جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (١٧)

الأبعاد الرئيسية
لتطوير وتنمية القرية المصرية

يونيو ١٩٨١

تصديـــــــر

أعد المعهد فى شهر نوفمبر ١٩٨٠ مذكرة عن استراتيجية تطوير وتنمية القرية المصرية بناء على طلب المركز الديموجرافى التابع لهيئة الامم المتحدة ـ وكانت هذه المذكـــــرة معتمدة على دراسة ميدانية أجراها المركز فى عشرة مراكز فى الجمهورية تم تبويبهـــــــا وجدولتها وتحليلها بمعهد التخطيط وكانت الاساس الذى استخرج منه المعهد الصـــورة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التى ظهرت فى تلك الدراسة ٠

وبعد أن أصدر المعهد هذه الوثيقة وجد أنه من الضرورى الاستفادة بأكبر قـــدر من المعلومات التى تم جمعها من العينة وتحليل مختلف بياناتها لاستخراج عدة مؤشرات اجتماعية وعمرانية وادارية جديدة تكون قياسا حقيقيا للتغيير الاقتصادى والاجتماعـــــى فى الريف المصرى ٠ لذلك قام المعهد باعداد هذه الدراسة مستعينا بكل البيانات التى وردت بالمذكرة الاولى عن استراتيجية تطوير وتنمية القرية المصرية ٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تعتبر القرية المصرية أساس المجتمع المصرى ، فقد نشأ المجتمع فى بادىء الأمر كمجتمع قروى زراعى بحكم أماكن التجمع السكانى التى كانت تحددها خصوبة التربة وتوفر مياه الرى اللازمة للزراعة التى كانت النشاط الأساسى للغالبية العظمى من السكان . ومن هنا كان من الطبيعى أن يكون المجتمع الحضرى أو مجتمع المدينة فى مصر امتدادا طبيعيا للقرية المصرية بعاداتها وتقاليدها وأنماط الحياة فيها وجوهر سلوك سكانها . ويختلف المجتمع المصرى فى ذلك عن مجتمع أوربا أو مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا حيث كانت المدينة هى الأصل والأساس ، وكانت القرية هى الامتداد الطبيعى لها بكل عاداتها وتقاليدها وأنماط الحياة فيها وجوهر سلوك سكانها بحكم قيام المجتمع الأمريكى على مهاجرين من المجتمع الأوربى ، الذى يمثل على المستوى العالمى مجتمع المدينة أو المجتمع الحضرى ، جاءوا معهم بكل التراث الحضارى للمدينة الأوربية الى المدينة ثم القرية الأمريكية .

ترتب على بداية المجتمع المصرى فى القرية أنها تحملت مسئولية وعبء نشأة وتطوير المدينة المصرية . فالقرية هى التى قدمت للمدينة كل مقومات نشأتها وتطورها . فهى التى قدمت لها انسانها الأول ، وهى التى أمدت هذا الانسان بالغذاء ، ومولت من فائض انتاجها الزراعى انشاء الطرق وتوفير الوسائل لنقل الغذاء اليه فى موطنه الجديد ، وهى التى أتاحت من فائض انتاجها الزراعى ايجاد أنشطة اقتصادية وصناعات يعمل بها ، وأمدت هذه الصناعات بما تحتاج اليه من مواد خام ، وكان عليها أن تستوعب منتجات هذه الصناعات من سلع استهلاكية . كذلك كانت القرية تتخلى باستمرار عن قسم من أفضل أبنائها للقيام بالأعمال المرتبطة بتوسع المدينة وتزايد مجالات النشاط الاقتصادى بها . وفضلا عن ذلك تحملت القرية فى البداية وبطريق غير مباشر

عب، تمويل استيراد الأفكار وأنماط الحياة الأوربية المتقدمة الى المدينة المصرية من خلال انفاقها بصفة خاصة على الطلائع الأولى للمصريين الذين سافروا للتعلم فى البلدان الأوربية المتقدمة وحملوا معهم الى المدينة المصرية التى استقروا فيها بعد عودتهم بعضا من الأفكار وانماط الحياة السائدة فى تلك البلدان والتى كان انتشارها فى المدينة المصرية أحد أسباب التباين بينها وبين القرية المصرية .

وفى مقابل هذا كله لم تكن العلاقة بين القرية والمدينة فى مصر علاقة أخذ وعطاء متبادلين ، وانما استمرت ردحا طويلا من الزمن علاقة عطاء من جانب واحد وأخذ من جانب واحد أيضا . لقد عاشت القرية لفترة طويلة من الزمن تعطى ولا تأخذ ، وعاشت المدينة لنفس الفترة تأخذ ولاتعطى . وعندما بدأت المدينة تعطى كان عطاؤها شحيحا . ولقد كان من الطبيعى أن يتقدم من يأخذ وأن يظل من يعطى فى مكانه واتسعت بالتالى الفجوة بينهما . لقد بلغت الفجوة بينهما من الضخامه قدرا تكاد تتلاشى معه قدرة القرية على الاستمرار فى العطاء بل وتتحول الى قيد على حركة تقدم المدينة ذاتها .

أن الفجوة بين القرية والمدينة يمكن التعرف عليها وقياسها من خلال العديد من المؤشرات المختلفة . فمتوسط أجر المشتغل فى المدينة يكاد يصل الى ضعفى متوسطه فى القرية . ومتوسط دخل الفرد فى المدينة يصل الى ما يقرب من ثلاثة أضعاف متوسطه فى القرية . ولما كانت قدرة الفرد على الانفاق تتوقف على ما يحصل عليه من دخل فان قدرة الفرد فى القرية على الانفاق ومن ثم متوسط استهلاكه يظلان فى مستوى منخفض . وقد يظهر ذلك بوضوح أكبر فى حالة متوسط انفاق الفرد على الخدمات الصحية والثقافية والتعليمية أو ما يمكن تسميته بالمحركات الرئيسية للتنمية ، حيث يقل متوسط انفاق الفرد عليها ومن ثم نصيبه منها فى القرية عن ثلث متوسطه فى المدينة . أن هذه المقارنة لا تعكس حجم الفجوة الحالية بين القرية والمدينة فحسب وانما تعكس أيضا الاحتمالات المتاحة لتنميتهما وتزايد الفجوة بينهما فى المستقبل .

أن انخفاض مستويات الأجور والدخول والانفاق والخدمات فى القرية عنه فى المدينة يدفع أفضل عناصر القرية الى هجرتها الى المدينة طلبا لاجور ودخول أعلى ومستوى خدمات أفضل ويترتب على ذلك تفريغ القرية بصفة مستمرة من أفضل عناصرها القادرة على تحريك عملية التنمية بها ، من ناحية ، وارهاق المدينة باعداد متزايدة من القوى العاملة منخفضة الوعى والكفاءة مما يؤدى الى خفض متوسط مستوى الكفاءة ومتوسط انتاجية العمل فى الأنشطة الاقتصادية بالمدينة ، فضلا عما يسببه ذلك من تزايد الضغط على المرافق وأجهزة الخدمات بها ومن ثم انخفاض متوسط نصيب الفرد من خدماتها . وهذا فى حد ذاته كفيل بابطاء سرعة تقدم المدينة وخفض معدلات تنميتها وهو ما يؤدى اليه أيضا اتساع الفجوة بين مستوى تطور القرية ومستوى تطور المدينة حيث يؤدى اتساعها الى تزايد العجز النسبى فى قدرة القرية على تزويد المدينة باحتياجاتها من المواد الخام الزراعية وعلى استيعاب منتجاتها على نحو يكفل استمرار تقدمها بسرعة كبيرة ومعدلات مرتفعة .

ومن هنا يتأكد أن العمل الجاد والشاق للاسراع بتنمية القرية المصرية والوصول بها الى المستوى الحضارى أصبح ضرورة أساسية من ضرورات التنمية بكل ابعادها وليس ضرورة تعدل فقط وفى نطاق الادراك الواضح لهذه الحقيقة تجىء هذه الدراسة كمحاولة لتحديد الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية بهدف تضييق الفجوة بين القرية والمدينة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ولا تنظر هذه الدراسة الى القرية باعتبارها فقط تجمعا للقوى الانتاجية الزراعية وانما باعتبارها أيضا القاعدة الأساسية للمجتمع بشقيه الانتاجى والاستهلاكى .

وتتكون هذه الدراسة من ستة فصول بالاضافة الى مدخل يتضمن بعض المفاهيم الانمائية الاساسية ، يعالج الفصل الأول قضية السكان والارض فى الريف المصرى . وتتناول الفصول الثانى والثالث والرابع الواقع الاقتصادى والاجتماعى والواقع الخدمى والواقع التنظيمى والادارى والمالى للقرية المصرية على التوالى . أما الفصل الخامس فيتضمن الاعتبارات الاساسية لتطوير وتنمية القرية المصرية وأخيرا يقدم الفصل السادس أسس تطوير وتنمية القرية المصرية .

ويسعدنى هنا أن اسجل الشكر لمن كان لهم الفضل فى اقتراح وتقديم الافكار الاساسية للاعداد لهذه الدراسة ، وأخص بالشكر الاستاذ لبيب زمزم محافظ البحيرة والرئيس السابق لجهاز بناء وتنمية القرية والاستاذ الدكتور سليمان حزين المدير السابق للمركز الديموجرافى .

كما يسعدنى أن أسجل الشكر والتقدير لكل الذين ساهموا بمجهوداتهم فى اعداد هذه الدراسة واخص بالشكر الدكتور احمد المرشدى الوكيل الاول السابق لوزارة التخطيط والدكتور امام سليم وكيل وزارة التخطيط السابق والدكتور سعد نصار الاستاذ بكلية الزراعة جامعة المنيا والدكاترة ابراهيم العيسوى المستشار بالمعهد ، أحمد حسن ، سيد عبدالمقصود ، سيد كيلانى وخضر ابو قورة الخبراء بالمعهد .

والله ولى التوفيق ...

مدير المعهد

يونيو ١٩٨١ (دكتور كمال الجنزورى)

المحتويـــــات

مدخل : بعض المفاهيم الانمائية الاساسية :

١ ـ مفهوم التنمية الشاملـة

٢ ـ مفهوم التنمية الريفيـــة

الفصل الاول : السكان والارض فى الريف المصرى :

تمهيـــد :

١ ـ عدد السكان ومعدلات نموهم وتطور نسبتهم الى جملة السكان

٢ ـ بعض الخصائص لسكان الريف المصرى

٢ـ١ تقسيم السكان الريفيين حسب النوع

٢ـ٢ التركيب العمرى للسكان الريفيين

٢ـ٣ الحالة الزواجيه فى الريف

٢ـ٤ المستويات التعليمية لسكان الريف

٢ـ٥ حالة العمل للسكان الريفيين

٣ ـ تطور الرقعة الزراعية ونصيب الفرد منها

٤ ـ مساحة المزرعة وتفتت الحيازات

٥ ـ الزمام الزراعى للمجالس القروية وقرى المحافظات الريفية .

٦ ـ خصوبة الاراضى المنزرعة

الفصل الثانى : الواقع الاقتصادى والاجتماعى للريف المصرى :

تمهيـــد

١ـ الانشطة الاقتصادية لسكان الريف

١ــ١ النشاط الزراعى
١ــ٢ الانشطة الخدميه
١ــ٣ الانشطة الصناعية
١ــ٤ الانشطة الاخرى

٢ــ امتلاك الاراضى الزراعية وحيازتها
٣ــ الثروة الحيوانية ونمط تملكها
٤ــ الالات الزراعية : تطورها وقدرتها وتوزيعها الجغرافى
٥ــ العمالة والاجور الزراعية ومقارنتها بالاجور غير الزراعية
٦ــ تطور الدخل الريفى والفجوة الدخلية بين الريف والحضر

الفصل الثالث : الواقع الخدمى للريف المصرى :

تمهيـــد

١ ــ التعليم
٢ ــ الصحة
٣ ــ الرعاية الاجتماعية
٤ ــ الاسكـــان
٥ ــ النقل والمواصلات

الفصل الرابع : الواقع التنظيمى والادارى والمالى للقرية المصرية :

تمهيـــد

١ــ المجالس الشعبية والتنفيذية بالقرى
٢ــ اختصاصات الوحدات المحلية فى القرية

٢ـ ١ التعليم
٢ـ ٢ الصحة
٢ـ ٣ الاسكان والمرافق
٢ـ ٤ الشئون الاجتماعية
٢ـ ٥ الشئون الزراعية
٢ـ ٦ الشئون الاقتصادية
٢ـ ٧ بناء وتنمية القرية

٣ـ العلاقة بين المستويات التنظيمية المختلفة
٣ـ ١ اختصاصات المحافظين
٣ـ ٢ مجالس المحافظين
٣ـ٣ الاقاليم الاقتصادية وهيئات التخطيط الاقليمى

٤ ـ نظام العمد والمشايخ
٥ ـ الموارد المالية للقرية والمعاملات المالية مع المؤسسات المصرفية

الفصل الخامس : الاعتبارات الاساسية لتطوير وتنمية القرية المصرية :

تمهيـــد

١ ـ مفاهيم ترتبط بتنمية القرية
٢ ـ ظواهر اقتصادية اجتماعية تحكم تنمية القرية

٢ ـ ١ القرية وحدة انتاجية اجتماعية
٢ ـ ٢ الهجرة من القرية الى المدينة
٢ ـ ٣ انخفاض معدلات الدخل فى القرية
٢ ـ ٤ سيادة مواصفات الانسان المتخلف

الفصل السادس : أهداف ومقومات تطوير وتنمية القرية المصرية :

تمهيد :

١ — أهداف تنمية القرية المصرية

١ — ١ تطوير بيئة القرية المصرية

١ — ٢ تطوير انسان القرية المصرية

١ — ٣ تصنيع الريف .

٢ — مقومات تحقيق أهداف تنمية القرية المصرية

٢ — ١ مشروعات البنية الاساسية

٢ — ٢ خلق مراكز النمو الريفى

٢ — ٣ تنمية وتطوير موارد القرية المالية

٢ — ٤ اعادة النظر فى الهيكل التنظيمى للقرية

مدخـــل

بعض المفاهيم الانمائية الأساسيـــــة

١ ـ مفهوم التنمية الشاملة :

ـ أصبحت التنمية الشاملة بكل أبعادها ، التحدى الحقيقى والمعركة الشاقة الطويلة التى تواجه الدول النامية بعد أن قاست طويلا من التخلف بصوره المختلفة فى ظل الاستعمار ، فهى فى سعيها الطويل نحو التنمية تستهدف استقلالا اقتصاديا وتحررا اجتماعيا لتدعيم استقلالها السياسى الذى فازت به ، ولا يمكن للاستقلال السياسى أن يكون حقيقيا الا اذا امكن للدول النامية أن تدعمه وتسانده بالقدرة الاقتصادية الذاتية وبالتطور الاجتماعى المستمر والضرورى بما يتفق ومتطلبات التنمية . والتنمية بمفهومها الشامل لاتقتصر على التقدم او التطور الاقتصادى ولكنها شاملة للتغير والتطور الاجتماعى ومايستهدفه من تطوير للعنصر البشرى وصقل معدنه ليصبح أكثر صلاحية وولاء للاسرة والمجتمع بأسره .

ـ لهذا فان التنمية بكل ابعادها عملية متكاملة ، مستمرة ، مخططة ، جماعية . ويعنى التكامل انها عملية متكاملة لكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ولكل مستوياتها القومية والاقليمية والمحلية ولكل أبعادها الطويلة والمتوسطة والقصيرة المدى . أما الاستمرار والتخطيط فيعنى أنها عملية مستمرة مخططة وهذا مايميزها عن النمو الذى قد يتحقق تلقائيا ولفترة زمنية معينة ثم لايلبث أن يتوقف ولكن الاستمرار الذى يستهدف فى المدى الطويل نموا ذاتيا للاقتصاد القومى يتطلب أن يكون مخططا . اذ أن ـ التخطيط كأسلوب انمائى نقيض التلقائية حيث يعتمد على التنبؤ بالمستقبل من خلال الواقع والاستعداد المستمر له بما يتاح للمجتمع من موارد وامكانيات وطاقات وماتتطلبه الجماهير من احتياجات ورغبات .

ـ أما سمة الجماعية للتنميه فتعنى أنها من أجل الجميع ولابد أن يساهم فيها الجميع . اذ لايمكن للجماهير أن تعطى الجهد والعرق والمال الا اذا آمنت بأن التنمية يجنى

ثمارها السواد الاعظم من الشعب وأن كل فرد يأخذ على أساس ما يعطى من جهد وعمل ، وهذا ما يميز التنمية بكل فلسفتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية عن التقدم الاقتصادى الذى قد يستهدف تطوير وتحسين الاداء الاقتصادى لعناصر الانتاج المتاحة للمجتمع دون الارتباط بالجوانب الاجتماعية .

ـ ووفقا لهذا المفهوم الشامل للتنمية فان الجانب الاقتصادى منها رغم أهميته وكونه هدفا أساسيا فى المراحل المختلفة للجهود الانمائية فانه لا يلبث أن يكون وسيلة للنهوض بالعنصر البشرى وكسر حلقة تخلفه اجتماعيا وثقافيا ليصبح أكثر معرفة وكفاءة وصدقا وعطاء وولاء للمصلحة القومية . وعلى هذا فان نجاح عملية التنمية يتوقف على مدى التكامل والتنسيق بين الشق الاقتصادى والشق الاجتماعى لها ، أى بين تطوير وتحسين الآداء الاقتصادى لمختلف أنشطة وقطاعات الاقتصاد القومى بما يحقق الكفاية الاقتصادية وبين تغيير وتطوير البنيان الاجتماعى والثقافى للمجتمع بما يحقق العدالة الاجتماعية . ولا جدال فى هذه الحقيقة فما الكفاية أو العدل الا هدفا ساميا تدعو اليه كل الدول باختلاف انظمتها الاقتصادية والسياسية وان اختلفت هذه الدول فى مدى تفضيل الكفاية أو العدل طبقا لطبيعة النظام الاقتصادى والتنظيم السياسى السائد فى كل منها .

ـ الا أنه ينبغى الاشارة الى أن الاثر الضار لعدم التكامل والتنسيق بين الجانب الاجتماعى والجانب الاقتصادى ، لا يقف عند الاداء الاقتصادى بل يتعدى ذلك الى التغير الحقيقى للبنيان الاجتماعى وما يستهدفه من سلام اجتماعى لجماهير الشعب . ولقد رأت القيادات السياسية فى بعض الدول النامية أن عدم التكامل والتنسيق بين الجانب الاقتصادى والجانب الاجتماعى أمر ممكن

ولو مرحليا ، فأخذت من التغير والتطور الاجتماعى مسلكا حاكما لكل جوانب النشاط الاقتصادى للمجتمع دون أن يرتكز هذا على القدرة الاقتصادية الحقيقية المتاحة حتى صار التغير الاجتماعى المنشود يمثل عبئا اجتماعيا اكثر منه دعما للقدره الانتاجية للمجتمع وركيزة للمزيد من التقدم والتطور الاقتصادى والاجتماعى . وأصبح الاستمرار فى هذا التغير يمثل شعارا اكثر منه امرا واقعيا وذلك لتدهور وعجز الاداء الاقتصادى لمختلف العناصر الانتاجية .

٢ ـ مفهوم التنمية الريفية :

ـ ليس من قبيل المبالغة القول أن تنمية المجتمع الريفى بالنسبة لتنمية المجتمع كله تقع فى موقع القلب من الجسد ولا يطيب الجسد الا اذا صلح القلب . فمن القلب تتدفق كل دفعات ومقومات الحياه لكى يسير الجسد ويتحمل مختلف الاعباء . لهذا فالقول بأن التنمية الريفية جزء من التنمية الشاملة أو بعد لها قول غير مكتمل لان التنمية الريفية بكل فلسفتها وجوهرها وأهدافها ومكانتها تعتبر الاصل والمنطلق .

ـ ولا يرتكز هذا على مبررات اقتصادية فنية مجردة فحسب بل على المتطلبات الاجتماعيه وما تستهدفه من عدالة ، فلا يصح الا الصحيح ولا يدوم غير العدل فى الامور وهذا هو المطلب الحقيقى من التنمية الريفية .

ـ ومن هذا المنطلق فان التنمية الريفية ليست بديلا للتنمية الشاملة ولكنها جذورها الأصيلة فمن القرية تنبع كل المقومات المادية والقيم المعنوية وعلينا قبل أن نتجه الى تنمية الكل ان نبدأ بالاصل الذى منه تنشأ وتنتشر باقى

المجتمعات الحضارية . ففى واقعنا المصرى يحتل الريف ثلاثة ارباع مصر بكل امكانياتها المادية والبشرية وعلى هذا فمن الريف يجب البدء وعلى الريف يجب التركيز ودعم كل الطاقات والامكانيات وخلق كل الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية التى تحفز على العطاء الجاد والمشاركة الفعلية لمختلف جماهير الشعب .

— والجدير بالذكر هنا أن من بين كل المقومات والامكانيات المتاحة للمجتمع الريفى تبرز أهمية العنصر البشرى فكما قيل وسيقال دائما أن التنمية فى أى مجتمع لاتقوى دعائمها بل لاتتأتى الا من خلال العنصر البشرى لانه هو المحرك لكل القوى الاخرى وهو الدافع الى تحقيق التقدم فمن أجل رفاهيته تتم التنمية وبواسطته تتحقق التنمية .

— واذا اجتمع لبلد ما كل مقومات التنمية الاخرى من الموارد المالية والمصادر الطبيعية الارضية والمائية ، لما أمكن أن تتحقق التنمية على أى مستوى من المستويات ، لذلك فحينما يتوفر للعنصر البشرى الكفاءة والامكانيات والتدريب الكافى فهو قادر على أن يقدم عطاء سخيا بكل مالديه من طاقات كامنه ودافع للبناء والابتكار والخلق .

— من هنا جاءت دراستنا هذه تركز أول ماتركز على العنصر البشرى فى الريف المصرى كما ونوعا ، الواقع الاقتصادى والاجتماعى والتنظيمى الذى يعيش فيه ومستوى الخدمات التى تقدم له ، والسلبيات التى تتخلل هذا الواقع وتعوق عامل التنمية الاساسى — الانسان — عن أن يحقق أهداف التنمية .

كما تتناول الدراسة الوجه الآخر للتنمية وهو الموارد الارضية والمائية والمالية المتاحة والمحتملة بما لهذا من أهمية خاصة فى المجتمع المصرى بتركيبه الحالى الذى يعتمد فيه الحضر باستمرار على الريف فى مستلزمات الصناعة الرئيسية وفى الغذاء والذى يشكل النقص المتزايد فيه عقبة كأداء أمام التقدم الطبيعى للمجتمع على كافة المستويات ـ فالارض الزراعية الصالحة للزراعة غير كافية ولا تفى لمواجهة الطلب المتزايد على المواد الغذائية والذى يشتد بتزايد السكان وارتفاع مستويات الدخول ، وعدم الاستخدام الكفء للمياه يسبب مشاكل كثيرة لنوعية الارض وللصرف الى آخر هذه العقبات التى تحد من الحصول على عائد مناسب من المنتجات الزراعية يفى باحتياجات الانسان المتزايدة .

الفصـــــل الأول

السكان والأرض فى الريف المصـــــرى

تمهيـــد :

لا شك أن وضع تصور سليم لتطوير وتنمية الريف المصرى يتطلب التعرف على واقـــع الاقتصاد والمجتمع الريفى ، وهو ما سيتم التعرض له فى هذا الفصل والفصول الثلاثـــة التالية له . وسوف نبدأ فى هذا الفصل بأهم موردين من موارد التنمية فى الريف المصـــرى وهما العنصر البشرى والارض، ويتعرض هذا الفصل لجانبين أساسيين أولهما السكـــان ومعدلات نموهم وتطور نسبتهم مع ابراز بعض الخصائص لسكان الريف المصرى وثانيهمـــا الرقعة الزراعية وتطورها ودرجة خصوبتها ونصيب الفرد منها . وسوف نعتمد فى هـــذا العرض لواقع الريف المصرى على عدد من المصادر : أولها البيانات القومية المنشـــورة ، وثانيها نتائج الدراسات المتاحة عن بعض جوانب التطور الاقتصادى والاجتماعى للريـــف المصرى ، وثالثها البيانات التى توفرت من خلال بحث ميدانى تم القيام به خصيصـــا لاغراض الدراسة الحالية . وقد جمعت مجموعة متنوعة من البيانات من عينة شملت حوالـــى ١٣ ألف أسرة تضم حوالى ٧٤ ألف نسمة موزعة على ٧٤ قرية فى ٨ محافظات فى سنـــة ١٩٧٨ (١). وسوف نشير فيما يلى الى بيانات هذه الدراسة — اختصارا — بعبارة " بيانات العينـــة " . ومن الجدير بالذكر أن تحليل بيانات العينة قد تم فقط على مستوى المركز ، بمعـــنى أن القرى الداخله فى العينة من مركز معين قد اعتبرت وحدة واحدة تمثل هذا المركز .

---

(١) أسماء المراكز والمحافظات التى تنتمى اليها :
مركز المنزلة — محافظة الدقهلية . مركز كفر الدوار — محافظة البحيرة .
مركز شبراخيت — محافظة البحيرة . مركز القناطر الخيرية — محافظة القليوبية .
مركز البدرشين — محافظة الجيزة . مركز سوهاج — محافظة سوهاج .
مركز طما — محافظة سوهاج . مركز كوم امبو — محافظة أسوان .
مركز مطروح — محافظة مطروح .

١ — عدد سكان الريف ومعدلات نموهم وتطور نسبتهم الى جملة السكان :

طبقا لآخر تعداد للسكان أجرى فى مصر فى عام ١٩٧٦ ، بلغ عدد سكان الريف المصرى مايربو على ٢٠ مليون نسمة يمثلون نحو ٥٦ر٣٪ من جملة عدد السكان المصريين الموجودين بالقطر ليلة التعداد (١) . وتوضح البيانات المدرجة بجدول (١) انه برغم تزايد عدد سكان الريف ، فان نسبتهم الى مجموع السكان آخذة فى التناقص باستمرار . فبينما تضاعف عدد سكان الريف تقريبا مابين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٧٦ أى خلال مايقرب من ٤٠ سنة ، فان نسبتهم الى جملة السكان قد انخفضت من نحو ٧٢٪ الى نحو ٥٦٪ خلال تلك الفترة . ويرجع ذلك الى الهجرة المستمرة للسكان من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية .

جدول (١) : تطور جملة سكان مصر وتوزيعهم بين الريف والحضر

سنة التعداد	الحضر		الريف		اجمالى عدد السكان بالألف
	العدد بالالف	النسبة ٪	العدد بالالف	النسبة ٪	
١٩٣٧	٤٤٩٢	٢٨ر٢	١١٤٢٩	٧١ر٨	١٥٩٢١
١٩٤٧	٦٣٦٣	٣٣ر٥	١٢٦٠٤	٦٦ر٥	١٨٩٦٧
١٩٦٠	٩٨٦٤	٣٨ر٠	١٦١٢٠	٦٢ر٠	٢٥٩٨٤
١٩٦٦	١٢٣٨٥	٤١ر٨	١٧٦٩١	٥٨ر٨	٣٠٠٧٦
١٩٧٦	١٦٠٣٦	٤٣ر٨	٢٠٥٩٠	٥٦ر٣	٣٦٦٢٦

المصدر : تعدادات السكان .

(١) أى أن هذا الحصر لا يشمل عدد السكان المصريين الموجودين خارج الجمهورية ليلة التعداد والبالغ عددهم ١٤٢٥ ألف نسمة ، كما أنه لا يشمل عدد سكان المناطق التى لم تكن قد تحررت بعد فى سيناء والذى قدر التعداد عددهم بنحو ١٤٧ ألف نسمة . راجع : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، (تعدادات السكان) .

ويلاحظ من جدول (١) أنه بينما تزايد معدل النمو السنوى للعدد الكلى للسكان من ١ر٧٪ فيما بين تعدادى ١٩٣٧ و١٩٤٧ الى ٢ر٤٪ بين تعدادى ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ثم هبط قليلا الى ٢ر٢٪ بين تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٧٦ ، فان المعدلات السنوية المتوسطة لنمو سكان الريف تزايدت هى الاخرى من ١٪ الى ١ر٩٪ ثم هبطت الى ١ر٥٪ خلال الفترات مابين التعدادات السابق ذكرها . ولا يرجع انخفاض معدل تزايد سكان الريف عن المعدل العام لنمو السكان الى انخفاض الخصوبة الريفية عن الخصوبة على مستوى الجمهورية ، اذ من المعروف أن خصوبة السكان الريفيين أعلى من خصوبة سكان الحضر. ولكنه يرجع الى التدفق البشرى المستمر من الريف الى الحضر. وهو مايظهر فى ارتفاع معدل نمو سكان الحضر عن المعدل العام لنمو السكان. فقد ازداد عدد سكان الحضر بنحو ٣ر٥٪ سنويا فى المتوسط بين ١٩٣٧ و ١٩٦٠ وبنحو ٣٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٦ طبقا لبيانات التعدادات السكانية .

ومن البيانات المتاحة عن عدد سكان الريف وعدد القرى والمجالس القروية فى مصر يتضح أن القرية المصرية تضم فى المتوسط ٨ر٤ ألف نسمة ، وأن المجلس القروى يشتمل فى المتوسط على ٣ر٥ قرية تضم نحو ٥ر٢٥ ألف نسمة فى المتوسط .

٢ - بعض الخصائص لسكان الريف المصرى :

٢-١ تقسيم السكان الريفيين حسب النوع :

يزيد عدد الذكور فى الريف المصرى عن عدد الاناث ، اذ يوجد ١٠٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى طبقا لتعداد ١٩٧٦ ، وحوالى ١٠٣ ذكور لكل ١٠٠ انثى طبقا لبيانات العينة . وبرغم أن ازدياد عدد الذكور عن عدد الاناث ظاهرة عامة فى مصر

بريفها وحضرها ، الا أن الفارق النسبى بين عدد الذكور وعدد الاناث أقل فى الريف عنه فى الحضر . اذ يوضح تعداد ١٩٧٦ أنه يوجد بحضر الجمهورية نحو ١٠٥ ذكور لكل انثى . وذلك يرجع الى ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين من الريف الى الحضر .

٢ـ٢ التركيب العمرى للسكان الريفيين :

بلغ عدد الاطفال الذين يقل عمرهم عن ٦ سنوات فى تعداد ١٩٧٦ نحو ٣٫٩ مليون يمثلون نحو ١٨٫٨ ٪ من جملة سكان الريف . وهى نسبة قريبة من النسب المحسوبة لاغلبية مراكز العينة ، والتى بلغت فى المتوسط ١٩٫٩ ٪ . ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة اعلى مما هو مشاهد فى الحضر ، حيث تمثل هذه الفئة السكانية ١٥٫٤ ٪ من جملة سكان الحضر فى تعداد ١٩٧٦ . ويرجع ذلك الى ارتفاع الخصوبة وبالتالى كبر حجم الاسرة فى الريف بالمقارنة بالحضر .

أما السكان الريفيون فى فئة العمر من ٦ سنوات الى أقل من ٦٥ سنة فقد بلغ عددهم ١٥٫٩ مليون نسمة فى تعداد ١٩٧٦ ، أى ٧٧٫٣ ٪ من جملة سكان الريف .

ومن الملاحظ أن الوزن النسبى لهذه الفئة التى تمثل المصدر الاساسى لقوة العمل بالتعريف الواسع ، أقل فى الريف عنه فى الحضر . اذ توضح بيانات تعداد ١٩٧٦ أن هذه الفئة تشكل ٨١٫٤ ٪ من جملة سكان الحضر . ولعل السبب فى ذلك هو ارتفاع نسبة الشباب بصفة خاصة والسكان فى فئات العمر المنتجة بصفة عامة بين المهاجرين من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية .

وأخيرا ، بلغ عدد السكان فى فئة العمر ٦٥ سنة فأكثر نحو ٨٠٤ الف نسمة وهو ما يمثل نحو ٣٫١ ٪ من مجموع السكان الريفيين فى تعداد ١٩٧٦ . ومن الجدير

بالملاحظة أن هذه النسبة أعلى قليلاً من نظيرتها في الحضر والتي بلغت ٢ر٣٪ في تلك السنة . وربما يرجع ذلك الى ميل المهاجرين من الريف الى الحضر الى العودة الى الريف بعد أن يتقدم بهم السن لقضاء فترة الشيخوخة .

يتضح مما تقدم أن السمة الغالبة على الهيكل العمري لسكان الريف هي ارتفاع نسب صغار وكبار السن من جهة ، وانخفاض نسبة السكان في فئات العمر المنتجة من جهة أخرى بالمقارنة بالهيكل العمري لسكان الحضر . وهذا يعني ارتفاع نسبة الاعالة في الريف عن الحضر ، وهو ما ستأتي الاشارة اليه عند التعرض لحالة العمل بين السكان الريفيين .

٢ـ٣ الحالة الزواجية في الريف :

تؤكد بيانات تعداد ١٩٧٦ وكذلك بيانات العينة ارتفاع الميل للزواج في الريف عن الحضر . فطبقا لبيانات التعداد بلغت نسبة المتزوجين الى السكان في سن الزواج (١٨ سنة للذكور و ١٦ سنة للاناث) ٥ر٦٨٪ في الريف مقابل ٢ر٦١٪ في الحضر . وعموما ، فان نسبة المتزوجين على مستوى الجمهورية بلغت ١ر٦٥٪ في ذلك التعداد ، كما بلغ نصيب الريف فيه من جملة المتزوجين نحو ٥٧٪ وهو مايزيد قليلا عن نصيب الريف من جملة سكان الجمهورية . وقد لوحظ أن نسبة المتزوجين المشاهدة في العينة أعلى مما ورد بتعداد ١٩٧٦ ، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٧٤٪ مقابل ٥ر٦٨٪ في التعداد (١) .

---

(١) النسبة المحسوبة من العينة تقديرية ، اذ لم يمكن التحقق من عدد السكان في سن الزواج من بيانات العينة ، ولذا افترض أن جميع الافراد الذين يقل عمرهم عن ٢٠ سنة لا يدخلون ضمن جملة عدد السكان في سن الزواج . ومن الواضح أن هذا يعطي تقديرا لنسبة المتزوجين أقل من الواقع .

كذلك يتضح ارتفاع الميل للزواج في الريف عن الحضر من ارتفاع نسبة الطلاق والترمل في الريف عن الحضر ، فطبقا لتعداد ١٩٧٦ ، بلغت نسبة المطلقين والارامل ١٠٫٤٪ ، وهي نسبة قريبه من تلك التي حسبت من بيانات العينة (٩٫٦٪) ، مقابل ٧٫٧٪ في الحضر .

٢ـ٤ المستويات التعليمية لسكان الريف :

بلغ عدد السكان الريفيين البالغ عمرهم ١٠ سنوات فأكثر نحو ١٤٫٧ مليون نسمة في تعداد ١٩٧٦ ، منهم ١٠٫٣ أميون بنسبة ٧٠٫٤٪ وهي نسبة مقاربة لتلك التي حسبت من بيانات العينة والتي بلغت ٧١٫٥٪ ، مقابل ٣٩٫٢٪ في المناطق الحضرية طبقا لبيانات التعداد . كما بلغ عدد من يعرفون القراءة والكتابة من سكان الريف (١٠ سنوات فأكثر) نحو ٢٫٥ مليون نسمة بنسبة ١٧٫٥ ٪ في تعداد ١٩٧٦ ، وهي نسبة أقل بعض الشيء من النسبة التي قدرت من بيانات العينة (١٩٫٢٪) ، مقابل ٢٥ ٪ في الحضر . أما حملة المؤهلات من سكان الريف (١٠ +) فقد بلغ عددهم في التعداد ١٫٦ مليون نسمة بنسبة ١٠٫٦٪ ، وهي نسبة أعلى قليلا من تلك التي قدرت من بيانات العينة (٨٫٨٪) ، مقابل ٣٤٫٣ ٪ في الحضر . (١)

من الواضح أن نصيب الريف من جملة الاميين أعلى من نصيب الحضر . فطبقا لبيانات تعداد ١٩٧٦ يحتوي الريف على ٦٨٫٥٪ من جملة الاميين مقابل ٣١٫٥ ٪ للحضر أي أن نصيب الريف من جملة الاميين أعلى من نصيبه في جملة سكان الجمهورية (٥٦٫٣٪) . أما نصيب الريف من جملة غير الاميين فهو منخفض عن الحضر اذ بلغ نصيب الريف من جملة من يعرفون القراءة والكتابة ٤٥٫٤٪ مقابل ٥٤٫٦٪ للحضر بينما بلغ نصيبه من جملة حملة المؤهلات ٢٧٫٤٪ مقابل ٧٢٫٦٪ للحضر .

---

(١) تبلغ نسبة الامية على مستوى الجمهورية ٥٦٫٣٪ ، بينما تبلغ نسبة القادرين على القراءة والكتابة ٢٠٫٦٪ ، ونسبة حملة المؤهلات ٢١٫٣٪ من جملة السكان البالغ عمرهم ١٠ سنوات

وتوضح البيانات المتاحة ارتفاع نسبة الامية بين سكان الريف عامة والمناطق الصحراوية خاصة بالمقارنة بالحضر كما يتضح من تلك البيانات ارتفاع نسبة الاميين وانخفاض نسبة المتعلمين بين الاناث بالمقارنة بالذكور فى الريف ، وأيضا بالمقارنة بنظرائهن فى الحضر .

وقد أسفرت محاولة التعرف على أسباب الامية وعدم التعليم بين الافراد الريفيين الذين يقل عمرهم عن ٢٠ سنة فى العينة عن أن السبب الرئيسى لهذه الظاهرة هو ضعف امكانات الاسرة وحاجتها الى الاولاد للمساعدة فى أعمال الزراعة أو لاكتساب دخل اضافى من أى مصدر آخر لتدعيم دخل الاسرة. ويفسر هذا السبب وحده عدم تعلم نحو ٦٥٪ من جملة غير المتعلمين بقرى العينة ومن اللافت للنظر أن هذا السبب أكثر أهمية فى حالة الذكور عن الاناث ، اذ أنه فسر عدم تعلم نحو ٧٥٪ من الذكور مقابل ٥٩٪ من الاناث . وربما يرجع ذلك الى الوضع الاجتماعى الافضل للذكر عن الانثى فى الريف ، والى انخفاض سن زواج الاناث عن سن زواج الذكور ، بمعنى أن نسبة أعلى من الاناث تنسحب من نظام التعليم لاغراض الزواج مقارنة بالنسبة التى تنسحب لاغراض العمل . ويلى ضعف امكانات الاسرة وحاجتها لعمل الاولاد كسبب من أسباب انخفاض نسبة المتعلمين بالريف ، ضعف امكانات بعض الافراد فى سن التعليم من حيث القدرة على الاستذكار والرغبة فى التعليم والدافع اليه . حيث يفسر هذا السبب عدم تعلم نحو ١٢٪ من الافراد فى سن التعليم فى الريف . ولاشك أن للطبيعة التقليدية للانتاج الريفى بوجه عام وبساطة الادوات والمعدات المستخدمة فى العمل الزراعى بوجه خاص دورا هاما فى هذا الشأن ، حيث يمكن للافراد المشاركة فى الانتاج فى سن مبكرة ودون حاجة الى معلومات أو معارف كثيرة خلاف مايتلقاه الفرد فى الاسرة.

= فأكثر ، طبقا لتعداد ١٩٧٦ . لاحظ أن مجموع هذه النسب لايساوى ١٠٠ نظرا لوجود ١٫٨٪ من سكان الجمهورية (١٠+) غير مبين وضعهم التعليمى فى ذلك التعداد .

ولا شك أيضا أن محتوى التعليم فى مدارس الريف وعدم توجههه لخدمة الانتاج يعتبر عنصرا من عناصر عدم تشجيع الافراد على الاستمرار فى الدراسة ، ويقوى من دوافع سحبهم أو انسحابهم من العملية التعليمية فى وقت مبكر.

وكما هو معروف ، فان عدم الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن التعليم الالزامى وتسرب التلاميذ من النظام التعليمى يعتبران مصدرين أساسيين من مصادر الامية وارتفاع نسبة غير المتعلمين فى الريف المصرى. ويوضح جدول (٢) أن نسبة استيعاب التلاميذ الملزمين فى المرحلة الابتدائية بالريف قد بلغت نحو ٦٠٪ فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ وأنها تصل أكثر من ٨٠٪ للذكور مقابل ٣٩٪ للاناث .

جدول (٢) : عدد الاطفال فى سن الالزام وعدد التلاميذ ونسبة الاستيعاب فى الريف فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦

البيان	عدد الاطفال الملزمين	عدد التلاميذ	نسبة الاستيعاب ٪
بنون	١٧٣٧٣٠٠	١٤١٣٦٥٩	٨١٫٣
بنات	١٦٨٩٥٠٠	٦٥٤٥٦١	٣٨٫٧
جملة	٣٤٢٦٨٠٠	٢٠٦٨٢٢٠	٦٠٫٤

المصدر : وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الاداء فى المرحلة الابتدائية فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ ، الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الآداء فى القطاعات المختلفة .

كما أوضحت بيانات العينة ارتفاع نسبة التسرب من التعليم الابتدائى عن كافة مراحل التعليم الاخرى بوجه عام ، وارتفاعها بين الاناث عن الذكور بوجه خاص. اذ اتضح أن المتسربين من التعليم الابتدائى يمثلون نحو ٨٨٪ من جملة المتسربين من التعليم ،

وتصل هذه النسبة الى ٢ر٨٩٪ في حالة الاناث ، مقابل ٨ر٨٦٪ فى حالة الذكور . أما المتسربون من التعليم الاعدادى فنسبتهم أقل بكثير ، اذ تبلغ فى المتوسط ١ر٩٪ من جملة المتسربين ، وهى مرتفعة فى حالة الذكور عن الاناث (٨ر٩٪ من الذكور مقابل ٧ر٧٪ من الاناث) . أما فى المستويات الاعلى من التعليم فان نسبة التسرب قليلة ولم تشكل اكثر من ٣٪ فى المتوسط وهى متساوية للذكور والاناث .

٢ـ٥ حالة العمل للسكان الريفيين :

بلغت القوة البشرية فى الريف ، أى عدد من هم فى سن العمل من يبلغ عمرهم ٦ سنوات فأكثر ، نحو ١٦ر٧ مليون نسمة يمثلون نحو ٥٥ر٤٪ من جملة القوة البشرية للمجتمع المصرى ، طبقا لتعداد ١٩٧٦ . ويبلغ عدد من يعمل من هذه القوة البشرية ٦ر٢ مليون نسمة بنسبة ٣٧٪ ، مقابل ٣٥٪ فى المناطق الحضرية . وتمثل قوة العمل نسبة ٣٠ر٢٪ من جملة سكان الريف ، مقابل ٢٩ر٨٪ فى الحضر .

يوضح جدول (٣) توزيع السكان حسب حالة العمل طبقا لبيانات العينة . ومنه يظهر أن قوة العمل (أى العاملين والمتعطلين) الريفية تمثل نحو ٢٨٪ من جملة سكان قرى العينة ، بينما تبلغ القوة البشرية نحو ٤١٪ من جملة سكان هذه القرى . ويشكل الطلاب نحو ٣٢٪ من هذه القوة البشرية . وباضافة عدد الطلاب وعدد المتعطلين من السكان فى سن العمل الى عدد السكان خارج قوة العمل ، يمكن حساب معدل الاعالة . وقد وجد أنه ٩ر٢ بمعنى أن كل مائة مشتغل من السكان فى سن العمل يعولون بالاضافة الى انفسهم ٢٩٠ فردا آخرين . وهذا المعدل قريب من المعدل المحسوب من بيانات تعداد ١٩٧٦ والذى بلغ ٢٩٧ معولا لكل ١٠٠ مشتغل فى الريف ، مقابل ٢٦٠ معولا لكل ١٠٠ مشتغل فى

جدول (٣) : توزيع السكان الريفيين حسب حالة العمل فى ١٩٧٨

حالة العمل	النسبة الى اجمالى السكان	النسبة الى اجمالى السكان فى سن العمل	النسبه الى قوة العمل	النسبة الى جملة المشتغلين
يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحدا		١٣ر٣		٢١ر١
يعملون لحسابهم ويستخدمون آخرين		٧ر٧		١٢ر١
يعملون لدى الاسرة بدون أجر		١٢ر٨		٢٠ر٤
يعملون لدى الغير بأجر		٢٩ر٨		٤٦ر٣
يعملون لدى الغير بدون أجر		٠ر١		٠ر١
جملة من يعملون	٢٥ر٨	٦٣ر٧	٩٢ر٦	١٠٠ر٠
متعطلون	٢ر١	٥ر٠	٧ر٤	
قوة العمل	٢٧ر٩	٦٨ر١	١٠٠ر٠	
طلاب	١٣ر٠	٣١ر٩		
القوة البشرية	٤٠ر٩	١٠٠ر٠		

المصدر : بيانات العينة .

الحضر . مما يوضح ارتفاع نسبة الاعالة فى الريف عنها فى الحضر ، وهى أمر طبيعى بالنظر الى التركيب العمرى للسكان كما سبقت الاشارة .

ومما يسترعى الانتباه ارتفاع نسبة البطالة فى الريف فى كل بيانات العينة وبيانات تعداد ١٩٧٦ . اذ بلغت هذه النسبة ٧ر٤ ٪ فى العينة ، بينما كانت ٤ر٦ ٪ فى التعداد . وهذا الفارق لاينبغى التعويل عليه كثيرا ، فهو يرجع فى جانب منه الى اختلاف التعاريف ، وفى جانب آخر الى عوامل الصدفة فى اختيار العينة ، وان لم يكن من المستبعد ارتفاع نسبة البطالة قليلا بين ١٩٧٦ و ١٩٧٨ ، وهما السنتان المتوفر عنهما بيانات فى التعداد والعينة على التوالى . أيا كان الامر ، أى سواء أخذنا بنسبة البطالة فى العينة أو فى التعداد ، فالشىء الواضح هو انخفاض نسبة البطالة فى الريف عنها فى الحضر ، اذ بلغت هذه النسبة فى الحضر ١ر٩٪ طبقا لتعداد ١٩٧٦ . ولما كان المعنى بالبطالة هنا البطالة الصريحة ، فليس فى ذلك مايثير الدهشة . اذ من المعروف أن تقاليد القرية وقوة الروابط الاسرية تحد من ظهور البطالة على نحو صريح فى الريف ، بالمقارنة بالحضر .

ويتضح من تقسيم المشتغلين من سكان الريف حسب حالتهم العملية ، أن مايقرب من نصفهم اجراء أى يعملون لدى الغير مقابل أجر . وتبلغ نسبة هؤلاء فى العينة ٣ر٤٦٪ وهى أقل من النسبة المستخرجة من بيانات التعداد والتى بلغت ٣ر٥٦٪ . ولكن اذا اخذنا جملة العاملين بأجر سواء كانوا يعملون لدى الاسرة أو لدى الغير فانه لايوجد فرق يذكر بين النسبة المحسوبة من التعداد وتلك المحسوبة من بيانات العينة حيث بلغت هذه النسبة ٦ر٦٥٪ فى التعداد مقابل ٧ر٦٦٪ فى العينة . وهذه النسبة أقل كثيرا من تلك المشاهدة فى الحضر والتى بلغت نحو ٨٩٪ من جملة المشتغلين فى الحضر طبقا لتعداد ١٩٧٦ . أما نسبة من يعملون لحسابهم

فهى متقاربة فى التعداد والعينة ، وتبلغ نحو ٣٣٪ من جملة المشتغلين منهم نحو ٢٢٪ يعملون لحسابهم ولا يستخدمون آخرين و ١١٪ يعملون لحسابهم ويستخدمون آخرين . وعموما ترتفع نسب المشتغلين لحسابهم فى الريف عنها فى الحضر ، اذ لم تزد هذه النسبة عن ٢١٪ طبقا لتعداد ١٩٧٦ فى المناطق الحضرية . ولا شك أن الاختلاف بين الريف والحضر فى هذا الشأن راجع الى الاختلاف فى طبيعة النشاط الاقتصادى فى الريف عنه فى الحضر ، حيث يسود النشاط الزراعى فى الريف ، وحيث يؤدى نمط توزيع الملكيات والحيازات الى وجود نسبة كبرى من الحيازات الصغيرة التى تقوم على أساس العمل الاسرى ، على ما سيأتى بيانه .

٣ — تطور الرقعة الزراعية ونصيب الفرد منها :

لما كانت الزراعة هى النشاط الغالب لسكان الريف المصرى ، ونظرا لان الارض هى وسيلة الانتاج الرئيسية فى الزراعة ، فانه من الاهمية بمكان التعرف على المتاح منها ودرجة خصوبتها .

يبين السطر الاخير من جدول (٤) تطور المساحة المنزرعة خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٨ . ويتضح من هذا الجدول أن المساحة المنزرعة تقدر بنحو ٥٫٩ مليون فدان فى ١٩٧٥ ، بانخفاض قدره ٣٣٣ ألف فدان بالمقارنة بالمساحة المنزرعة فى ١٩٦١ ، وذلك بالرغم من اشتمال المساحة فى ١٩٧٥ على نحو ٢٠٠ ألف فدان من الاراضى المستصلحة . وهذا يعنى ان مساحة الارض الزراعية القديمة قد انخفضت خلال الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٧٥ بحوالى ٥٣٣ ألف فدان ، أى ما يقرب من ٤٠ ألف فدان سنويا . ويرجع ذلك الانخفاض الى ما يستقطعه الزحف العمرانى من الاراضى المنزرعة . ولما كان الزحف العمرانى لم يتوقف بعد ١٩٧٥ ، وبفرض استمرار الاستقطاع من الاراضى بنفس المعدل السنوى المشار اليه أعلاه ، فان المساحة المنزرعة فى عام ١٩٨٠ تقدر بنحو ٥٫٧ مليون فدان .

جدول (٤) : تطور المساحة المنزرعة والهيكل الحيازى للارض الزراعية فى مصر
خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨

فئة الحيازة	١٩٥٠			١٩٦١			١٩٧٥			١٩٧٨ (*)		
	عدد الحيازات بالالف	المساحه بالالف فدان	متوسط المساحه (فدان)	عدد الحيازات بالالف	المساحه بالالف فدان	متوسط المساحه (فدان)	عدد الحيازات بالالف	المساحه بالالف فدان	متوسط المساحه (فدان)	عدد الحيازات بالالف	المساحه بالالف فدان	متوسط المساحه (فدان)
أقل من فدان	٢١٤	١١٧	٠ر٥٢	٤٣٤	٢١١	٠ر٤٩	١١٢٤	٧٣٩	٠ر٦٦	١٣٨٩	٨٨٧	٠ر٦٣
١ ـ ٥ أفدنه	٥٧٣	١٣٠٦	٢ر٢٧	٩٤٧	٢١٤٣	٢ر٢٦	١٥١٥	٣٢٠٩	٢ر١١	١٢٦٢	٢٥٧٢	٢ر٠٣
٥ ـ ١٠ أفدنه	١٢٢	٨١٨	٦ر٦٤	١٧٠	١١٠١	٦ر٤٧	١٤٨	٩٤٤	٦ر٣٨	١٢٦	٧٧٢	٦ر١٥
١٠ أفدنه فأكثر	٩٤	٣٩٠٣	٤١ر٥٢	٩١	٢٧٦٨	٣٠ر٤٠	٦٥	٩٩٨	١٥ر٢	٦٩	١١١٥	١٦ر١
جملـــــة	١٠٠٣	٦١٤٤	٦ر١٢	١٦٤٢	٦٢٢٣	٣ر٧٨	٢٨٥٢	٥٨٩٠	٢ر٠٦	٢٨٤٦	٥٣٤٦	١ر٨٧

المصدر :
(١) وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى العام الثالث لسنة ١٩٥٠ .
(٢) وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى العام الرابع .
(٣) أحمد حسن ابراهيم ، العلاقة الاقتصادية المتبادلة بين الزراعة والصناعة وأثرها فى تنمية كل منهما ، محاضره القيت فى دورة تقييم المشروعات الزراعية بمعهد التخطيط القومى فى ديسمبر ١٩٧٩ .
(٤) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .
(*) هذه المساحة أقل من الواقع حيث أنها تقتصر على المساحات التى يحوزها المتعاملون مع بنوك القرى .

جدول (٥) : نصيب المحافظات من اجمالى الرقعة المنزرعة ونصيب الفرد فى عام ١٩٧٥

المحافظة	الرقعة المنزرعة		السكان		متوسط نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة بالفدان
	فدان	%	عدد	%	
الاسكندرية	٦٩٦٩٦	١ر١٩	٢٣١٨٦٥٥	٦ر٠٦	٠ر٠٣
السويس	٤٥٦١	٠ر٠٨	١٩٤٠٠١	٠ر٥٠	٠ر٠٢
دمياط	٩٥٠٧٥	١ر٦٣	٥٥٧١١٥	١ر٤٦	٠ر١٧
الدقهلية	٥٩٤٣٢٨	١٠ر١٧	٢٧٣٢٧٥٦	٧ر١٥	٠ر٢٢
الشرقية	٦٢٠٧٣٣	١٠ر٦٢	٢٦٢١٢٠٨	٦ر٨٦	٠ر٢٤
القليوبية	١٩٤٧٠٨	٣ر٣٣	١٦٧٤٠٠٦	٤ر٣٨	٠ر١٢
كفر الشيخ	٤٦٤٨٢٥	٧ر٩٥	١٤٠٣٤٦٨	٣ر٦٧	٠ر٣٣
الغربية	٤١٣٣٢٨	٧ر٠٧	٢٢٩٤٣٠٣	٦ر٠٠	٠ر١٨
المنوفية	٣٢٢٨٦٥	٥ر٥٢	١٧١٠٩٨٢	٤ر٤٧	٠ر١٩
البحيرة	٦٨٨٨٤٦	١١ر٢٨	٢٥٤٥٢٤٦	٦ر٦٦	٠ر٢٧
الاسماعيلية	٤٦٩٤٢	٠ر٨٠	٣٥١٨٨٩	٠ر٩٢	٠ر١٣
جملة الوجه البحرى	٣٥١٥٩٠٧	٦٠ر١٤	١٨٤٠٣٦٢٩	٤٨ر١٣	٠ر١٩
الجيزة	١٥٦٦٥٨	٢ر٦٨	٢٤١٩٢٤٧	٦ر٣٣	٠ر٠٦
بنى سويف	٢٦١٥٥٦	٤ر٤٧	١١٠٨٦١٥	٢ر٩٠	٠ر٢٣
الفيوم	٣٠١٤٩٨	٥ر١٦	١١٤٠٢٤٥	٢ر٩٨	٠ر٢٦
المنيا	٤٧٢٥٣٨	٨ر٠٨	٢٠٥٥٧٣٩	٥ر٣٨	٠ر٢٣
جملة مصر الوسطى	١١٩٢٢٥٠	٢٠ر٣٩	٦٧٢٣٨٤٦	١٧ر٥٩	٠ر١٨
أسيوط	٣٥٥٩٧٥	٦ر٠٩	١٦٩٥٣٧٨	٣ر٤٣	٠ر٢١
سوهاج	٢٩٦٦١١	٥ر٠٧	١٩٢٤٩٦٠	٥ر٠٣	٠ر١٥
قنا	٣٢٦٨٤٢	٥ر٥٩	١٧٠٥٥٩٤	٤ر٤٦	٠ر١٩
أسوان	١٠٧٩٦٠	١ر٨٥	٦١٩٩٣٢	١ر٦٢	٠ر١٧
جملة مصر العليا	١٠٨٧٣٨٨	١٨ر٦	٥٩٤٥٨٦٤	١٤ر٥٤	٠ر١٨
الوادى الجديد	١٨٨٦٨	٠ر٣٢	٥٦٦٩١	٠ر١٥	٠ر٣٣
مطروح	٣١٥٢٠	٠ر٥٤	١١٢٧٧٢	٠ر٢٩	٠ر٢٨
جملة	٥٨٤٥٩٣٣	١٠٠	٣١٢٤٢٨٠٢*	٨٠ر٧٠	٠ر١٥

المصدر : (١) بيانات الرقعة الزراعية تم الحصول عليها من وزارة الزراعة .

(٢) بيانات السكان تقديرية من الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى .

(*) هذا الرقم لا يتضمن محافظات القاهرة وبورسعيد والبحر الاحمر وسيناء .

وطبقا للبيانات المتاحة عن عام ١٩٧٥ والموضحة بجدول (٥) ، فان القسم الاعظم من المساحة المنزرعة (حوالى ٦٠٪) يتركز فى قرى دلتا وادى النيل . كذلك يتضح أن قرى ثلاث محافظات فقط هى محافظات البحيرة والشرقية والدقهلية تحظى بنحو ثلث المساحة المنزرعة فى تلك السنة . ومن الطبيعى أن التفاوت فى نصيب المحافظات المختلفة من مجموع الرقعة المنزرعة ينعكس على متوسط نصيب الفرد من هذه الرقعة فى كل محافظة ، وهو ما يوضحه ذات الجدول . فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة أقصاه فى قرى محافظتى كفر الشيخ والوادى الجديد (٣٣ر٠ فدان) ، بينما بلغ أدناه فى قرى محافظات الاسكندرية والسويس والجيزة (٠٣ر٠ ، ٠٢ر٠ ، ٠٦ر٠ فدان على التوالى) . بينما بلغ متوسط نصيب الفرد على مستوى الجمهورية ٠٥ر٠ أى حوالى $\frac{1}{7}$ فدان . ومن الجدير بالاشارة أن متوسط نصيب الفرد من الارض المنزرعة فى عام ١٩٧٥ و ١٩٧٨ كان أقل من ثلث متوسط نصيبه منها فى عام ١٩٠٧ ، وذلك على الرغم من الجهود التى بذلت على مدى سبعين عاما لاضافة اراضى جديدة الى المساحة المنزرعة من خلال الاستصلاح والتى تحقق القسط الاعظم منها خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ٦٤/١٩٦٥ ، اذ استصلح نحو ٦١٥ ألف فدان خلال تلك الفترة وحدها . (١)

٤ — مساحة المزرعة وتفتت الحيازات :

تتسم الرقعة الارضية المنزرعة فى مصر بالتفتت والتجزؤ الى عدد هائل من الحيازات الصغيرة . وكما يتضح من جدول (٤) فان حدة مشكلة التفتت فى تزايد مستمر . فقد ازداد عدد الحيازات فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٥ من حوالى ٢٠٠٣ الى ٢٨٥٢ر٢ مليون حيازة . أى أن عدد الحيازات قد تضاعف مرتين فى ربع قرن . ولقد كانت النتيجة

---

(١) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها ، الجزء الاول ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص٣ .

الطبيعة لازدياد عدد الحيازات بهذه المعدلات السريعة انخفاض متوسط مساحة الحيازة الزراعية . فقد انخفضت من ٦ر١٣ فدان فى عام ١٩٥٠ الى ٢ر٠٦ فى عام ١٩٧٥ ، أى بمقدار الثلث .

ويتضح أيضا من جدول (٤) أن الحيازات القزمية أى التى تقل مساحتها عن فدان واحد قد ازداد عددها فى عام ١٩٧٥ الى أكثر من خمسة أمثال عددها فى عام ١٩٥٠ (من ٢١٤ ألف الى ١١٢٤ حيازة) . وهذه الحيازات والتى بلغ اجمالى مساحتها حوالى ٩٠٠ ألف فدان فى ١٩٧٨ أى نحو ١٧٪ من جملة المساحة المنزرعة تبلغ درجة من الضآلة يصعب معها تطوير أساليب ووسائل الانتاج المستخدمة فيها . بل أن وجودها ينطوى على اهدار نسبة لا يستهان بها من الموارد الارضية وفقدان جانب كبير من الوقت فى أعمال ضعيفة الانتاجية .

٥ ـ الزمام الزراعى للمجالس القروية وقرى المحافظات الريفية :

طبقا للمسح الشامل الذى أجراه جهاز بناء وتنمية القرية من خلال المحافظات المختلفة فى عام ١٩٧٣ ، تبين أن متوسط الزمام الزراعى للمجلس القروى يبلغ نحو ٨ر٥ ألف فدان ، وأن متوسط عدد القرى بالمجلس القروى حوالى ٥ قرى ، مما يعنى أن متوسط زمام القرية حوالى ٧ر١ ألف فدان .

جدول (٦) : توزيع المجالس القروية والقرى حسب مساحة الزمام فى ١٩٧٣ *

فئات الزمام للمجلس القروى بالالف فدان	مجالس قروية		القرى الواقعة فى هذه المجالس	
	عدد	%	عدد	%
صفر ـ أقل من ٣	١١٥	١٤ر٢	٣٤٢	٨ر٠
٣ ـ أقل من ٦	٢٢٧	٢٨ر١	١٠٦٦	٢٤ر٩
٦ ـ أقل من ٩	٢٢٣	٢٧ر٦	١٢٧٣	٢٩ر٧
٩ ـ أقل من ١٢	١٣٤	١٦ر٦	٨٩٢	٢٠ر٨
١٢ ـ أقل من ١٥	٥٤	٦ر٧	٣٨٣	٨ر٩
١٥ ـ أقل من ١٨	٢٠	٢ر٥	١٢١	٢ر٨
١٨ فأكثر	٣٥	٤ر٣	٢١٠	٤ر٩
جملة	٨٠٨	١٠٠	٤٢٨٧	١٠٠

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية ، بيانات المسح الشامل الذى قامت به المحافظات فى ١٩٧٣

* المسح لا يشمل محافظات البحر الاحمر وشمال وجنوب سيناء ، ويستبعد منه المحافظات الحضرية .

وعموما يتراوح زمام المجلس القروى بين حد أدنى ألف فدان وحد أقصى ٧٨ر٨ ألف فدان ، كما يتراوح زمام القرية بين حد أدنى ٩٠٠ فدان وحد أقصى ٣٠٠٠ فدان . وكما يتضح من جدول (٦) ، فان ٣ر٤٢٪ من المجالس القروية يقل زمامها عن ٦٠٠٠ فدان وأن نحو ٧٠٪ من المجالس يقل زمامها عن ٩٠٠٠ فدان ، كما أن نسبة المجالس التى يزيد زمامها عن ١٥٠٠٠ فدان لاتزيد عن ٦ر٨٪ من جملة المجالس القروية فى مصر وذلك فى عام ١٩٧٣ .

وتشير بيانات المسح الشامل المشار اليه أعلاه أن المجالس القروية ذات الزمام المنخفض (أقل من ٣٠٠٠ فدان) تتركز فى خمس محافظات هى المنوفية والدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة ، وأنها تمثل ٢ر٤٥٪ من عدد المجالس القروية فى هذه الفئة . بينما تتركز المجالس القروية ذات الزمام المرتفع (١٨٠٠٠ فدان فأكثر) فى محافظتى الشرقية وكفر الشيخ . أما بالنسبة لزمام القرية ، فقد احتلت محافظة كفر الشيخ المرتبة الاولى اذ بلغ متوسط الزمام بها نحو ٣٠٠٠ فدان ، تليها محافظة الشرقية ثم محافظة البحيرة ، بينما احتلت محافظة المنوفية المرتبة الاخيرة ، اذ بلغ متوسط زمام القرية بها نحو ٩٠٠ فدان ، طبقا لبيانات جدول (٧) الذى يعطى مزيدا من التفاصيل فى هذا الشأن .

٦ ـ خصوبة الاراضى المنزرعة :

اوضحت نتائج الحصر التصنيفى للتربة الذى أجرى فى عام ١٩٧٣ ، والذى قسمت بمقتضاه المساحة المنزرعة الى اربع درجات حسب مستوى الخصوبة ، أن ٢ر٦٪ فقط من جملة المساحة المنزرعة هى التى تنتمى الى الدرجة الاولى ، بمعنى أنها أراضى ممتازة . أما الاراضى التى اعتبرت من الدرجة الثانية أى جيدة الخصوبة ، فانها لم تمثل سوى ٥ر٤٥٪ من جملة الاراضى المنزرعة . وقد صنفت ٧ر٣٨٪ من الاراضى على أنها درجة ثالثة أى متوسطة الخصوبة ، بينما قدرت أراضى الدرجة الرابعة أى ضعيفة الخصوبة بنحو ١٠٪ .

جدول (٧) : الزمام الزراعى فى المجالس القروية والقرى فى عام ١٩٧٣

(الزمام بالالف فدان)

المحافظة	متوسط زمام المجلس القروى	الحد الادنى لزمام المجلس	الحد الاعلى لزمام المجلس	متوسط عدد القرى بالمجلس	متوسط زمام القرية
الاسماعيلية	٨ر٩	١	١٨	٤	٢ر٢
القليوبية	٥ر٠	١ر٢	١١ر٤	٥	١ر٠
الشرقية	١٣ر٨	١ر٢	٤٤ر٥	٦	٢ر٣
الدقهلية	٩ر٩	١ر٠	٧٨ر٨	٦	١ر٧
دمياط	٤ر٠	١ر٠	١٥ر٥	٤	١ر٠
المنوفية	٤ر٨	١ر٠	٩ر٥	٥	٠ر٩
الغربية	٧ر٦	٢ر٣	١٤ر٢	٦	١ر٣
كفر الشيخ	١٥ر٤	١ر٠	٤٧ر٣	٥	٣ر٠
البحيرة	١٣ر٤	١ر٠	٥٥ر٧	٦	٢ر٢
الجيزة	٥ر٠	١ر٣	١٢ر٥	٤	١ر٢
الفيوم	٨ر٩	١ر٠	١٥ر٤	٥	١ر٨
بنى سويف	٦ر٨	١ر٥	١٤ر٧	٥	١ر٤
المنيا	٨ر١	٢ر٣	١٦ر٨	٦	١ر٣
اسيوط	٦ر٠	١ر٢	١٧ر٠	٥	١ر٢
سوهاج	٦ر٣	١ر٠	١٢ر٨	٥	١ر٣
قنا	٧ر٣	١ر٨	١٨ر٣	٥	١ر٥
أسوان	٥ر٧	١ر٨	١٤ر٦	٥	١ر١
مطروح	٦ر٠	١ر٠	١٢ر٠	٣	٢ر٠
الوادى الجديد	٨ر٤	١ر٣	٨ر٦	٥	١ر٧
الاجمالى	٨ر٥	١	٧٨ر٨	٥	١ر٧

المصادر والملاحظات : كما هو مذكور أسفل جدول (٦).

يتضح مما تقدم أن نصف المساحة المنزرعة يعتبر ممتازا أو جيد الخصوبة بينما يعتبر نصفها الآخر متوسط أو ضعيف الخصوبة وذلك فى عام ١٩٧٣ . ومن المرجح أن نسبة الاراضى الممتازة والجيدة قد انخفضت بعض الشىء منذ ١٩٧٣ لاسباب عدة أهمها ارتفاع مستوى الماء الارضى وازدياد درجة ملوحته ، الامر الذى يؤدى الى ارتفاع درجة ملوحة التربة ذاتها ويضعف من انتاجيتها ، وكذلك تجريف الارض لغرض صناعة الطوب .

الفصـــــل الثانى

الواقع الاقتصادى والاجتماعى للريف المصـــرى

تمهيـــد :

الغرض من هذا الفصل هو توضيح ملامح الخريطة الاقتصادية والاجتماعيه للريف المصرى • وسوف يبدأ الفصل بتحديد الانشطة الاقتصادية لسكان الريف ، بقصد التعرف على مدى تنوع هذه الانشطة ومدى غلبة نوع منها على نشاط القسم الاعظم من السكان الريفيين • يلى ذلك استعراض للموارد الاقتصادية المتاحه للقرية المصرية وسوف نتناول فى هذا العرض الارض من حيث نمط توزيع ملكيتها وحيازتها حيث سبق التعرض لبعض النواحى الخاصة بالموارد الارضية • كما نتناول أهم ادوات ووسائل الانتاج خاصة فى مجال الانتاج الزراعى وهى الحيوانات والالات الزراعية • ثم نلقى نظرة على أوضاع العمالة خاصة من حيث مستويات الاجور ، اذ سبق التعرض للموارد البشرية بالتفصيل • بعد ذلك ننتقل الى الدخل الريفى ، فى محاولة لاستبيان مسار تطوره فى السنوات العشر الماضية ، ومقارنته بالدخل الحضرى وأخيرا نستعرض تطور الدخل الزراعى ومعدلات نموه ونمط توزيعه •

١ ـ الأنشطة الاقتصادية لسكان الريف :

يوضح جدول (١) توزيع قوة العمل الريفية على مختلف ألوان النشاط الاقتصادى بالقرية المصرية ، وذلك استنادا الى بيانات تعداد ١٩٧٦ وبيانات العينة •

جدول (١) : التوزيع النسبى لقوة العمل على الانشطة الاقتصادية فى الريف*

النشـــــــاط	تعداد ١٩٧٦	العينـة
١ ـ زراعـــه	٧٥ر٤	٦٥ر٨
٢ ـ صناعـــه	٥ر٧	٧ر٦
٣ ـ تشييـــد	٢ر١	٢ر٨
٤ ـ تجـــارة	٤ر٤	٥ر١
٥ ـ نقل ومواصلات	١ر٩	١ر٤
٦ ـ مرافق وخدمات	٩ر٢	١٠ر٠
٧ ـ انشطة غير مبينه أو غير كاملة التوصيف	١ر٣	٧ر٣
الجملـــة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : بيانات العينـــه .

* الزراعة تشمل الصيد
الصناعة تشمل استغلال المناجم والمحاجر
التجارة تشمل التمويل والتأمين .

والامر الذى يبرز بوضوح من بيانات جدول (١) هو أن النشاط الزراعى هو النشاط الغالب فى الريف المصرى ، اذ يعمل بالزراعة شاملة الصيد نحو٦٦٪ من قوة العمل طبقا لبيانات العينة بينما يعمل بها نحو٧٥٪ طبقا لبيانات التعداد . ولعل مرجع الاختلاف هنا هو أن المناطق الساحلية والصحراوية ممثلة فى العينة بوزن اكبر من وزنها النسبى فى التعداد . وتأتى الانشطة الخدمية (شاملة النقل والمواصلات) فى المرتبة الثانية بعد الزراعه حيث يعمل بها مايربو قليلا عن ١١٪ من قوة العمل الريفية . يلى ذلك فى الاهمية الانشطة الصناعية التى يعمل بها مابين٦٪ و ٧٪ من جملة قوة العمل الريفية فى العينة ، ثم نشاط التجارة الذى يعمل به ٤٪ و ٥٪ من قوة العمل بالريف . ويبين جدول (٢) توزيع قوة العمل بالمراكز التى شملتها العينة وفقا لتقسيم أكثر تفصيلا للانشطة الاقتصادية فى الريف ، وبتحليل هذا الجدول يتضح مايلى :ـ

١ـ١ النشاط الزراعى :

تختلف نسبة المشتغلين بالزراعة الى مجموع المشتغلين بالقرية المصرية من منطقة الى أخرى ، ومع ذلك فانها تظل أعلى من نسبة المشتغلين بأى نشاط آخر فى كافة المناطق . وتصل نسبة المشتغلين بالزراعة الى مجموع المشتغلين بالقرية أقصاها فى مركز شبرا خيت (حوالى٧٨٪) حيث تطغى الزراعة على كافة الانشطة الاقتصادية الاخرى وحيث لاتتوفر به خصائص أو عوامل معينة تتيح له احتواء " أنشطة اقتصادية أخرى" بقدر يؤدى الى انخفاض الاهمية النسبية للزراعة فى اقتصاد المركز كما هو الحال مثلا فى مركزى البدرشين والمنزلة حيث تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة الى مجموع المشتغلين بقراهما حوالى ٤٤ر٤ ٪ و ٤٣ر٤٪ على التوالى ، وهما أدنى نسبتين للمشتغلين بالزراعة الى مجموع

المشتغلين داخل الوادى ، أى فى دلتا وادى النيل . وبينما يكاد النشاط الاقتصادى الانتاجى فى مركز شبراخيت يقتصر على الزراعة بدرجة تجعله نموذجا للمراكز الزراعيه ، نجد أن وقوع قرى مركز المنزلة على شواطئ بحيرة المنزلة أو بالقرب منها يهيئ الظروف لقيام نشاط الصيد واتساع نطاقه كنشاط اقتصادى يعمل به حوالى ٦ر١٨٪ من مجموع المشتغلين بقرى مركز المنزله .

كذلك فان قرب مركزى البدرشين والقناطر الخيرية من القاهرة الكبرى ، بما يمكن أن يجعلهما امتدادا اقتصاديا اقليميا لها ، يهيئ الظروف لانخفاض الاهمية النسبية للزراعة كمجال عمل للمشتغلين من سكان قراهما . فهذان المركزان يقعان من ناحية فى منطقة التركيز الصناعى حول القاهرة ، كما أن قربهما منها يمكن أن يتيح للمشتغلين من سكان قراهما فرصا للعمل بالمنشآت الصناعيه بالقاهرة ذاتها من ناحية أخرى . ولقد كان من الطبيعى أن ينعكس هذا الوضع على نسبة المشتغلين بالصناعة الى مجموع المشتغلين بقرى مركزى القناطر الخيرية والبدرشين . فقد بلغت هذه النسبة حوالى ٢٣٪ فى قرى مركز القناطر الخيرية ، وهى تقل قليلا عن نصف نسبة المشتغلين بالزراعة فى هذه القرى ، وحوالى ٢ر٢٢٪ فى قرى مركز البدرشين ، وهى تعادل حوالى نصف نسبة المشتغلين بالزراعة بها .

وكما يتضح من جدول (٣) ينقسم المشتغلون بالزراعة فى القرية المصرية أساسا الى حائزين لارض زراعية تبلغ نسبتهم فى المتوسط حوالى ٨ر٤٢٪ وعمال زراعيين يعملون بأجر أو بدون أجر تبلغ نسبتهم فى المتوسط حوالى ٨ر٥٦٪ والى جانب هاتين الفئتين هناك فئة ضئيلة جدا تبلغ فى المتوسط حوالى ٤٪ من المشتغلين بالزراعة فى القرية المصرية تشغل وظائف ادارية واشرافيه فى المزارع . ويرتبط وجود هذه الفئة الاخيرة عادة بوجود مزارع كبيرة يعيش أصحابها بعيدا عنها وربما يعملون أيضا بأنشطة أو مهن أخرى فيعهدون بادارة مزارعهم الى مديرين ومشرفين اجراء .

جدول (٢) : النشاط الاقتصادى لقوة العمل الريفية فى ١٩٧٨

النشاط الاقتصادى / المركز	الزراعة		الصيد		الصناعة		البناء والتشييد		التجارة		النقل		السياحة		المرافق		خدمات		غير مبين		جملة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
١ـ المنزلة	٨٦٩	٤٣,٤	٣٧٣	١٨,٦	١٤	٤,٧	٦٤	٣,٢	١٤٣	٧,١	٢٩	١,٥	—	—	٣	٠,١	٢٢٣	١١,١	٢٠٦	١٠,٣	٢٠٠٤
٢ـ كفر الدوار	٣٢٠٧	٧٣,٩	٢٩	٠,٧	٤٥١	١٠,٤	٩٤	٢,١	٧٤	١,٧	٣٨	٠,٩	—	—	٨	٠,٢	١٥٥	٣,٦	٢٨٥	٦,٥	٤٣٤١
٣ـ شبرا خيت	١٧٣٠	٧٧,٧	—	—	٤٦	٢,١	٢٦	١,٢	٦٧	٣,٠	٢٧	١,٢	—	—	٣	٠,١	٢٤٤	١١,٠	٨٢	٣,٧	٢٢٢٥
٤ـ القناطر الخيرية	٧٣٤	٥٠,٦	٤	٠,٣	٣٣٤	٢٣,٠	٢٩	٢,٠	٦١	٤,٢	٣٨	٢,٦	—	—	٧	٠,٥	١٨٦	١٢,٨	٥٧	٤,٠	١٤٥٠
٥ـ البدرشين	٩١٥	٤٤,٤	١١	٠,٥	٤٥٨	٢٢,٢	٦٦	٣,٢	٢٥٠	١٢,١	٥٧	٢,٨	٣	٠,١	١٠	٠,٥	١٤١	٦,٨	١٥١	٧,٤	٢٠٦٢
٦ـ سرجاج	٢١٩٢	٧٠,٦	٢	٠,١	٧٣	٢,٣	١٣٢	٤,٣	١١٧	٣,٨	٢٣	٠,٧	—	—	٩	٠,٣	٣١٩	١٠,٣	٢٣٧	٧,٦	٣١٠٤
٧ـ طحا	١٧٤٤	٧٠,٢	٦	٠,٢	٤٢	١,٧	٧١	٢,٩	١٦٣	٦,٦	٣	٠,١	—	—	٨	٠,٣	٢٧٠	١٠,٩	١٧٧	٧,١	٢٤٨٤
٨ ـ كوم امبو	١٠٩٩	٥٤,٨	—	—	٧٠	٣,٥	٨٩	٤,٤	١٣٩	٦,٩	٤٣	٢,١	٤	٠,٢	٢٣	١,١	٤٢٠	٢١,٠	١٢٠	٦,٠	٢٠٠٧
٩ـ مرسى مطروح	٦٢٩	٧٤,٢	—	—	٤	٠,٥	—	—	١٨	٢,١	٩	١,١	—	—	٢	٠,٢	١١	١,٣	١٧٥	٢٠,٦	٨٤٨
جملة	١٣١١٩	٦٣,٩	٤٢٥	٢,١	١٥٧٢	٧,٧	٥٧١	٢,٨	١٠٣٢	٥	٢٦٧	١,٣	٧	—	٧٣	٠,٤	١٩٦٩	٩,٥	١٤٩٠	٧,٣	٢٠٥٢٥

المصدر : بيانات العينة .

وتختلف نسبة الحائزين ومن ثم نسبة العمال الزراعيين الى مجموع المشتغلين بالزراعة من منطقة الى أخرى كما يتضح من جدول (٣) . اذ تتأثر العلاقة بين نسبة العمال الزراعيين ونسبة الحائزين الزراعيين الى مجموع المشتغلين بالزراعة عادة بعدد من العوامل لعل أهمها :

- العلاقة السكانية الارضية الزراعية أو ما يعنى أيضا وفرة الارض الزراعية وارتفاع نصيب الفرد منها .
- التوزيع الحيازى للارض الزراعية ومدى عدالتها .
- توفر فرص عمالة خارج الزراعة .

فعندما يتوفر واحد أو أكثر من هذه العوامل تميل نسبة العمال الزراعيين الاجراء الى الانخفاض بالمقارنة بنسبة الحائزين . ولعل العلاقة بين نسبة العمال الزراعيين ونسبة الحائزين فى قرى مركز القناطر الخيرية تؤكد هذه المقولة . ففى قرى هذا المركز يتوفر على الاقل عاملان من العوامل الثلاثة المذكورة ، فنسبة الحيازات الكبيرة نسبيا (٥ أفدنة فأكثر) الى مجموع عدد الحيازات بها تبلغ ادناها اذ تصل الى حوالى ٢ر٦٢٪ ، ومن المعروف أن هذه الفئة من المزارع هى الاكثر اعتمادا على العمل الاجير واستيعابا له .

كذلك يتوفر للمشتغلين بقرى هذا المركز فرص عمالة خارج الزراعة اكثر مما يتوفر بقرى المراكز الاخرى بدليل أن حوالى ربع المشتغلين بقرى هذا المركز يعملون بالصناعة وهى أعلى نسبة للمشتغلين بالصناعة من مجموع المشتغلين فى القرية المصرية لذلك كانت نسبة الحائزين الى مجموع المشتغلين بالزراعة فى قرى مركز القناطر الخيرية حوالى ٥٧٪ أكثر منها فى جميع القرى داخل الوادى .

جدول (٣) : توزيع قوة العمل بقطاع الزراعة فى مراكز العينة

المهنة / المركز	المديرون والمشرفون فى المزارع		الفلاحون والمزارعون (الحائزون)		عمالة الزراعة وتربية الحيوان		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المنزلة	٥	٠ر٦	٣٥٧	٤١ر١	٥٠٧	٥٨ر٣	٨٦٩	١٠٠
القناطر الخيرية	٣	٠ر٤	٤١٩	٥٧ر١	٣١٢	٤٢ر٥	٧٣٤	١٠٠
شبرا خيت	١٨	١ر٠	٦٦٦	٣٨ر٥	١٠٤٦	٦٠ر٥	١٧٣٠	١٠٠
كفر الدوار	٥	٠ر٢	١٠٣٦	٣٢ر٣	٢١٦٦	٦٧ر٥	٣٢٠٧	١٠٠
البدرشين	٢	٠ر٢	٤٦٩	٥١ر٣	٤٤٤	٤٨ر٥	٩١٥	١٠٠
سوهاج	٦	٠ر٣	٨٤٣	٣٨ر٤	١٣٤٣	٦١ر٣	٢١٩٢	١٠٠
طما	٥	٠ر٣	٨٨٩	٥١ر٠	٨٥٠	٤٨ر٧	١٧٤٤	١٠٠
كوم امبو	٧	٠ر٦	٥٦٥	٥١ر٤	٥٢٧	٤٨ر٠	١٠٩٩	١٠٠
مرسى مطروح	—	—	٣٦٨	٥٨ر٥	٢٦١	٤١ر٥	٦٢٩	١٠٠
الجملة	٥١	٠ر٤	٥٦١٢	٤٢ر٨	٧٤٥٦	٥٦ر٨	١٣١١٩	١٠٠

المصدر : بيانات العينة .

ومن الجدير بالذكر أنه يستثنى من هذه القاعدة جزئيا مركز مرسى مطروح حيث يتكون الهيكل التوزيعى لحيازة الارض الزراعية بصفة أساسية من حيازات فوق الخمسة أفدنة اذ تبلغ نسبة عدد الحيازات فى فئتى ٥ـ١٠ أفدنة و ١٠ أفدنة فأكثر حوالى ٨٠٪ من مجموع عدد الحيازات فى قرى هذا المركز كما سيأتى بيانه فيما بعد . وعلى ذلك تبلغ نسبة عدد الحائزين الى مجموع المشتغلين بالزراعة حوالى ٥٨ر٥٪ . وقد يعزى ارتفاع هذه النسبة الى انخفاض الكثافة السكانية الارضية من ناحية والى أن قسما كبيرا ممن يصنفون على أنهم عمال زراعيون انما يقع فى نطاق العمل العائلى ، أى انهم ابناء أو أخوة الحائزين ، وربما يؤكد ذلك ارتفاع نسبة من يعملون فى نطاق الاسرة بدون أجر فى قرى مركز مرسى مطروح (حوالى ١٩٪) ، وكذا ارتفاع نسبة من يشتغلون بالزراعه فى هذه القرى (حوالى ٢ر٧٤٪) كما يتضح من جدول (٢) .

١ـ٢ الانشطة الخدمية :

تأتى الانشطة الخدمية كما سبق ذكره فى المرتبة الثانية بعد الزراعة من حيث نسبة قوة العمل الريفية المشتغله بها ، اذ يعمل بها نحو ٥ر٩٪ من مجموع قوة العمل الريفية . وكما يتضح من جدول (٢) فان نسبة المشتغلين بالخدمات فى قرى المراكز التى شملتها العينة متقاربة الى حد كبير . ويستثنى من هذه القاعدة قرى مركز كوم امبو حيث تصل النسبة اقصاها (حوالى ٢١٪) وقرى مرسى مطروح حيث تصل هذه النسبة ادناها (حوالى ٣ر١٪) . وربما يعزى ارتفاع نسبة المشتغلين بالخدمات فى مركز كوم امبو الى اعادة توزيع بعض العمال الذين اشتركوا فى بناء السد العالى من سكان القرى القريبه من أسوان على ادارات ومؤسسات الخدمات فى هذه القرى ، والى توزيع مؤسسات الخدمات المرتبطة باعادة توطين سكان النوبة على قرى هذا المركز . اما انخفاض نسبة

المشتغلين بالخدمات فى مركز مرسى مطروح ، فقد يرجع الى مايرتبط بطبيعة البداوة من ترحال وتنقل مستمرين وماينتج عن ذلك من عدم الاستقرار فى مواقع معينة . ولايخفى أن الاستقرار هو أحد العوامل اللازمة لقيام مؤسسات وادارا ووحدات خدمية .

ومن الملاحظ أن قطاع التعليم يحظى بأعلى نسبة من المشتغلين بالانشطة الخدمية ، اذ تصل هذه النسبة الى ١٣٫٦ ٪ فى المتوسط . وهذا المتوسط يعكس بدرجة كبيرة واقع توزيع المشتغلين بخدمات التعليم على قرى المراكز المختلفة ، حيث لاتوجد اختلافات كبيرة فى هذه النسبة بين المراكز المختلفة ، فيما عدا مركز القناطر الخيرية كما يتضح من جدول (٤) . ولعل انخفاض نسبة المشتغلين بالتعليم فى هذا المركز يرجع الى اعتماد المؤسسات التعليمية به على عمالة غير مقيمة بهذا المركز .

ويلى المشتغلين بخدمات التعليم من حيث الاهمية النسبية المشتغلون بخدمات النقل حيث تبلغ نسبتهم الى مجموع المشتغلين بالخدمات حوالى ١١ ٪ فى المتوسط . وتبلغ هذه النسبة أقصاها فى مركز مرسى مطروح حيث تصل الى حوالى ٢٣٪ .

ولعله من الملاحظ أن نسبة المشتغلين بالخدمات المرتبطة بالنقل ترتفع بدرجة ملحوظة فى قرى مراكز بعينها كقرى مركز كفر الدوار حيث ينتقل المشتغلون بصناعة الغزل والنسيج من قراهم للعمل فى مدينة كفر الدوار والعودة اليها ومن ثم تصل هذه النسبة الى أكثر من ٢٧ ٪ . ونفس الشىء ينطبق أيضا على قرى مركز البدرشين التى ترتفع فيها نسبة المشتغلين بالتجارة والصناعة ومايترتب على ذلك

جدول (٤) : توزيع قوة العمل الريفية المشتغلة بالخدمات على الانشطة الخدمية فى مراكز العينة فى ١٩٧٨

المهن / المركز	(١) الاطباء والممرضات والقابلات		(٢) المدرسون		(٣) المحصلون فى وسائل النقل		(٤) كتبة وموزعو البريد		(٥) عمال تشغيل التليفون والتلغراف		(٦) الترزية والخياطون والمنجدون ومن اليهم		(٧) عمال تشغيل وسائل النقل والمشرفون على النقل والمواصلات		(٨) عمال تشغيل معدات نقل وتحريك المواد وعمال الموانى والشحن والتفريغ		(٩) أخرى		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١ـ المنزلة	٧	٣ر١	٣٣	١٤ر٨	—	—	٢	٠ر٩	١	٤ر	٣	١ر٣	٢٢	٩ر٩	٢	٩ر	١٥٣	٦٨ر٧	٢٢٣	١٠٠
٢ـ كفر الدوار	١٠	٦ر٤	١٨	١١ر٦	—	—	٢	١ر٣	٣	١ر٩	٥	٣ر٢	٤٢	٢٧ر١	٣	١ر٩	٧٢	٤٦ر٦	١٥٥	١٠٠
٣ـ عبرا خيت	٧	٢ر٨	٣٨	١٥ر٧	٣	٢ر١	٧	٢ر٨	١	٤ر	٧	٢ر٨	٢٥	١٠ر٣	—	—	١٥٦	٦٤ر—	٢٤٤	١٠٠
٤ـ القناطر الخيرية	٣	١ر٦	١٢	٦ر٥	٢	١ر١	٣	١ر٦	١٠	٥ر٤	٥	٢ر٧	٢٤	١٢ر٩	٤	٢ر١	١٢٣	٦٦ر١	١٨٦	١٠٠
٥ـ البدرشين	٦	٤ر٣	١٧	١٢ر—	—	—	١	٠ر٧	٣	٢ر١	٩	٦ر٤	٣٦	٢٥ر٥	٧	٥ر—	٦٢	٤٤ر—	١٤١	١٠٠
٦ـ سوهاج	١	٠ر٣	٤٨	١٥ر١	٢	٠ر٦	١	٠ر٣	٤	١ر٣	١	٠ر٣	١٣	٤ر١	١	٠ر٣	٢٤٨	٧٧ر٧	٣١٩	١٠٠
٧ـ طما	٢	٠ر٧	٣٥	١٣ر—	—	—	٢	٠ر٧	٢	٠ر٧	٣	١ر١	١١	٤ر١	—	—	٢١٥	٧٩ر٧	٢٧٠	١٠٠
٨ـ كوم امبو	٦	١ر٤	٦٥	١٥ر٥	٥	١ر٢	١٥	٣ر٦	٣	٠ر٧	٥	١ر٢	٣٥	٨ر٣	١	٠ر٢	٢٨٥	٦٧ر٩	٤٢٠	١٠٠
٩ـ مرسى مطروح	—	—	٢	١٨ر٢	—	—	—	—	—	—	—	—	٨	٧٢ر٧	—	—	١	٩ر١	١١	١٠٠
جملة	٤٢	٢ر١	٢٦٨	١٣ر٦	١٢	٠ر٦	٣٣	١ر٧	٢٧	١ر٤	٣٨	١ر٩	٢١٦	١١	١٨	٠ر٩	١٣١٥	٦٦ر٨	١٩٦٩	١٠٠

المصدر : بيانات العينة .

من حاجة الى الانتقال المستمر وما يصاحبه من حاجة الى خدمات النقل ، الأمر الذى يؤدى الى ارتفاع نسبة المشتغلين بخدمات النقل فيها الى حوالى ٢٥ر٥٪ من المشتغلين بالخدمات بها .

١-٣ الانشطة الصناعية :

تحتل الصناعة المركز الثالث بعد الزراعة والخدمات ، من حيث نسبة عدد العاملين بها الى مجموع قوة العمل الريفية . اذ يعمل بالصناعة نحو ٧ر٧٪ من جملة قوة العمل الريفية كما سبق بيانه . وثمة تباين شديد بين المراكز التى شملتها العينه من حيث نسبة المشتغلين بالصناعة فيها . فكما يتضح من جدول (٢) ، انه بينما تصل هذه النسبة الى ٢٢٪ - ٢٣٪ فى مركزى البدرشين والقناطر الخيرية ، فانها تدور حول ٢٪ فى عدد كبير من المراكز .

ومن الطبيعى أن يصاحب هذا الانخفاض الشديد فى نسبة المشتغلين بالصناعة الى مجموع المشتغلين بالقرية المصرية انخفاض نسبة العمالة الفنية الماهرة والمدربه . ذلك أن وجود هذا النوع من العمالة وتطوره مرتبط بوجود الصناعات التى يتطلب العمل بها مستوى معين من المهارة والتدريب ، على عكس الزراعة التقليدية التى لا يتطلب العمل بها عادة مستوى مرتفع من المهارة والتدريب . وهذا الامر ينعكس بدوره على مستوى المعرفة للقوى العاملة بالقرية المصرية وعلى سلوك ونمط حياة أفرادها ، وكذا على دخولهم نظرا لاختلاف مستويات الاجور تبعا لاختلاف مستويات المهارة والخبرة والمعرفة المطلوبة لاداء الاعمال التى تدفع عنها هذه الاجور .

وكما يتضح من جدول (٥) تحظى صناعة الغزل والنسيج والتريكو والصباغة بأكبر نسبة من المشتغلين بالصناعة فى القرية المصرية حيث تبلغ نسبة المشتغلين بها حوالى ٥ر٣٠٪ فى المتوسط من مجموع المشتغلين بالصناعة فى

جدول (٥) : توزيع قوة العمل الريفية المشتغلة بالصناعة على مختلف الانشطة الصناعية فى مراكز العينة ١٩٧٨

المركز / الـ	عمال العمليات الكيماوية		عمال الغزل والنسيج والتريكو والصباغة		عمال تجهيز الاغذية		صانعوا الاحذية ومنتجات الجلود		تجار الاثاث والمصنوعات الخشبية		عمال صناعة الزجاج والخزف والصيني		عمال صناعة المطاط ومنتجاته والبلاستيك		عمال تشغيل الماكينات النابشة		الحدادون ويراد و العدد وعمال تشغيل ماكينات المعادن		عمال صناعة منتجات الورق والكرتون		أخرى		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١ـ المنزلة	١	١ر١	٣	٣ر٢	٨	٨ر٥	—	—	١٤	١٤ر٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦٨	٧٢ر٣	٩٤	١٠٠
٢ـ كفر الدوار	٦	١ر٣	٢٣٠	٥١ر٠	١٢	٢ر٧	—	—	٣	٠ر٧	—	—	—	—	٢	١ر٥	٨	١ر٨	٣٦	٨ر٠	٢٤٩	٣٣ر٠	٤٥١	١٠٠
٣ـ شبرا خيت	—	—	١	٢ر٢	—	—	—	—	٤	٨ر٧	—	—	—	—	—	—	٤	٨ر٧	—	—	٣٧	٨٠ر٤	٤٦	١٠٠
٤ـ القناطر الخيرية	٣	٠ر٩	١١٤	٣٤ر١	٩	٢ر٧	٢	٠ر٦	—	—	٧٦	٢٢ر٨	٣	٠ر٩	—	—	—	—	٩	٢ر٧	—	—	١١٨	٣٥ر٣	٣٣٤	١٠٠
٥ـ البدرشين	١	٠ر٢	١٠١	٢٢ر١	٢٧	٥ر٩	٢	٠ر٤	٩	٢ر٠	١	٠ر٢	—	—	١	٠ر٢	٣٤	٧ر٤	—	—	—	—	٢٨٢	٦١ر٦	٤٥٨	١٠٠
٦ـ سهاج	١	١ر٤	٢٨	٣٨ر٣	—	—	١	١ر٤	٤	٥ر٥	—	—	—	—	١	١ر٤	٢	٢ر٧	—	—	٣٦	٤٩ر٣	٧٣	١٠٠
٧ـ طما	—	—	١	٢ر٤	١	٢ر٤	—	—	١	٢ر٤	—	—	—	—	—	—	٥	١١ر٩	—	—	٣٤	٨٠ر٩	٤٢	١٠٠
٨ـ كوم امبو	—	—	١	١ر٤	—	—	١	١ر٤	٢	٢ر٩	—	—	—	—	٤	٥ر٧	٩	١٢ر٩	—	—	٥٣	٧٥ر٧	٧٠	١٠٠
٩ـ مرسى مطروح	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	١٠٠	—	—	—	—	٤	١٠٠
جملة	١٢	٠ر٨	٤٧١	٣٠ر٥	٥٧	٣ر٦	٦	٠ر٤	٣٧	٢ر٣	٧٧	٤ر٩	٣	٠ر٢	١٣	٠ر٨	٧٥	٤ر٨	٣٦	٢ر٣	٧٧٧	٤٩ر٤	١٥٧٢	١٠٠

المصدر : بيانات العينة .

القرية . وترتفع هذه النسبة الى حوالى ٥١٪ فى قرى مركز كفر الدوار . وهذا أمر طبيعى لارتباطها بمدينة كفر الدوار وهى كما هو معروف من مراكز صناعة الغزل والنسيج فى مصر . ومن البديهى أن يكون لذلك أثره على طبيعة النشاط الصناعى الذى يمارسه المشتغلون بالصناعة فى هذه القرى . فصناعة الغزل والنسيج فى مدينة كفر الدوار تقدم فرص عمل مباشرة للمشتغلين بالقرى المحيطة بها والقريبه منها ، كما أنها تحفز البعض على اقامة مصانع صغيرة لصناعة أنواع معينة من المنسوجات . ولعل من أسباب انتشار هذه الصناعة فى الريف المصرى بالمقارنة بغيرها من الصناعات أن موادها الخام متوفرة غالبا ، وانها لاتحتاج بالضرورة الى آلات معقدة أو ادوات انتاج باهظة التكاليف فضلا عن تأثير عنصر المحاكاة الذى يلعبه انتشار صناعة الغزل والنسيج على نطاق واسع فى مصر بالمقارنة بغيرها من الصناعات . ويلاحظ أنه لا وجود لهذه الصناعة فى مركز مرسى مطروح لعدم توفر المواد الخام اللازمة لها .

وتلى صناعة الغزل والنسيج من حيث نسبة المشتغلين بها الى مجموع المشتغلين بالقرية الصناعات الصغيرة المرتبطة بالزراعة مثل أعمال الحدادة وصناعة الادوات الزراعية وصناعة تجهيز الاغذية .

وتختلف قرى كل مركز تبعا لظروفها الخاصة من حيث الصناعة التى تحظى بأكبر نصيب من المشتغلين بالصناعة بها . فبينما تحظى صناعة الغزل والمنسوجات بأكبر نسبة من هؤلاء المشتغلين فى قرى مركز كفر الدوار ، للاسباب التى سبق ذكرها ، نجد أن صناعة الاثاث تحظى بأكبر نسبة من المشتغلين بالصناعة بقرى مركز المنزلة . وقد يعزى ذلك الى قربها من محافظة دمياط المشهورة بصناعة الاثاث . ويلاحظ أن العمل بالصناعة فى قرى مركز مرسى مطروح يقتصر فقط على

اعمال الحدادة وصناعة الادوات التى تتطلبها فلاحة الارض ، ويعزى ذلك أساسا الى عدم توفر خامات لقيام صناعات أخرى الى جانب الحاجة الى أدوات لفلاحة الارض . ولعل الحاجة الى مثل هذه الادوات هى السبب فى أن القسم الاكبر ممن يعملون بالنشاط الصناعى فى قرى مراكز كوم امبو وطما وشبرا خيت انما يعملون فى صناعتها ، كما يتضح من جدول (٥) .

وتحتل نسبة المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج المكانة الاولى بين المشتغلين بالصناعة فى قرى مركز القناطر الخيرية (حوالى ٣٤ر١٪) تليها نسبة المشتغلين بصناعة الزجاج والخزف والصينى (حوالى ٢٣٪) . ويعزى ذلك الى قربها من القاهرة الكبرى حيث مصانع النسيج فى شبرا الخيمة من جهة ، والى نشأة صناعة الزجاج المصرية بها وتركزها فيها ، من جهة أخرى .

١ـ٤ الانشطة الاخرى :

لاتحتل الانشطة الاخرى بالريف نسبة كبرى من جملة قوة العمل الريفية ، كما سبق بيانه فالعاملون فى مجال التجارة لاتزيد نسبتهم عن ٥٪ ، والمشتغلون فى مجال البناء والتشييد لايمثلون اكثر من ٨ر٢٪ من جملة قوة العمل بالريف . ويوضح جدول (٦) توزيع قوة العمل فى هذين المجالين على مختلف انشطتهما الفرعية .

جدول (٦) توزيع قوة العمل الريفية المشتغله فى مجالى التجـــارة والتشييد على الانشطة الفرعية بكل منهما فى الريف فـــى ١٩٧٨*

قوة العمل فى مجال التجارة		قوة العمل فى مجال البناء والتشييد	
النشاط الفرعـــى	النسبة	النشاط الفرعـــى	النسبة
١ـ مديرون وأصحاب اعمال فى تجارة الجملـــة والتجزئة ومشرفون على أعمال البيع	٧٦ر٩	١ـ بناؤون ونجارون ومن اليهم	٧٦ر١
٢ـ بائعون فنيون ووكـلاء مصانع	٠ر٨	٢ ـ نقاشـــون	٢ر٧
٣ـ البائعون ومساعدوهم ومن اليهم	١٩ر٠	٣ـ سمكريو الادوات الصحية ولحامون وعمال صيانـــة واصلاح	٧ر٢
٤ـ انشطة أخرى	٣ر٣	٤ـ انشطة أخرى	١٤ر٠
الجملـــة	١٠٠ر٠	الجملـــة	١٠٠ر٠

المصدر : بيانات العينة ٠

* النسب المذكورة هى نسبة العاملين بنشاط فرعى الى جملة قوة العمل فى النشـــاط الرئيســـى ٠

ولا شك أن انخفاض نسبة العاملين بالانشطة الاخرى يدل على انخفاض درجة تنوع الانشطة الاقتصادية فى الريف المصرى ، من جهة ، واعتماد الغالبية العظمى من الريفيين على الزراعة كمجال للعمل ومصدر للرزق من جهة أخرى .

٢ـ امتلاك الاراضى الزراعية وحيازتها :

يترتب على الاهمية الكبرى للزراعه فى اقتصاد القرية المصرية أن من يمتلك أو يحوز قطعة من الارض الزراعية لا يمتلك فقط مصدرا مضمونا للدخل ومجالا مستقرا للعمل وانما يمتلك ايضا مؤهلا يتيح له مكانا فى السلم الاجتماعى بالقرية المصرية ينقذه من الهبوط الى قاع مجتمعها ولذلك يسعى كل فرد فى القرية بصفة خاصة بدأب لا يكل لامتلاك قطعة من الارض الزراعية . ولقد ترتب على ذلك تجزؤ مساحة الارض الزراعية المحدودة فى مصر (حوالى ٦ مليون فدان) على عدد هائل من الملكيات بلغ طبقا لآخر بيانات رسمية حوالى ٣ر٢١١ مليون ملكية فى عام ١٩٦٥ ، أى بمتوسط يقل عن فدانين للملكية الواحدة . ولقد كان عدد هذه الملكيات يتجاوز مجموع عدد الاسر الريفية البالغة طبقا لتعداد السكان فى عام ١٩٦٦ حوالى ٣ر١٠٣ مليون أسرة ، وهذا يعنى ببساطة أن هناك نسبة كبيرة ممن يمتلكون أرضا زراعية لا يعيشون فى القرية . وتبلغ هذه النسبة طبقا لبيانات العينة فى عام ١٩٧٨ والموضحة فى جدول (٧) نحو ٥٦٪ ، فقد بلغت نسبة من يمتلكون أرضا من أسر هذه العينة حوالى ٥ر٤٠٪ ولما كان مجموع عدد الملاك يفوق مجموع عدد الاسر الريفية فمعنى ذلك أن من يمتلكون أرضا زراعية ويعيشون خارج القرية يزيد عن ٦٠ ٪ من مجموع ملاك هذه الاراضى .

والى جانب ملاك الارض الزراعية الغائبين ، أى الذين لا يعيشون فى القرية فانه تجدر الاشارة الى أن عددا آخر من هؤلاء الملاك يعيش فى القرية وان كان لا يعمل فعلا بالزراعة . ويترتب على هذا بدوره نقل جزء من الدخل الزراعى الى خارج الزراعة فى صورة ايجار أو قيم صافية لبيع منتجات زراعية يحصل عليها ملاك الارض الزراعية الذين يعملون فى مهن أو انشطة أخرى غير الزراعة .

جدول (٧) : توزيع الاسر الريفية حسب ملكيتها للارض فى مراكز العينة فى ١٩٧٨

%

المركز	المنزلة	كفر الدوار	شبرا خيت	القناطر الخيرية	البدرشين	سوهاج	طما	كوم امبو	مرسى مطروح	الجملة
يمتلكون	٣٢ر٥	٣٣ر٨	٥٠ر٨	٤٠ر٢	٣١ر٣	٤٠ر٢	٥١ر٣	٢٧ر٨	٨٤ر١	٤٣ر٦
لايمتلكون	٦٧ر٥	٦٦ر٢	٤٩ر٢	٥٩ر٨	٦٨ر٧	٥٩ر٨	٤٨ر٧	٧٢ر٢	١٥ر٩	٥٦ر٤
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : بيانات العينة .

وكما يتضح من جدول (٧) ، تختلف نسبة من يمتلكون أرضا زراعية الى مجموع أسر القرية من منطقة الى أخرى ، تبلغ هذه النسبة اقصاها فى قرى مرسى مطروح حيث تبلغ حوالى ٨٤٪ واد ناها فى قرى كوم امبو حيث تبلغ حوالى ٢٧ر٨٪ . ويرجع اختلاف نسبة من يمتلكون أرضا زراعية من أسر القرية المصرية من منطقة الى أخرى الى العلاقة السكانية الارضية بها أى الوفرة النسبية للارض الزراعية ، كما يرجع أيضا الى كيفية توزيع المساحة المتاحة منها بين هذه الاسر والى مساحة الارض التى يمتلكها ملاك غائبون .

وفيما يتعلق بحيازة الارض ، اى الانتفاع بها سواء كان المنتفع مالكا أو مستأجرا لارض لايملكها ، فمن المعروف شيوع نظام تأجير واستئجار الاراضى فى مصر من زمن بعيد . ولقد كان من نتائج هذه الظاهرة دمج ملكيات اكثر من مالك فى حيازة حائز واحد أو بتعبير آخر دمج ملكيات الارض الزراعية بصفة عامة فى عدد أقل من الحيازات . فقد ترتب على سيادة ظاهرة

تأجير الارض الزراعية فى الزراعة المصرية دمج حوالى ٣٫٠٧٢ مليون ملكية فى حوالى ١٫٦٤٢ مليون حيازة ، طبقا للتعداد الزراعى لعام ١٩٦١ . وبينما كان عدد ملاك الارض الزراعية فى عام ١٩٦١ يعادل حوالى ١٥٣٫٢ ٪ من مجموع عدد الاسر فى القرية المصرية طبقا لتعداد السكان فى عام ١٩٦٠ كان عدد حائزيها فى نفس العام يعادل حوالى ٨١٫٩٪ فقط من عدد هذه الاسر . وهذه المقارنة تعنى ببساطة أن حوالى ٥٣٪ على الاقل من ملاك الارض الزراعيه لم يكونوا من سكان القرية المصرية ، وذلك بفرض أن جميع أسر القرية المصرية كانت تمتلك أرضا انذاك وهو فرض غير صحيح بالطبع ، فى حين أنه امكن عن طريق تأجير واستئجار الارض الزراعية حصر حيازتها تقريبا داخل القرية .

وخلافا للاتجاه الذى تعكسه هذه المقارنة على المستوى القومى فى عام ١٩٦١ تشير البيانات المتاحة من العينة فى عام ١٩٧٨ الى أن نسبة حائزى الارض الزراعية من مجموع أسر القرية المصرية تفوق نسبة ملاك هذه الارض منهم . فلقد بلغت نسبة عدد الحائزين من مجموع أسر القرية حوالى ٤٧٫٣٪ بينما بلغت نسبة ملاك الارض منهم حوالى ٤٣٫٦٪ فقط انظر جدول (٧) و (٨) ، وقد يعزى ذلك الى قيام بعض ملاك الارض الزراعية بتأجير الارض التى يمتلكونها لاكثر من حائز واحد أو الى قيامهم بتأجير قسم منها مع احتفاظهم بالقسم الاخر لزراعته على الذمة . وقد يعزى ذلك أيضا الى قيام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى (باعتبارها مالكا واحدا) بتأجير مساحات من الارض التى تحت يدها لمستأجرين فى مساحات صغيرة . وربما يرجع ذلك أيضا الى تقلص ظاهرة المستأجر المتوسط والكبير فى القرية المصرية لاتجاه أفراد هذه الفئة الى العمل فى مجالات أخرى اكثر ربحية من العمل بالزراعة . فعلى المستوى القومى انخفضت نسبة متوسطى وكبار الحائزين من حوالى ١٥٫٩٪ فى عام ١٩٦١ الى حوالى ٦٫٨٪ فى عام ١٩٧٨ .

كما بلغت هذه النسبة طبقا لبيانات العينة فى عام ١٩٧٨ أيضا ، حوالى ٧ر٨٪ وذلك باستبعاد قرى مركز مرسى مطروح .

ومن المعتقد أن اختفاء المستأجر المتوسط والكبير لم يترتب عليه فقط زيادة نسبة الملاك الحائزين وإنما ترتب عليه أيضا زيادة نسبة صغار الحائزين عن طريق استئجار الارض . وقد يؤكد هذا الاعتقاد ارتفاع نسبة الحائزين لاقل من فدان على المستوى القومى من حوالى ٤ر٢٦٪ فى عام ١٩٦١ الى حوالى ١ر٤٩٪ من مجموع الحائزين فى عام ١٩٧٨ ، وكذا ارتفاع نسبة الحائزين لاقل من خمسة افدنة وبصفة عامة من حوالى ١ر٨٤٪ فى عام ١٩٦١ الى حوالى ٢ر٩٣٪ من مجموع الحائزين فى عام ١٩٧٨ . وطبقا لبيانات العينة بلغت نسبة الحائزين لاقل من خمسة أفدنة حوالى ٨٠٪ سنة ٦١ ، ٨٤٪ سنة ٧٨ من مجموع الحائزين ، باستبعاد قرى مركز مرسى مطروح .

وكما تتباين نسبة من يمتلكون ارضا زراعية الى مجموع اسر القرية المصرية من منطقة الى أخرى كما اتضح من جدول (٧) ، تتباين أيضا نسبة من يحوزون أرضا زراعية فى القرية من منطقة الى أخرى كما يتضح من جدول (٨) . فنسبة من يحوزون ارضا زراعية الى مجموع أسر القرية تبلغ اقصاها فى قرى مراكز مرسى مطروح وشبرا خيت وطما على التوالى وادناها فى قرى مراكز المنزلة وكوم امبو على التوالى . وهذا ينعكس على العلاقة بين عدد حائزى وعدد ملاك الارض الزراعية فتتباين بدورها من قرى مركز الى قرى مركز آخر . وبصفة عامة تصل نسبة عدد حائزى الارض الزراعية الى عدد ملاكها حوالى ١١١٪ فى المتوسط وتصل هذه النسبة الى اعلى مستوى فى مركز كفر الدوار حيث تبلغ حوالى ١٣٧ ٪ ، بينما تصل هذه النسبة الى ادنى مستوى فى مركز طما حيث تبلغ حوالى ١٠١٪ . وهذه الظاهرة تعكس بوضوح الميل نحو تأجير واستئجار الاراضى الزراعية فى الريف المصرى . فارتفاع هذا الميل فى مركز كفر

جدول (٨) : توزيع الاسر حسب الحيازة ونسب الحائزين الى الملاك
فى المراكز التى شملتها العينة فى ١٩٧٨

البيان	المنزلة	كفر الدوار	شبرا خيت	القناطر الخيرية	البدرشين	سوهاج	طما	كوم امبو	مرسى مطروح	جملة
يحوزون	٣٣ر٩	٤٦ر٤	٥٢ر٣	٤٣ر٣	٣٥ر٦	٤٠ر٧	٥١ر٦	٣٤ر٤	٨٧ر٦	٤٧ر٣
لا يحوزون	٦٦ر١	٥٣ر٦	٤٧ر٧	٥٦ر٧	٦٤ر٤	٥٩ر٣	٤٨ر٤	٦٥ر٦	١٢ر٤	٥٢ر٦
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
حائزين / ملاك %	١٠٤ر٧	١٣٧ر٠	١٠٢ر٩	١٠٧ر٧	١١٣ر٨	١٠١ر٣	١٠ر٦	١٢٣ر٦	١٠٤ر٢	١١ر٦

الدوار ربما يرجع الى ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة بها من ناحية (حوالى ٧٤٪) ، وسوء توزيع ملكية الاراضى الزراعية وتركزها فى أيدى نسبة ضئيلة (حوالى ٣٤٪) من أسر قرى هذا المركز من ناحية أخرى . اما انخفاض الميل للاستئجار والتأجير كما فى قرى مركز طما وسوهاج وشبرا خيت فربما يمكن تفسيره بأن من يمتلكون أرضا زراعية يعملون بأنفسهم فى الزراعة وبأن حجم ملكياتهم متناسب مع قدراتهم على استغلالها .

ويتسم توزيع الحيازات فى الريف المصرى بصفة عامة بسيادة الحيازات الصغيرة والقزمية ، وتزايد نسبة هذه الحيازات باستمرار على نحو يعيق الجهود المبذولة لتطوير الزراعة المصرية كجزء من عملية التنمية المتكاملة للقرية المصرية فطبقا لبيانات الحيازة المعطاة فى جدول (٩) ازدادت نسبة الحائزين لاقل من خمسة أفدنة فى مراكز العينة من حوالى ٨٠٪ فى عام ١٩٦١ الى اكثر من ٨٤٪ فى عام ١٩٧٨ .

وكما يتضح من جدول (٩) يختلف هيكل توزيع الحيازات من منطقة الى أخرى. فأكثر المراكز معاناة من التجزؤ الحيازى هى القناطر الخيرية وطما والبدرشين، حيث ترتفع نسبة الحيازات الاقل من ٥ أفدنه بها الى نحو ٩٧ ٪ من جملة عدد الحيازات . وقد يعزى ذلك فى القناطر الخيرية والبدرشين بدرجة ما الى اشتغال نسبة كبيرة من ملاك الاراضى الزراعية بأعمال غير زراعية وتأجير كل أو بعض منهم للاراضى التى يملكونها لاكثر من مستأجر واحد . أما بالنسبة لمركز طما فقد يعزى ذلك لارتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للارض الزراعية حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة بمحافظة سوهاج ١٥ر٠ فدان . كما يتضح من جدول (٩) أن أقل القرى معاناة من التجزؤ الحيازى هى قرى مركز مرسى مطروح ، ويعزى ذلك الى انخفاض الكثافة السكانية الارضية حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة ٢٨ر٠ فدان .

جدول (٩): التوزيع النسبى للحيازات الزراعية فى مراكز العينتى ١٩٦١و١٩٧٨*

فئة الحيازة	المنزلة	كفر الدوار	شبرا خيت	القناطر الخيرية	البدرشين	سوهاج	طما	كوم امبو	مرسى مطروح
					١٩٦١				
أقل من فدان	١٤ر٥٨	٣ر٥٨	١٥ر٩٣		٣١ر٣٦	٣٩ر٠١	٣٨ر٧٦	١٢ر٩٣	
١ــ<٥ أفدنه	٥٩ر٦٣	٦١ر٧٣	٥٦ر٦٩		٦٠ر٢٨	٥٠ر٤٢	٥١ر٧٨	٦٦ر٠٨	
٥ــ<١٠ أفدنه	١٧ر٠٧	٢٤ر٩٢	١٩ر٤٤		٦ر٢٤	٧ر١٤	٦ر٤٦	١٢ر٣٨	
١٠ أفدنــــة فاكثر	٨ر٧٢	٩ر٧٧	٧ر٩٤		٢ر١٢	٣ر٤٣	٣ر٠٠	٨ر٦١	
جملـــــة	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
					١٩٧٨				
أقل من فدان	٢٣ر٢٤	٦ر٠٢	١٥ر٣١	٣٢ر٤٦	٤٥ر٨٤	٤٦ر٣٠	٥٠ر٠٥	١٨ر٩٣	صفـــر
١ــ<٥ أفدنه	٦١ر٠٦	٧٨ر٣٧	٧٥ر٥٢	٦٤ر٩٢	٥١ر٤٠	٤٩ر٣٤	٤٧ر٢٤	٧٣ر٠٩	٢٠ر١٠
٥ــ<١٠ أفدنه	١٠ر٩٢	١٠ر٨١	٦ر١٠	١ر٦٧	١ر٩١	٢ر٧٢	٢ر٤٧	٦ر٠١	٢٠ر١٠
١٠ أفدنه فاكثـر	٤ر٢٨	٤ر٨٠	٢ر٢٧	٠ر٩٥	٠ر٨٥	١ر٦٤	٠ر٢٤	١ر٩٧	٥٩ر٨٠
جملـــة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: (١) التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ ، (٢) بيانات العينة عن عام ١٩٧٨ .

* النسب الموضحة هى نسبه عدد الحيازات فى كل فئة الى جملة عدد الحيازات بالمراكز أو جملة المراكز .

** مراكز لم يشملها التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ .

٣ - الثروة الحيوانية ونمط تملكها :

تعتمد الزراعة المصرية بصفة أساسية على الحيوانات كقوة جر لاداء العمليات الزراعية المختلفة ويرجع ذلك فى المقام الاول الى سيادة الحيازات القزمية والصغيرة . فالحائز لحيازة صغيرة لايستطيع بسبب ضعف موارده المالية اقتناء الالات الزراعية الميكانيكية ، كما أن الحيازة الصغيرة لاتمكن من استخدام هذه الالات استخداما اقتصاديا . ومن هنا تأتى أهمية الحيوان فى الزراعة المصريه باعتباره أولا وسيلة عمل لايستغنى عنها الزراعى . ومن ناحية أخرى ينعكس صغر حجم الحيازة على نوعية الحيوان الزراعى الذى يقتنيه الحائز فالحيازة الصغيرة لاتحتاج للعمل الحيوانى سوى فى فترات قصيرة جدا ومتقطعة على مدار العام . ومن ثم فانه من غير المعقول أن يقتنى الحائز الصغير حيوانات عمل متخصصه خاصة وأن امكانياته الاقتصادية لاتحتمل ذلك . لهذا فان اقتناء الحيوان متعدد الغرض هو السائد فى الزراعة المصرية . فالحائز يقتنى عادة الحيوان ليستخدمه فى العمل الزراعى عند الحاجة ويحصل منه على دخل يغطى تكاليف اقتنائه ويستعين به على مواجهة متطلبات حياته فمن الحائزين من يعتمد على بيع لبن ماشيته ومنتجاته كمصدر رئيسى لدخل نقدى منتظم تقريبا ، ومنهم من يستغنى بهذه المنتجات عن شراء سلع أخرى يستهلكها أى انه يحصل منها على دخل عينى منتظم تقريبا هو الآخر . ومن هنا تتضح مدى أهمية الحيوان الزراعى فى حياة حائز الارض الزراعية فى مصر . ولعل هذا يبرر ارتفاع نسبة من يمتلكون حيوانات من مجموع حائزى الارض الزراعية فى الريف كما يتضح من جدول (١٠) ، حيث تبلغ هذه النسبة فى المتوسط حوالى ٨٦٪ فى المراكز التى شملتها العينه فى ١٩٧٨ .

ولقد ترتب على سيادة الحيوان متعدد الاغراض فى الريف المصرى انخفاض ملحوظ فى الكفاءة الانتاجية لحيوانات اللبن المصرية . فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط انتاج البقرة المصرية من اللبن حوالى ٦٧٥ كجم فى السنة وهو متوسط منخفض جدا بالمقارنة بمتوسط انتاج

جدول (١٠): ملكية الحيوانات فى الريف المصرى فى ١٩٧٨

البيان	المنزلة	كفر الدوار	شبرا خيت	القناطر الخيرية	البدرشين	سوهاج	طما	كوم امبو	مرسى مطروح	جملة
		نسبة الحائزين الذين يمتلكون حيوانات								
يمتلكون	٧٥٫٠٧	٩١٫٢١	٩٢٫١٩	٨٣٫٠٥	٦٩٫٢٩	٨٧٫١٨	٨٣٫٠	٩١٫١٥	٩٧٫٣٠	٨٥٫٥
لا يمتلكون	٢٤٫٩٣	٨٫٧٩	٧٫٨١	١٦٫٩٥	٣٠٫٧١	١٢٫٨٢	١٧٫٠	٨٫٨٥	٢٫٧٠	١٤٫٥
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
		نسبة من يملكون انواعا معينة من الحيوانات الى مجموع الحائزين								
أبقار محلية	٥١٫٥٠	٧٤٫٢٠	٧٨٫٥٠	٤٠٫٨٠	٢٥٫٦٠	٣١٫٣٠	١٩٫٠	٧٦٫٠	١٫٦٠	٤٤٫٢٧
ابقار اجنبية	٢٫٠٠	٢٫٢٠	٤٫٢٠	١٫٧٠	٣٫٦٠	١٫٣٠	٢٫٠٠	٠٫٥٠	٠٫٨٠	٢٫٠٣
جاموس	٤٤٫٠٠	٥٢٫٠٠	٥٦٫٥٠	٧٢٫٣٠	٤٥٫٦٠	ـ ٧١ر	٦١٫٠٠	٣٢٫٧٠	٠٫٣٠	٤٨٫٥٠
عجول تسمين	١٢٫٩٠	١٢٫٤٠	١١٫٦٠	١٧٫٠٠	١٦٫٤٠	٦٫٠٠	١٢٫٠٠	١٥٫٤٠	٠٫٣٠	١١٫٥٥

المصدر: بيانات العينة .

البقرة المتخصصة فى انتاج اللبن فى بلدان أخرى والذى يتراوح بين حوالى ٢٧٠٠ ، ٣١٢٠ كجم سنويا . ولعله من الجدير بالملاحظة أن انخفاض متوسط انتاج البقرة المصرية من اللبن لا يرجع فقط الى استخدامها كحيوان عمل وانما يرجع أيضا الى رداءة سلالتها والى سوء تغذيتها . ومع ذلك فان استخدامها كحيوان عمل يعتبر السبب الرئيسى لانخفاض انتاجيتها من اللبن ، لان طبيعة الانتاج الزراعى فى مصر يحول دون تربية أبقار متخصصة فى انتاج اللبن أو ذات انتاج لبنى مرتفع .

وتأثر الانتاج الحيوانى فى مصر بشكل واضح بمحدودية الرقعة المنزرعة وعدم تواجد المراعى التى تعتمد على مياه الامطار ، حيث ينعكس ذلك على المساحة المنزرعة بالاعلاف ومن ثم على عوامل تنمية الانتاج الحيوانى . ولقد ترتب على ضيق المساحات المزروعة بالاعلاف ثبات تقريبى فى حجم الثروة الحيوانية فى مصر وهو مايتضح من مقارنة اعداد الحيوانات فى عام ١٩٧٢ عنها فى عام ١٩٧٧ كما يتبين من جدول (١١) .

جدول (١١) : تطور اعداد الحيوانات بين سنتى ١٩٧٢ و١٩٧٧

النوع	١٩٧٢	١٩٧٧	نسبة التغير %
	العدد بالالف		
أبقار	٢١٢٩	٢٠٤٨	ـ ٣٫٨
جاموس	٢٠٩٨	٢٢٦٦	+ ٨٫٠
أغنام	٢٠١٣	١٨٢١	ـ ٩٫٥
ماعز	١٢٣٤	١٣٧٥	+ ١١٫٤
جمال	١١٧	٩٧	ـ ١٧٫١

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اكتوبر ١٩٧٦ .
(٢) وزارة الزراعة .

وكما يتضح من جدول (١٠) تتفاوت نسبة من يمتلكون حيوانات زراعية من حائزي الارض الزراعية من قرى مركز الى قرى مركز آخر . فتصل أقصاها (حوالى ٩٧٫٣٪) فى قرى مركز مرسى مطروح بينما تصل أدناها فى قرى مركز البدرشين (حوالى ٦٩٫٣٪) .

وليست هناك أسباب محددة يرجع اليها انخفاض نسبة الحائزين الذين يمتلكون حيوانات زراعية يمكن تعميمها فى قرى المناطق المختلفة كما أنه لاتوجد أيضا أسباب محددة يعزى اليها ارتفاع نسبة الحائزين الذين يمتلكون حيوانات زراعية ويمكن تعميمها فى قرى المناطق المختلفة . بل قد يكون السبب فى انخفاض هذه النسبة فى قرى منطقة ما هو السبب فى ارتفاعها فى منطقة أخرى وربما من حائز الى آخر . فعلى سبيل المثال قد يكون صغر حجم الحيازة حائلا دون امتلاك حيوانات بالنسبة لحائز . وقد يكون هو نفسه دافعا لحائز آخر لامتلاك حيوانات زراعية كمصدر لزيادة الدخل سواء عن طريق بيع انتاجها من اللبن ومنتجاته أو عن طريق تشغيلها لدى الغير وقد ينظر حائز الى قرب موقع حيازته من أحد المراكز الاستهلاكية الكبيرة كمبرر لتخصيص المساحة التى يحوزها بأكملها أو القسم الاعظم منها لانتاج الخضر التى يوجد لها سوق رائج فى هذا المركز الاستهلاكى ومن ثم فانه لايقتنى حيوانات بنفسه لعدم قدرته على توفير اعلاف لها . فى حين ان حائزا آخر قد يرى فى القرب من هذا المركز الاستهلاكى مبررا لزراعة أقصى مايستطيع من مساحة حيازته بالاعلاف ليربى عليها حيوانات تجد أمامها سوقا رائجة فى هذا المركز الاستهلاكى ايضا وبنفس الطريقة قد يوفر كبر حجم الحيازة للحائز الامكانيات اللازمة لاقتناء حيوانات زراعية الا انه قد يساعد الحائز ايضا على امتلاك آلات زراعية ميكانيكية ومن ثم يغنيه عن الحاجة الى اقتناء حيوانات للعمل الزراعى .

وبصفة عامة يمكن القول بأن اهم الاسباب التى يعزى اليها عدم اقتناء بعض حائزى الارض الزراعية لحيوانات زراعية انما يكمن فى صغر حيازاتهم وعجزها عن توفير الاحتياجات الغذائية للحائز وأفراد أسرته والاعلاف لحيواناته فى آن واحد مضافا الى ذلك نقص

الاعلاف وصعوبة الحصول عليها لاعتبارات متعلقة بالتركيب المحصولى السائد فى المنطقة والدورة الزراعية المقررة لها .

ولعله من الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن ارتفاع نسبة حائزى الارض الزراعية الذين يمتلكون حيوانات فى قرى مركز مرسى مطروح قد يعطى انطباعا بأن هذه القرى تتمتع فيما يتعلق بتوفير الاعلاف والقدرة على اقتناء الحيوانات الزراعية بظروف أفضل منها فى قرى المناطق الاخرى . وفى الواقع فان ارتفاع هذه النسبة فى قرى هذا المركز على النحو المشار اليه انما يرجع الى أن الحائزين فى هذه المنطقة يقتنون أساسا الاغنام والماعز التى لاتوجه لها فى الظروف المصرية عناية خاصة فيما يتعلق بالايواء والتغذية ويؤكد ذلك كما يتبين من القسم الثانى جدول (١٠) أن نسبة من يمتلكون أبقارا محلية يبلغ حوالى ١ر٦٪ فقط من مجموع الحائزين بقرى مركز مرسى مطروح فى حين تنخفض نسبة من يمتلكون منهم أبقارا أجنبية أو جاموسا أو عجول تسمين الى حوالى ٠ر٨٪ و٠ر٣٪ و٣ر٪ على التوالى .

يأتى الجاموس المصرى فى المرتبة الاولى من حيث درجة تفضيل الحائز الزراعى فى القرية المصرية ، فتبلغ نسبة من يمتلكون جاموسا من مجموع الحائزين حوالى ٤٨ر٥٪ فى المتوسط بينما تبلغ نسبة من يمتلكون منهم أبقارا محلية حوالى ٤٤ر٢٧٪ فى المتوسط . وقد يرجع تفضيل البعض لاقتناء الجاموس الى ارتفاع متوسط ادرار الجاموسة من اللبن بالمقارنة بمتوسط ادرار البقرة المحلية منه فضلا عن ارتفاع نسبة الدسم فى اللبن الجاموسى عن اللبن البقرى . اما تفضيل البعض لاقتناء الابقار المحلية فقد يرجع الى تحملها للعمل بدرجة أكبر من الجاموس فضلا عن

انخفاض كمية الاعلاف التى تحتاجها البقرة بالمقارنة بتلك التى تحتاجها الجاموسة . ومن القسم الثانى من جدول (١٠) يتبين أن درجة تفضيل اقتناء الجاموس تبلغ اقصاها فى قرى مركز سوهاج (حوالى ٧١٪) وتبلغ ادناها فى قرى مركز مرسى مطروح (حوالى ٣ر٪) . اما درجة اقتناء الابقار المحلية فتبلغ اقصاها فى قرى مراكز شبرا خيت (حوالى ٥ر٧٨٪) وكوم امبو (حوالى ٧٦٪) وكفر الدوار (حوالى ٢٠ر٧٤٪).

ويتضح مدى تخلف الثروة الحيوانية ومن ثم الانتاج الحيوانى فى القرية المصرية من انخفاض نسبة الحائزين الذين يملكون ابقارا من سلالات اجنبية حيث تبلغ نحو ٢٪ فى المتوسط . وربما يرجع ذلك الى أن هذا النوع من الابقار متخصص فى انتاج اللبن وليس متعدد الاغراض كالجاموس والابقار المصرية . ومن ثم فانه لا يسد حاجة الحائز الى العمل الحيوانى . هذا فضلا عن ارتفاع ثمنه وحاجة الرأس منه الى كمية كبيرة من الاعلاف لا يقدر على توفيرها غير الحائزين لمساحات كبيرة من الارض الزراعية وهم محدود العدد كما هو معروف . وثمة مظهر آخر لتخلف الانتاج الحيوانى فى مصر ، الا وهو انخفاض نسبة ـ الحائزين الذين يقومون بتربية وتسمين عجول اللحم . فقد بلغت نسبة هؤلاء فى مراكز العينة ٥ر١١٪ فى المتوسط ، تتراوح بين حد ادنى ٣ر٠٪ فى مركز مرسى مطروح وحد أعلى ١٧٪ فى مركز القناطر الخيرية ويرجع انخفاض نسبة الحائزين الذين يربون عجول اللحم الى كون القسم الاعظم منهم حائزين صغار ذوى دخول منخفضة وامكانيات مالية محدودة لا تمكنهم من اقتناء عجول اللحم والانفاق على تسمينها .

٤ ـ الالات الزراعية : تطورها وقدرتها وتوزيعها الجغرافى :

تتسم الزراعة المصرية بسيادة ادوات ووسائل الانتاج البدائية ، ويتركز القسم الاعظم من أدوات ووسائل الانتاج البدائية فى فئات الحيازات الصغرى والوسطى

حيث يزيد نصيب هذه الحيازات عن ٨٠٪ فى المتوسط من مجموع هذه الادوات والوسائل . وعلى الجانب الاخر يتركز القسم الاعظم من الالات الزراعية الميكانيكية المتطورة فى فئة الحيازات العليا (١٠ أفدنه فأكثر) فعلى سبيل المثال يزيد نصيب هذه الفئة من الجرارات عن ٨٧٪ من مجموعها فى عام ١٩٦١ كما يصل نصيبها من ماكينات الرى الى حوالى ٧٠٪ من مجموعها فى ذات العام. وليست هناك بيانات حول توزيع أدوات ووسائل الانتاج الزراعى البدائية والمتطورة على فئات الحيازة المختلفة بعد عام ١٩٦١ الا أنه من المعتقد أن توزيعها فى الوقت الحاضر لا يختلف كثيرا عن توزيعها فى عام ١٩٦١ .

ان توزيع أدوات ووسائل الانتاج الزراعى على فئات الحيازة على النحو المبين يعنى أن ما لا يقل عن ٩٠٪ من مجموع عدد الحائزين الزراعيين يعتمدون أساسا على أدوات ووسائل الانتاج المتطورة فى فلاحتهم لاراضيهم التى تمثل حوالى ١٧٪ من مجموع مساحة الحيازات الزراعية وبين هذين الفريقين هناك فريق ثالث من الحائزين يعتمد فى زراعته للاراضى التى يحوزها على خليط متوازن من أدوات ووسائل الانتاج الزراعى البدائية والمتطورة وهذا الفريق لا يتجاوز حوالى ٨٪ من مجموع عدد الحائزين الذين يحوزون نسبة مماثلة من مجموع مساحات الحيازات الزراعية.

وقد شهدت الزراعة المصرية بصفة عامة فى الربع الثالث من القرن العشرين تطورا كبيرا فى استخدام الالات الزراعية الميكانيكية وهو ما يعكسه أساسا ازدياد عدد الجرارات الزراعية وازدياد قوتها الميكانيكية معبرا عنها بالحصان، واتساع نطاق استخدامها جغرافيا وازدياد عدد الزراع الذين يستخدمونها . فقد ازداد ـ

مجموع عدد الجرارات الزراعية تدريجيا من ٩٩٧٢ جرارا فى عام ١٩٥٠ الى ٢٠٨٧٢ جرارا فى عام ١٩٧٥ ، أى أنه ازداد الى أكثر من الضعف خلال ٢٥ سنة . ولقد تركزت هذه الزيادة بأكملها فى الجرارات الكبيرة التى تزيد قوتها عن ٣٥ حصانا حيث ازداد عددها بحوالى ٣٤٢٪ بالمقارنة بعام ١٩٥٠ ، ومعنى ذلك انخفاض عدد الجرارات الصغيرة (الاقل من ٣٥ ـ حصان)[1] . ولعله من الملفت للنظر أن يتناقص عدد ونسبة الجرارات الصغيرة ويتزايد عدد ونسبة الجرارات الكبيرة فى وقت تتزايد فيه حدة ظاهرة التفتت الحيازى فى الزراعة المصرية وما يعنيه ذلك من ازدياد فى عدد المزارع الصغيرة وانخفاض فى المتوسط العام لمساحة المزرعة .

ترتب على زيادة مجموع عدد الجرارات الزراعية ومجموع قوتها الميكانيكية بالحصان (مع نقص المساحة المنزرعة) انخفاض متوسط نصيب الجرار ومتوسط نصيب الحصان الميكانيكى من هذه المساحة ، فقد انخفض متوسط نصيب الجرار من المساحة المنزرعة من حوالى ٦١٦ فدانا فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٢٨٠ فدانا فى عام ١٩٧٥ ، كذلك انخفض متوسط نصيب الحصان الميكانيكى من المساحة المنزرعه من حوالى ٧ فدادين فى عام ١٩٧١/٧٠ الى حوالى ٧ر٥ فدانا فى عام ١٩٧٥ [2] .

وتجدر الاشارة هنا الى أن متوسط نصيب الجرار أو متوسط نصيب الحصان الميكانيكى من المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية لا يعكس التطور الحقيقى لاستخدام الجرارات فى الزراعة المصرية نظرا لاختلاف درجات هذا التطور من منطقة زراعية الى منطقة أخرى ومن محافظة الى محافظة أخرى داخل ذات المنطقة الزراعية الواحدة . كما يتضح من الجدولين (١٢) ، (١٣) تطور التوزيع النسبى للجرارات الزراعية على محافظات الجمهورية والمناطق الزراعية الرئيسية بها .

---

(١) انظر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نشرة الالات الزراعية الميكانيكية اعداد مختلفة .

(٢) المرجع السابق .

جدول (١٢) : توزيع الرقعه المنزرعه والالات الزراعية الميكانيكية على المحافظات المختلفه
فى عـــــام ١٩٧٥

المحافظـــة	الجـــــرارات			المساحه للحصان الميكانيكى بالفدان	ماكينات الرى الثابتـــه			المساحه للحصان الميكانيكى بالفدان	ماكينات الـــرى النقالـــى			المساحه للحصان الميكانيكى بالفدان	ماكينـــات الـــدراس		المساحه للقدم بالفدان
	عـــدد	القـــوة الحصانية			عـــدد	القـــوة الحصانيه			عـــدد	القـــوة الحصانيه			عـــدد	السعة بالقدم	
		حصان	%			حصان	%			حصان	%			قدم	%
الاسكندريـــة	٤٦١	٢٣٢٥٨	٢٫٢٦	٣ر	١٥٣	٤٥٩٠	١٫٨٦	١٥٫١٨	٨٢	١٢٣٠	١٫٩٠	٥٦٫٦٦	٦٥	٢٦٠	٣٫٤٦	٢٦٨٫٠٦
السويـــس	١٧	٩١٣	٠٫١٠	٠ر	٥	١٥٠	٠٫٠٦	٣٠٫٤٠	١١	١٦٥	٠٫٢٥	٢٧٫١٤				
دمياط	٣٤٥	١٦٩٧٧	١٫٦٥	٥ر٦	٢٣١	٦٩٣٠	٢٫٨١	١٣٫٧٢	٥٧	٨٥٥	١٫٣٢	١١١٫٢٠	٦	٢٤	٠٫٣٢	٣٩٦١٫٤٦
الدقهليـــة	٢٥٠٥	١٢٠٠٠٧	١١٫٦٧	٥ر	٧٢٧	٢١٨١٠	٨٫٨٤	٢٧٫٢٥	٢٧٧	٤١٥٥	٦٫٤١	١٤٣٫٠٤	١٢	٤٨	٠٫٦٤	١٢٣٨١٫٨٣
الشرقيـــه	٢٦١٣	١٢٩٠٩٨	١٢٫٥٦	٤٫٨	٦٤٥	١٩٣٥٠	٧٫٨٤	٣٢٫٠٨	٦١٤	٩٢١٠	١٤٫٢١	٦٧٫٤٠	٣٥	١٤٠	١٫٨٦	٤٤٣٣٫٨١
القليوبيـــة	٩١٥	٤٥٠٦٤	٤٫٣٨	٤٫٣	٣٣٠	٩٩٠٠	٤٫٠١	١٩٫٦٧	١٢٩	١٩٣٥	٢٫١٨	١٠٠٫٦٢	٧١	٢٨٤	٣٫٧٨	٦٨٥٫٥٩
كفر الشيخ	١٨٤٧	٩٢١٤٠	٨٫٩٦	٥ر٣	٨٤٦	٢٥٣٨٠	١٠٫٢٨	١٨٫٣١	٤٩٧	٧٤٥٥	١١٫٥٠	٦٢٫٣٥	١٨٢	٧٢٨	٩٫٧٠	٦٣٨٫٥٠
الغربيـــة	١٥٦٤	٧١٥١٣	٦٫٩٦	٥ر٨	١٨٦	٥٥٨٠	٢٫٢٦	٧٤٫٠٧	٢٠١	٣٠١٥	٤٫٦٥	١٣٧٫١٠	٣١٥	١٢٦٠	١٦٨٠	٣٢٨٫٠٤
المنوفيـــة	١٣٨٨	٧٢٨٣٥	٧٫١٠	٤٫٤	٢٦٦	٧٩٨٠	٣٫٢٣	٤٠٫٤٦	١٤٦	٢١٩٠	٣٫٣٨	١٤٧٫٤٣	٢٣٩	٩٥٦	١٢٫٧٤	٣٣٧٫٧٢
البحيـــرة	٤٠٩٣	٢٠٢٢٠٣	١٩٫٦٧	٣٫٤	٨٥٣	٢٥٥٩٠	١٠٫٣٧	٢٦٫٩٢	٩٣٦	١٤٠٤٠	٢١٫٦٦	٤٩٫٠٦	٥٠٧	٢٠٢٨	٢٧٠٣	٣٣٩٫٦٧
الاسماعيليـــة	٩٣	٥١٨٦	٠٫٥٠	٩٫١	١٩	٥٧٠	٠٫٢٣	٨٢٫٣٥	٥٣	٧٩٥	١٫٢٣	٥٩٫٠٥	١٢	٤٨	٠٫٦٤	٩٧٧٫٩٦
جملة الوجه البحرى	١٥٨٤١	٧٧٩١٩٤	٨٠ر٧٥	٤ر٥	٤٢٦١	١٢٧٨٣٠	٥١٫٧٩	٢٧٫٥٠	٣٠٠٣	٤٥٠٤٥	٦٩٫٤٩	٧٨٫٠٥	١٤٤٤	٥٧٧٦	٧٦٫٩٧	٦٠٨٫٧١
الجيـــزة	٣٧٨	١٧٧٣٥	١٫٧٢	٨ر٨	٢٢١	٦٦٣٠	٢٫٦٨	٢٣٫٦٣	٦٢	٩٣٠	١٫٤٣	١٦٨٫٤٥	٥	٢٠	٠٫٢٧	٧٨٣٫٩٠
بنى سويف	٧٠٢	٣٤٣٥٠	٣٫٣٤	٧٫٦	١١٦	٣٤٨٠	١٫٤١	٧٥٫١٦	٤٣٩	٦٥٨٥	١٠٫١٦	٣٩٫٧٢	٨٦	٣٤٤	٤٫٥٨	٧٦٠٫٣٤
الفيـــوم	٥٧٦	٢٩٩٠٥	٢٫٩١	١٫٠١	١١	٣٣٠	٠٫١٣	٩١٣٫٦٣	٥٥	٨٢٥	١٫٢٧	٣٦٥٫٤٥	٢٦	١٠٤	١٫٣٩	٢٨٩٩٫٠٢
المنيـــا	١٨١٦	٨٣٨٩٢	٨٫١٦	٥ر٦	٣٠٠	٩٠٠٠	٣٫٦٥	٥٢٫٥٠	٣٤٧	٥٢٠٥	٨٫٠٣	٩٠٫٧٨	٢٣٤	٩٣٦	١٢٫٤٧	٥٠٤٫٨٥
جملة مصر الوسطى	٣٤٧٢	١٦٥٨٨٢	١٦٫١٣	٧٫٢	٦٤٨	١٩٤٤٠	٧٫٨٧	٦١٫٣٢	٩٠٣	١٣٥٤٥	٢٫٨٩	٨٨٫٠٢	٣٥١	١٤٠٤	١٨٫٧١	٨٤٩٫١٨
أسيـــوط	٥٢٨	٢٥٥٩١	٢٫٤٩	١٣٫٩	٤٥٣	١٣٥٩٠	٥ر٥١	٢٦٫١٩	١٤٣	٢١٤٥	٣٫٣١	١٦٥٫١٥	٦٧	٢٦٨	٣٫٥٨	١٣٢٨٫٢٦
سوهـــاج	٤١٢	٢٠٢٦٧	١٫٩٧	١٤٫٦	٢٠٤٢	٦١٢٦٠	٢٤٫٨٢	٤٫٨٤	٦٠	٩٠٠	١٫٣٩	٣٢٩٫٥٧	٤	١٦	٠٫٢١	١٨٥٣٨٫١٩
قنـــا	٥٥٣	٣١٨٠٧	٣٫٠٩	١٠٫٣	٧٨٣	٢٣٤٩٠	٩٫٥٢	١٣٫٩١	١٧٧	٢٦٥٥	٤٫٠٩	١٢٣٫١٠	٤	١٦	٠٫٢١	٢٠٤٢٧٫٦٣
أســـوان	٦٦	٤٣٨٨	٠٫٤٣	٢٤٫٦	١٦	٤٨٠	٠٫١٩	٢٢٤٫٩١	١٥	٢٢٥	٠٫٣٥	٤٧٩٫٨٢	٦	٢٤	٠٫٣٢	٤٤٩٨٫٣٣
جملة مصر العليـــا	١٥٥٩	٨٢٠٥٣	٧٫٩٨	١٣٫٢	٣٢٩٤	٩٨٨٢٠	٤٠٫٠٤	١١٫٠٠	٣٩٥	٥٩٢٥	٩٫١٤	١٨٣٫٥٢	٨١	٣٢٤	٤٫٣٢	٣٣٥٫٩٨
الوادى الجديـــد	٩	٥١٥	٠٫٠٥	٣٦٫٦	١٤	٤٢٠	٠٫١٧	٤٤٫٩٢	١٥	٢٢٥	٠٫٣٤	٨٣٫٨٦				
مطـــروح	٨	٤٢٢	٠٫٠٤	٧٤٫٧	١١	٣٣٠	٠٫١٣	٩٥٫٥١	٦	٩٠	٠٫١٤	٣٥٠٫٢٢				
جملـــة	٢٠٨٧٢	١٠٢٨٦٦	١٠٠	٥ر٧	٨٢٢٨	٢٤٦٨٤٠	١٠٠	٢٣٫٦٨	٤٣٢٢	٦٤٨٣٠	١٠٠	٩٠٫١٧	١٨٧٦	٧٥٠٤	١٠٠	٧٧٩٫٠٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، نشرة الالات الزراعية الميكانيكية ١٩٧٥ القاهرة ، ١٩٧٨ .

جدول (١٣) : تطور التوزيع النسبى للجرارات الزراعية تبعا لقوتها الحصانية على محافظات الجمهورية فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٥

(٪)

المحافظة	١٩٥٠			١٩٦١			٧٠ - ١٩٧١			١٩٧٥		
	٣٥ حصان	٣٥ حصان	جمله	٢٥ حصان	٢٥ حصان	جمله	٣٥ حصان	٣٥ حصان	جمله	٣٥ حصان	٣٥ حصان	جمله
القاهرة				٠ر١٢	٠ر١٥	٠ر١٣						
الاسكندرية				٠ر٠٤	٠ر١١	٠ر٠٩	٠ر٥٣	٣ر٠٨	٢ر٦٢	٠ر٥٣	٢ر٥٠	٢ر٢٦
بورسعيد والاسماعيلية				٠ر٦٠	٠ر٣٨	٠ر٤٦	٠ر١٣	٠ر٢١	٠ر٢٠	٠ر١٦	٠ر٥٠	٠ر٥٠
السويس				٠ر٠٢	٠ر٠٤	٠ر٠٣	٠ر٠٩	٠ر٠٤	٠ر٠٥	٠ر١٠	٠ر٠٨	٠ر١٠
دمياط				١ر٥٧	١ر٩٧	١ر٨٢	١ر٦٣	١ر٣٨	١ر٤٢	١ر٧٢	١ر٦٤	١ر٦٥
الدقهلية	١٦ر١٨	١٦ر١٦	١٦ر٥٠	١٧ر٥١	١٨ر٧٣	١٨ر٢١	١١ر٧٠	١١ر٢٦	١١ر٣٤	١١ر١٧	١٢ر٠١	١١ر٦٧
الشرقية	١٠ر٩٨	٩ر٩٧	١٠ر٥٧	١٠ر٣٢	١٣ر٢٩	١٢ر٢١	١٣ر٨٤	١٠ر١٦	١٠ر٨٣	١٣ر٥٣	١٢ر٣٥	١٢ر٥٦
القليوبية	٢ر٦٦	٣ر٠٤	٢ر٨٢	٢ر١٧	٣ر٢٢	٢ر٨٣	٣ر٢٠	٤ر٠٨	٣ر٩٢	٣ر٥٥	٤ر٥٢	٤ر٣٨
كفر الشيخ	٧ر٦٨	٨ر٨٥	٨ر١٥	٦ر٦١	٥ر٩٥	٦ر١٩	٨ر٠٣	١٠ر٣١	٩ر٩٠	٨ر٨٢	٨ر٨٥	٨ر٩٦
الغربية	٩ر٨٨	١٥ر١٦	١٢ر٠٢	٢ر٧٥	١١ر١٩	٨ر١٢	١٠ر٩٠	٧ر٥٥	٨ر١٦	١٠ر١٨	٧ر٠٤	٦ر١٦
المنوفية	٣ر٨٨	٥ر١٠	٤ر٣٧	٥ر٢١	٩ر٦٢	٦ر١١	٦ر٢١	٥ر٨٢	٥ر٩٣	٤ر٣٨	٧ر٠٣	٧ر١٠
البحيرة	٩ر٤٨	١٢ر٦٦	١٠ر٧٧	٩ر٧٦	١٠ر١٣	١٠ر٠٠	١٧ر٤٨	٢٠ر٧٨	٢٠ر١٨	١٧ر٦٤	١٩ر٩٤	١٩ر٦٧
جملة الوجه البحرى	٦٠ر٧٤	٧١ر٧٤	٦٥ر٢٠	٥٦ر٦٨	٧١ر٧٨	٦٦ر٢٩	٧٣ر٧٤	٧٤ر٧٢	٧٤ر٥٥	٧٢ر٥٨	٧٦ر٤٦	٧٥ر٨٠
الجيزة	١ر٢٧	١ر٤١	١ر٣٢	٣ر١٧	١ر٥١	٢ر١٢	٢ر٢٠	١ر٥٣	١ر٦٥	٢ر٣٥	١ر٧٢	١ر٧٢
بنى سويف	٣ر٢٧	٢ر٣٠	٢ر٨٨	٤ر١٨	٣ر٢٢	٣ر٥٧	٣ر٢٩	٣ر٩٠	٣ر٨٠	٣ر٥٨	٣ر٣٣	٣ر٣٤
الفيوم	٨ر٠١	٣ر٧٦	٦ر٢٩	٣ر٢٨	٢ر٩٥	٣ر٠٧	٢ر٣٢	٢ر٠٦	٢ر١١	٢ر٧٢	٢ر٧٧	٢ر٩١
المنيا	١٣ر٢٨	١٢ر٦٨	١٣ر٠٤	٦ر٧٤	٧ر٠٣	٦ر٩٢	١٣ر٦٥	٩ر٠٦	٩ر٩٠	١٣ر٩٦	٧ر٨١	٨ر١٦
جملة صر الوسطى	٢٥ر٨٣	٢٠ر١٥	٢٣ر٥٣	١٧ر٣٧	١٤ر٧١	١٥ر٦٨	٢١ر٤٦	١٦ر٥٦	١٧ر٤٦	٢٢ر٦١	١٥ر٦٣	١٦ر١٣
أسيوط	٤ر٩٤	٣ر٧٣	٤ر٤٥	١١ر٨٠	٥ر٨٦	٨ر٠٢	٣ر٢٩	٢ر٣٠	٢ر٤٨	٣ر١٥	٢ر٤٢	٢ر٤٩
سوهاج	١ر٩٧	١ر١٦	١ر٦٤	٥ر٧٥	٣ر٣٤	٤ر٢٢	١ر٣٥	٢ر٣٠	٢ر١٣	١ر٤٢	٢ر٠٧	١ر١٧
قنا	٥ر٧٢	٢ر٤٢	٤ر٣٨	٨ر٠٨	٣ر٧٨	٥ر٣٤	٠ر١٦	٣ر٧٩	٣ر١٣	٠ر١٧	٣ر٠٧	٣ر٠٩
أسوان	٠ر٨٩	٠ر٨٠	٠ر٨٠	٠ر٣٢	٠ر٥٣	٠ر٤٥	—	٠ر٣٣	٠ر٢٧	٠ر٠٧	٠ر٣٦	٠ر٤٣
جملة صر العليا	١٣ر٤٣	٨ر١١	١١ر٢٧	٢٥ر٩٥	١٣ر٥١	١٨ر٠٣	٤ر٨٠	٨ر٧٢	٨ر٠١	٤ر٨١	٧ر٩٢	٧ر٩٨
جملة الوجه القبلى	٣٩ر٢٦	٢٨ر٢٦	٣٤ر٨٠	٤٣ر٣٢	٢٨ر٢٢	٣٣ر٧١	٢٦ر٢٦	٢٥ر٢٨	٢٥ر٤٧	٢٧ر٤٢	٢٣ر٥٥	٢٤ر١١
جملة الجمهورية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩ر٩١ (*)

(*) مجموع عدد الجرارات فى محافظتى مطروح والوادى الجديد تعادل حوالى ٠ر٩ ٪ من مجموع عدد الجرارات فى الجمهورية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الالات الزراعية الميكانيكية اعداد مختلفة .

ويلاحظ من الجدولين (١٢) ، (١٣) ومن الجدول (٥) فى الفصل الاول أن نصيب قرى الوجه البحرى من مجموع الجرارات الزراعية كان دائما اكبر من نصيبها من مجموع المساحة المنزرعة ، وأن التفاوت بين نصيبها من مجموع المساحة المنزرعة ازداد تدريجيا فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ . ففى حين ازداد نصيب قرى الوجه البحرى من مجموع المساحة المنزرعة زيادة طفيفة من حوالى ٥٩ر٨٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٦٠ر١٪ منه فى عام ١٩٧٥ ، ازداد نصيبها من مجموع عدد الجرارات فى نفس الفترة من حوالى ٦٥٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٧٦٪ فى عام ١٩٧٥ . وفى مقابل ذلك ازداد نصيب قرى مصر الوسطى من مجموع المساحة المنزرعة من حوالى ١٩ر٢٪ عام ١٩٥٠ الى حوالى ٢٠ر٤٪ عام ١٩٧٥ ، بينما انخفض نصيبها من مجموع عدد الجرارات الزراعية من حوالى ٢٣ر٥٪ عام ١٩٥٠ الى حوالى ١٦ر١٣٪ عام ١٩٧٥ . أما قرى مصر العليا فقد انخفض نصيبها من مجموع المساحة المنزرعة من حوالى ٢١٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ١٨ر٦٪ فى عام ١٩٧٥ بينما انخفض نصيبها من مجموع الجرارات الزراعية من حوالى ١١ر٣٪ الى حوالى ٧ر١٨٪ فى العامين المذكورين على التوالى .

ولا يقتصر الامر على ازدياد نصيب قرى الوجه البحرى من مجموع عدد الجرارات بصفة عامة ، فقد كان نصيبها من مجموع الجرارات الصغيرة اقل دائما من نصيبها من مجموع الجرارات الكبيرة . ولقد انعكس ذلك فى تركز القسم الاكبر من القوة الميكانيكية الحصانية للجرارات الزراعية فى قرى الوجه البحرى ، مما ترتب عليه تزايد نصيب الحصان الميكانيكى من المساحة المنزرعة كلما اتجهنا جنوبا .

ويبين الجدول (١٢) أن نصيب قرى محافظة البحيرة من مجموع عدد الجرارات ومجموع القوة الميكانيكية الحصانية لهذه الجرارات فى عام ١٩٧٥ يزيد عن نصيب قرى

مصر الوسطى منها بحوالى الخمس ، بينما يصل الى حوالى ثلاثة أمثال نصيب قرى مصر العليا منها . كذلك يبين الجدول المذكور من ناحية أخرى أن نصيب قرى محافظتى الدقهلية والشرقية معا من مجموع عدد الجرارات ومن مجموع قوتها الحصانية فى عام ١٩٧٥ يساوى تقريبا نصيب قرى مصر العليا ومصر الوسطى معا منها .

ويختلف الوضع بالنسبة لماكينات الرى عنه بالنسبة للجرارات ، اذ يصل نصيب الحصان الميكانيكى من قوة ماكينات الرى الثابتة من الرقعة المنزرعة ادناه فى قرى مصر العليا فيبلغ حوالى ١١٫٠٠ فدان ، بينما يبلغ فى قرى الوجه البحرى وفى قرى مصر الوسطى حوالى ٢٧٫٥٠ فدان و ٦١٫٣٣ فدان على التوالى . وعلى مستوى المحافظات يبلغ نصيب الحصان الميكانيكى من الات الرى من الرقعة المنزرعة ادناه فى قرى محافظة سوهاج ، فيصل الى حوالى ٤٫٨٤ فدان ، بينما يصل اقصاه فى قرى محافظة الفيوم حيث يبلغ حوالى ٩١٣٫٦٣ فدانا . (انظر جدول ١٢) .

أما بالنسبة لماكينات الدراس فتشير الاحصاءات الى نقص الموجود منها نقصا شديدا حيث يصل نصيب القدم الواحد من سعة ماكينات الدراس من الرقعة المنزرعة الى حوالى ٧٧٩ فدانا على المستوى القومى . أما على مستوى المناطق الزراعية الرئيسية فيصل نصيب القدم ادناه فى قرى الوجه البحرى حيث يبلغ حوالى ٦٠٨٫٧ فدانا بينما يبلغ اقصاه فى مصر العليا حيث يصل الى حوالى ٣٣٥٦ فدانا . وعلى مستوى المحافظات يصل نصيب القدم من الرقعة المنزرعة ادناه فى محافظة الغربية حيث يبلغ حوالى ٣٢٨ فدانا (باستثناء الاسكندرية) حيث يبلغ حوالى ٢٦٨ فدانا ، بينما يبلغ اقصاه فى قرى محافظة اسوان حيث يصل حوالى ٤٩٨ فدانا طبقا للبيانات المعروضة فى جدول ١٢ .

٥ ـ العمالة والاجور الزراعيه ومقارنتها بالاجور غير الزراعية :

تعرضنا فى الفصل الاول من هذه الدراسة لقوة العمل الريفية وأهم خصائصها ، كما أوضحنا بالتفصيل الانشطة الاقتصادية لاهل الريف. وسوف نركز اهتمامنا فى هذا الفصل على مصادر العمالة الزراعية بالنسبة لحائزى الارض ، وعلى مستويات الاجور الزراعية وتطورها مع المقارنة بالاجور فى مجمل القطاعات غير الزراعية. وتعتبر مصادر العمالة الزراعية وثيقة الصلة بنمط توزيع الحيازات وظاهرة التجزؤ الحيازى التى أشرنا اليها سابقا فى مواضع مختلفة من هذه الدراسة. فحيث تسود المزارع القزمية والصغيرة ، نجد أن حائزى هذه المزارع يعتمدون أساسا على قوة عملهم وأفراد أسرهم ، وربما يفيض قدر من قوة عملهم عن حاجة حيازتهم فيقدمونه لغيرهم من متوسطى وكبار الحائزين . وفى جميع الاحوال يأتى القسم الاعظم من العمالة الزراعية التى يستخدمها الحائز من ذات قريته . فطبقا للبيانات الموضحة بجدول (١٤) والمستمدة من العينة ، تبلغ نسبة العمالة التى يستخدمها الحائز من ذات قريته ٩٤٪ فى المتوسط وتتفاوت هذه النسبة من مركز الى آخر فتصل اقصاها (٩٨٫٥٪) فى شبراخيت وادناها فى المنزلة (٨٤٫٩٪).

وتتوقف درجة اعتماد الحائزين بقرية ما على القرى التى يقيمون بها كمصدر للعمالة الزراعية التى يحتاجونها على عدة عوامل لعل أهمها مايلى :

- العلاقة النسبية بين عدد المشتغلين بالزراعة والمساحة المنزرعة بالقرية.
- نوعية الحاصلات التى تزرع بالقرية ودرجة التكثيف المحصولى بها .
- درجة الاعتماد على العمل الميكانيكى فى اداء العمليات الزراعية.
- حجم المعدمين من المشتغلين بالزراعة ، فكلما كان حجم العمال الزراعيين بين المشتغلين بالزراعة كبيرا فى قرية من القرى كلما كانت اقدر على الاعتماد على نفسها فى توفير احتياجاتها من العمالة.

جدول (١٤) : التوزيع النسبى للعمالة الزراعية بالنسبة للحائزين فى مراكز العينة حسب مصادرها

البيـــان	المنزلة	كفـر الدوار	شبرا خيت	القناطر الخيرية	البدرشين	سوهاج	طما	كوم امبو	مرسى مطروح	جملـة
من داخل القرية	٨٤ر٨٧	٩١ر٨٩	٩٨ر٥٠	٩٦ر٦٦	٩٧ر٦٥	٩٧ر٧٥	٩٥ر٥١	٩١ر١٥	٨٨ر٣٢	٩٣ر٦
من قرية مجاورة	١٢ر٦١	٤ر٦٣	٠ر٧٥	٢ر١٥	١ر٠٧	١ر٩٠	٤ر١٦	١ر٧٧	١ر٣٦	٣ر٤
من قرية بعيدة	٠ر٢٨	٠ر٢٩	صفـر	صفـر	صفـر	صفـر	٠ر١١	٠ر٣٥	٦ر٢٤	٨ر
غير مبين	٢ر٢٤	٣ر١٩	٠ر٧٥	١ر١٩	١ر٢٨	٠ر٣٥	٠ر٢٢	٦ر٧٣	٤ر٠٨	٢ر٢
جملـة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : بيانات العينة .

وتأتى القرى المجاورة فى المركز الثاني بعد قرى الحائزين أنفسهم من حيث أهميتها كمصدر للعمالة الزراعية ، وان كانت لاتشكل نسبة كبيرة . اذ لاتزيد هذه النسبة عن ٢ر٣٪ فى المتوسط ، وان تراوحت بين ١٪ (فى الهدرشين) و٦ر١٢٪ (فى المنزلة) . أما الاعتماد على القرى البعيدة فى الحصول على الايدى العاملة ، فهو أمر نادر الحدوث كما يتبين من جدول (١٤) .

وينعكس مصدر الحصول على العمالة الزراعية على اجر العمل الزراعى . فكلما ارتفعت درجة الاعتماد على قرية الحائز أو على قرية مجاورة فى الحصول على هذه العمالة كان الاجر أقل منه فى حالة مااذا حدث العكس ، لان الحصول على عمالة من مصادر بعيدة يرفع تكلفتها كماهو معروف . ولايتأثر اجر العمل فقط بمصدر الحصول عليه وانما يتأثر بحجم الطلب عليه سواء داخل الزراعة كما يحدث فى موسم قمة العمل الزراعى أو خارجها نتيجة لوجود فرص عمل فى قطاعات أخرى . ولعل هذا يفسر بلوغ متوسط الاجر اليومى للعامل الزراعى اقصاه فى قرى مركز مرسى مطروح (حوالى ١٤٠ قرشا) كما يتضح من جدول (١٥) .

جدول (١٥) : متوسط الاجر اليومى لعمال الزراعة بالقروش فى مراكز العينة فى ١٩٧٨

البيـــان	المنزلة	كفر الدوار	شبرا خيت	القناطر الخيرية	البدرشين	سوهاج	طمسا	كوم امبو	مرسى مطروح
اثناء الموسم	١٠٤	٨٧	٨٩	١٢٦	١٣٨	١٢٢	١٠٠	١٢٨	١٥٨
فى غير الموسم	٧٢	٦٤	٥٥	٩٠	١٠٨	٩٥	٩٦	٩٧	١٢٢
على مدار السنة	٨٨	٧٥ر٥	٧٢	١٠٨	١٢٣	١٠٨ر٥	٩٨	١١٢ر٥	١٤٠

المصدر : بيانات العينة .

يتضح من بيانات العينة أن متوسط أجر العامل الزراعى يتناسب عكسيا مع نسبة المشتغلين بالزراعة فى قرية أو مركز ما . فمتوسط أجر العامل الزراعى يصل ادناه فى شبرا خيت (حوالى ٧٢ قرشا) . حيث تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة فيها أقصى مستوى بالمقارنة ببقية المراكز التى تشملهـــا العينة (٧ر٧٧٪) . ونفس الشىء ينطبق على مركز كفر الدوار حيث يبلغ متوسط الاجر ٥ر٧٥ قرشـــا فى اليوم وتبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة فيه ٧٤٪ . ويستثنى من هذه القاعدة مركز مرسى مطروح حيـــث يرتفع متوسط الاجر رغم ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة فيه وربما يرجع ذلك الى زيادة نسبة الحيـازات الكبيرة الى جملة الحيازات بهذا المركز .

وعموما بلغ متوسط الاجر اليومى للعامل الزراعى طبقا لبيانات العينة ٩٥ قرشا على مدار السنة ترتفع الى ١٠٧ قرشا فى فترات الذروة وتنخفض الى ٨٢ قرشا خارج فترات موسم العمل الزراعـــى . اى متوسط الاجر اليومى يزداد أو ينخفض عن متوسط الاجر على مدار السنة بنحو ١٢ ٪ حســـب الموسم . والملاحظ أن متوسط الاجر اليومى على مدار السنة طبقا لبيانات العينة أعلى كثيرا من متوسط الاجر اليومى المشتق من البيانات القومية المعروضة بجدول (١٦) . فطبقا للمصدر الاخير يبلغ متوسط

الاجر القومى نحو ٣٥ قرشا اذا ماقسم متوسط الاجر السنوى على عدد أيام السنة ، ويرتفع الى ٨٠ قرشا اذا ماقسم على عدد ايام العمل الزراعى والتى افترضناها ١٦٠ يوما عند اجراء هذا التقدير .

ومن الملاحظ من جدول (١٦) ان متوسط الاجر النقدى السنوى كان يزداد - بمعدلات أعلى من متوسط الاجر النقدى السنوى خارج الزراعة وعلى المستوى القومى. فخلال الفترة من ٦٩/١٩٧٠ الى ١٩٧٩ ازداد متوسط الاجر النقدى السنوى للمشتغل فى الزراعة بنحو ٦٠٪ ، مقابل نسبة زيادة حوالى ٩٠٪ خارج الزراعة و ٤٣٪ على المستوى القومى . ويرجع ذلك الى أسباب عدة . فثمة انخفاض عرض قوة العمل الزراعيه بفعل الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر اساسا ، والى البلاد العربية بدرجة أقل . وهذا الاتجاه واضح بجلاء فى تقديرات قوة العمل الزراعية طبقا لبحث العمالة بالعينة ، حيث انخفضت قوة العمل الزراعية من ٤٦٥٦ الف فى سنة ١٩٧٢ الى ٣٩٧٧ ألف فى سنة ١٩٧٨ (١) . ومن جهة أخرى ارتفع الطلب على العمالة الزراعية لاسباب مختلفة أهمها استكمال بناء السد العالى وماترتب عليه من تحويل نسبة من الاراضى الزراعية من نظام الرى الحوضى الى نظام الرى الدائم ، والتوسع فى زراعة الارز ، واشتداد المنافسة على العمالة الزراعية فيما بين المحاصيل المختلفة ، وكذلك الميل للزراعة المتأخرة خاصة لمحصولى القطن والارز مما يزيد من حدة الطلب الموسمى على العمالة الزراعية (٢) . هذا فضلا عن تقلص ظاهرة البطالة المقنعه من الزراعة المصرية بالمعنى التقليدى فى السنوات العشر أو الخمسة عشر الماضية (٣) . فان كان ثمة عمالة فائضة فى الزراعة المصرية فانها

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث العمالة بالعينة ، سنوات مختلفة .

(٢)

(٣) انظر فى اسباب ذلك : ابراهيم العيسوى ، هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٠ ، اكتوبر ١٩٧٧ .

جدول (١٦) : تطور متوسط الاجر السنوى النقدى بالجنيه للمشتغل على المستوى القومـــــــى

السنة	متوسط اجر المشتغل		الارقام القياسية لمتوسط الاجر (١)	
	زراعة	خارج الزراعة	زراعة	خارج الزراعة
١٩٧٠/٦٩	٥٤ر٠	٢٤٣ر٣	١٠٠	١٠٠
١٩٧١/٧٠	٥٥ر٦	٢٥٦ر٩	١٠٣ر٠	١٠٥ر٦
١٩٧٢/٧١	٥٥ر٤	٢٧١ر٧	١٠٢ر٦	١١١ر٧
١٩٧٣	٦٠ر٥	٢٩٧ر٣	١١٢ر٠	١٢٢ر٢
١٩٧٤	٧٠ر٠	٣١٦ر٦	١٢٩ر٦	١٣٠ر١
١٩٧٥	١٠٦ر٥	٣٣٢ر٣	١٩٧ر٢	١٣٦ر٦
١٩٧٦	١١٠ر١	٣٧٠ر٨	٢٠٣ر٩	١٥٢ر٤
١٩٧٧	١١٢ر٤	٤١١ر٧	٢٠٨ر١	١٦٩ر٢
١٩٧٨	١٢٨ر٤	٤٣٨ر٧	٢٣٧ر٨	١٨٠ر٣
١٩٧٩ (٢)	١٤١ر٢	٤٦٠ر٦	٢٦١ر٥	١٨٩ر٣

المصدر : محسوبة من بيانات تم الحصول عليها من وزارة التخطيط .

ملاحظات : (١) سنة الاساس : ١٩٧٠/٦٩

(٢) متوقـــع

اقرب الى الفائض الاحتمالى الكامن منها الى الفائض الفعلى المتحقق • وظاهرة الفائض تميل فى الجزء الاعظم منها الى أن تكون موسمية وليست ظاهرة دائمة على مدار العام • وأخيرا فان نمط حيازة الاراضى فى مصر يعمل على حبس طاقة عمل كبيرة داخل المزارع القزمية والصغيرة ، تكون مطلوبة لاداء الاعمال الزراعية فى هذه الحيازات خاصة فى مواسم الذروة ، ومن ثم لايمكن اتاحتها للمزارع الكبيرة ، مما يخلق اختناقات ملحوظة فى سوق العمل الزراعى (١) •

وأخيرا ، فيما يتعلق بتفاوت مستويات الاجور بين الزراعة ومجمل القطاعات غير الزراعية ، يلاحظ من جدول (١٦) أن متوسط الاجر السنوى فى الزراعة قد تتراوح بين ٢٠٪ ، ٢٢٪ من متوسط الاجر السنوى خارج الزراعة خلال الفترة ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ وبين ٢٩٪ و ٣٢٪ خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ • وعموما فان متوسط الاجر السنوى فى الزراعة كان يمثل مابين ٣٦٪ و٣٩٪ من متوسط الاجر السنوى على المستوى القومى خلال الفترة الاولى ومابين ٤١ ٪ و ٤٦٪ خلال الفترة الثانية •

٦ ـ تطور الدخل الريفى والفجوة الدخلية بين الريف والحضر :

لايوفر نظام الحسابات القومية الحالى بيانات عن تقسيم الدخل المحلى الاجمالى بين الريف والحضر ، حيث يأخذ هذا النظام بالتقسيم القطاعى اساسا • ونظرا لغياب هذه البيانات تمت محاولة لتقدير الدخل المحلى الاجمالى لكل من الحضر والريف اعتمادا على البيانات المتاحة عن الدخل المتولد فى قطاع الزراعة وبقية القطاعات الانتاجية والخدمية • وقد استند هذا التقدير الى افتراض مبنى على الاجتهاد

---

(١) A. Mohi - Eldine " Rural Employment Problems in Egypts: Questions to be Answered " A Paper prepared for the World Bank, Sept. 1979 .

أساسا مؤداه أن الدخل الريفى يشمل كل الدخل الزراعى وكل الدخل من الصناعات الاستخراجية باستثناء الدخل المتولد من انشطة الملاحات والبترول و ٢٠٪ من دخل الصناعات الاخرى ، و ١٠٪ من كل من الدخل المتولد فى قطاع التشييد والدخل المتولد فى قطاع النقل والدخل المتولد فى قطاع التجارة والمال والدخل المتولد من قطاع الخدمات الاخرى . ونتائج هذه المحاولة مدونه فى جدول (١٧) للسنوات ٦٩/١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ .

ويتضح من هذه التقديرات انه بينما كان الدخل الريفى يمثل حوالى ٣٣ ٪ من اجمالى الدخل المحلى فى ٦٩/١٩٧٠ ، فانه لم يمثل سوى ٢٣٪ من اجمالى الدخل المحلى فى ١٩٧٩ . وهذا يوضح انخفاض الاهمية النسبية للريف فى توليد الدخل المحلى الاجمالى . كذلك توضح هذه التقديرات انه بينما كان الدخل الريفى حوالى نصف الدخل الحضرى فى ٦٩/١٩٧٠ ، فانه كان أقل من ثلث الدخل الحضرى فى عام ١٩٧٩ . ويرجع ذلك الى انخفاض معدل نمو الدخل الريفى عن معدل نمو الدخل الحضرى ، حيث بلغ معدل نمو الدخل الريفى خلال الفترة محل الاهتمام ٢٫٨٪ سنويا فى حين كان الدخل الحضرى يزداد سنويا بنحو ٨٫٦ ٪ فى المتوسط وكان اجمالى الدخل المحلى يتزايد بنحو ٧٫٣٪ سنويا فى المتوسط خلال تلك الفترة .

وباستخدام تقديرات الدخل الريفى والدخل الحضرى الموضحه فى جدول (١٧) والبيانات الخاصة بتطور عدد سكان الريف والحضر ، أمكن تقدير متوسط دخل الفرد فى كل من الحضر والريف خلال السبعينات . وهذا ماتعرضه فى جدول (١٨) .

جدول (١٧) : تقديرات الدخل الريفى والدخل الحضرى فى الفترة ٦٩ / ١٩٧٠ الى ١٩٧٩

البيـــــان	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩ متوقع
					بالمليون جنيه وبأسعار ١٩٧٠					
الدخل الريفى :										
من الزراعـــة	٧٧١ر٩	٧٦١ر٥	٧٩١ر٦	٨١٥ر٤	٨١٧ر٥	٨٣٧ر٥	٨٥٠ر٥	٨٤٤ر٣	٨٦٩ر٤	٩٢٠ر٥
من القطاعات الاخرى	١١٤ر٤	١٢١	١٣٠	١٣٩ر٥	١٤٥ر٥	١٦٣ر٢	١٧٧ر٢	١٩٨ر١	٢٠٧ر٣	٢٣٠ر٣
جملة الدخل الريفى	٨٨٦ر٣	٨٨٢ر٥	٩٢١ر٦	٩٥٤ر٩	٩٦٣ر٥	١٠٠٠ر٧	١٠٢٧ر٧	١٠٤٢ر٤	١٠٧٦ر٧	١١٥٥ر٣
الدخل فى الحضـــر	١٧٧٦ر٧	١٩٠٩ر٧	٢٠٢٠ر٩	٢١٠٢ر٩	٢١٦٧ر٢	٢٤٦٧ر٢	٢٨٤٥ر٨	٣١٢٢ر٥	٣٤٢٨ر٦	٣٨٦٣ر٣
اجمالى الدخل المحلى	٢٦٦٣ر٥	٢٧٩٢ر٢	٢٩٤٢ر٥	٣٠٥٧ر٨	٣١٣٩ر٣	٣٤٦٧ر٩	٣٨٦٨ر٥	٤١٦٤ر٤	٤٥٠٥ر٣	٥٠١٣ر٦
				نسب مئوية						
نسبة الدخل الريفى الى اجمالى الدخل المحلى	٣٣ر٣	٣١ر٦	٣١ر٣	٣١ر٢	٣٠ر٧	٢٨ر٩	٢٦ر٦	٢٥ر٠	٢٣ر٩	٢٣ر٠
نسبة الدخل الريفى الى الدخل الحضـــرى	٤٩ر٩	٤٦ر٢	٤٥ر٦	٤٥ر٤	٤٤ر٢	٤٠ر٦	٣٦ر٢	٣٣ر٤	٣١ر٤	٢٩ر٨
الرقم القياسى للدخل المحلى الاجمالـــى	١٠٠ر٠	١٠٤ر٩	١١٠ر٥	١١٤ر٨	١١٧ر٩	١٣٠ر٢	١٤٥ر٣	١٥٦ر٤	١٦٩ر٢	١٨٨ر٣
الرقم القياسى للدخل الريفى	١٠٠ر٠	٩٩ر٦	١٠٤ر٠	١٠٧ر٧	١٠٨ر٧	١١٢ر٩	١١٦ر٠	١١٧ر٦	١٢١ر٥	١٢٩ر٨
الرقم القياسى للدخل الحضرى	١٠٠ر٠	١٠٧ر٥	١١٣ر٧	١١٨ر٤	١٢٢ر٥	١٣٨ر٩	١٥٩ر٩	١٧٥ر٧	١٩٣ر٠	٢١٧ر٤

المصدر : محسوبة من بيانات الدخل المحلى الاجمالى للقطاعات المختلفة التى تم الحصول عليها من وزارة التخطيط طبقا للافتراضات الموضحة بالمـــتن .

جدول (١٨) : تطور متوسط دخل الفرد فى الريف والحضر بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ خلال السبعينـــــات

البيـــــان	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
متوسط دخل الفرد فى الريف بالجنيه	٤٦ر٥	٤٥ر٥	٤٦ر٨	٤٧ر٨	٤٧ر٤	٤٨ر٦	٤٨ر١	٤٨ر٣	٤٩ر١	٥٢ر٤
متوسط دخل الفرد فى الحضر بالجنيه	١٢٨	١٣٣ر٤	١٣٦ر٩	١٣٨	١٣٨ر٥	١٥٢ر٢	١٦٨ر٥	١٧٨ر٢	١٨٩ر٧	٢٠٩ر٣
متوسط دخل الفرد فى الريف كنسبة من متوسط دخل الفرد فى الحضر (٪)	٣٦ر٣	٣٤ر١	٣٤ر٢	٣٤ر٦	٣٤ر٢	٣١ر٩	٢٨ر٥	٢٧ر١	٢٥ر٩	٢٥ر٠
الرقم القياسى لدخل الفرد فى الريف (٧٠/٦٩ = ١٠٠)	١٠٠	٩٧ر٨	١٠٠ر٦	١٠٢ر٨	١٠١ر٩	١٠٤ر٥	١٠٣ر٤	١٠٣ر٩	١٠٥ر٦	١١٢ر٧
الرقم القياسى لدخل الفرد فى الحضر (٧٠/٦٩ = ١٠٠)	١٠٠	١٠٤ر٢	١٠٧ر٠	١٠٢ر٨	١٠٨ر٢	١١٨ر٩	١٣١ر٦	١٣٩ر٢	١٤٨ر٢	١٦٣ر٥

المصدر : التقديرات المعروضة فى جدول (١٨) وبيانات عدد السكان فى الحضر والريف التى تم الحصول عليها من وزارة التخطيط .

ويتضح من التقديرات التى توصلنا اليها فى جدول (١٨) أن متوسط دخل الفرد الريفى كان ٤٦ر٥ جنيه فى ١٩٧٠/٦٩ و ٥٢ر٤ جنيه فى ١٩٧٩ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ أى أن متوسط دخل الفرد الريفى لم يزد بأكثر من ستة جنيهات خلال فترة السبعينات كلها ، أى بحوالى ١٪ سنويا ، وبالمقارنة ، ارتفع متوسط دخل الفرد الحضرى من ١٢٨ جنيه فى ١٩٧٠/٦٩ الى ٢٠٩ جنيه فى ١٩٧٩ وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ . أى أن دخل الفرد الحضرى قد ازداد بنحو ٨٠ جنيه ، بمعدل سنوى حوالى ٤ر٥٪ خلال عقد السبعينات . وهذا يعنى أن الفجوة الموجودة اصلا بين متوسط الدخل فى الريف ومتوسط الدخل فى الحضر قد ازدادت اتساعا خلال السبعينات .

جدول (١٦) : الارقام القياسية لنفقة المعيشة فى مصر

السنة	نفقة المعيشة فى الجمهورية	نفقة المعيشة فى الريف	نفقة المعيشة فى الحضر
١٩٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧١	١٠١ر٦٤	١٠٠ر٥١	١٠٣ر١٤
١٩٧٢	١٠٣ر٧٩	١٠٢ر٦٥	١٠٥ر٢٩
١٩٧٣	١١١ر٢٣	١١٢ر٣٣	١٠٩ر٧٨
١٩٧٤	١٢٥ر٣١	١٢٨ر٠٨	١٢١ر٧٠
١٩٧٥	١٣٩ر٢٩	١٤٣ر٧٥	١٣٣ر٥٤
١٩٧٦	١٥٤ر٨٦	١٦٠ر٧٩	١٤٧ر٢٦
١٩٧٧	١٧٢ر١٧	١٩٦ر٩٧	١٦٦ر٠١
١٩٧٨	١٩٣ر٣٩	٢٠٠ر٥١	١٨٤ر٣٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الارقام القياسية لاسعار المستهلكين اعداد مختلفة .

ومن الطبيعى أن ينعكس اتساع الفجوة الدخلية بين الريف والحضر على الاختلافات فيما بينهما فى مستويات الاستهلاك ٠ ويوضح جدول (٢٠) متوسط ونمط الانفاق الاستهلاكى للفرد فى كل من الريف والحضر خلال السنوات ١٩٧٥ و١٩٧٦ و ١٩٧٧ ٠ ومن هذا الجدول يتضح مايلى :

- أن متوسط انفاق الفرد بالجنيه وبالاسعار الجارية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٧ فى الريف اقل منه فى الحضر سواء بالنسبة لاجمالى الانفاق او المنفق على الطعام والشراب أو المنفق على غير الطعام والشراب ٠ فبينما بلغ متوسط ماينفقه الفرد فى الحضر سنويا خلال تلك الفترة كاجمالى حوالى ١٥٦ جنيها وعلى الطعام والشراب حوالى ٦٧ جنيها وعلى غير الطعام حوالى ٨٩ جنيها بلغ متوسط ماينفقه الفرد فى الريف سنويا خلال نفس الفترة كاجمالى حوالى ٨٥ جنيها وعلى الطعام والشراب حوالى ٤٤ جنيها وعلى غير الطعام والشراب حوالى ٤١ جنيها ٠

- على الرغم من أن الاستهلاك فى كل من الريف والحضر يمر بالمرحلة التى كلما زاد اجمالى الانفاق كلما زاد المنفق على الطعام والشراب كقيمة مطلقة ولكنه يتناقص كنسبة مئوية الا أن نسبة المنفق على الطعام والشراب من اجمالى الانفاق فى الريف تظل أعلى منها فى الحضر ٠ فبينما بلغ متوسط ماينفقه الفرد فى الريف على الطعام والشراب من اجمالى الانفاق خلال فترة ٧٥ - ١٩٧٧ حوالى ٥٢٪ بلغ متوسط نسبه ماينفقه الفرد فى الحضر على الطعام والشراب من اجمالى الانفاق خلال نفس الفترة حوالى ٤٣٪ ٠ ونفس الشىء ينطبق على الاستهلاك من مجموعة الحبوب والنشويات ٠ فعلى الرغم من أنها تعتبر أهم مجاميع الانفاق الغذائى الاسرى فى الريف والحضر على السواء ٠ الا أن متوسط انفاق الفرد على الحبوب والنشويات فى الريف يظل اعلى منه فى الحضر فقد بلغ متوسط ماينفقه الفرد فى الحضر على الحبوب والنشويات سنويا خلال نفس الفترة

حوالى ١٢ جنيها مقابل ١٣ جنيها فى الحضر • اما متوسط انفاق الفرد على المواد الغذائية الاخرى (البقول - الخضر - الفاكهة - اللحوم - الالبان ••• الخ) فهذا اقل فى الريف عنه فى الحضر •

ارتفع متوسط انفاق الفرد على الطعام والشراب فى الريف بنسبة ٥ر٢٨٪ مقابل ٤ر٢٥٪ فى الحضر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ • بينما ارتفع متوسط الانفاق على غير الطعام والشراب بنحو ٣٦٪ فى الريف مقابل ٣١٪ فى الحضر خلال نفس الفترة • وعموما زاد متوسط انفاق الفرد بنحو ٣٢٪ فى الريف و٢٩٪ فى الحضر خلال تلك الفترة • وقد أدى ذلك الى ارتفاع نسبة انفاق الفرد الريفى الى انفاق الفرد الحضرى من نحو ٦٥٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٦ر٦٦٪ فى عام ١٩٧٧ بالنسبة لبنود الطعام والشراب ومن ٤٥٪ الى ٧ر٤٦٪ بالنسبة لبقية بنود الانفاق فيما بين هاتين السنتين ومن الجدير بالاشارة الى أن هذا لايعنى بالضرورة انخفاضا فى الفجوة الاستهلاكية بين الريف والحضر • فالفجوة محل الحديث مقاسة بالاسعار الجارية • وكما هو واضح من التطورات السعرية المبينة فى جدول (١٩) • فان معدلات ارتفاع الاسعار فى الريف اعلى من معدلات ارتفاع الاسعار فى الحضر • ولذا فمن المرجح ان الفجوة الاستهلاكية قد سارت فى نفس اتجاه الفجوة الدخلية • اى ازدادت اتساعا خلال السنوات القليلة الماضية •

جدول (٢٠) : متوسط انفاق الفرد موزعا بين الريف والحضر خلال الفترة
مـــــن ١٩٧٥ - ١٩٧٧

(بالجنيه وأسعار جارية)

البيـــان	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		المتوسط	
	حضـــر	ريـــف	حضـــر	ريـــف	حضـــر	ريـــف	حضـــر	ريـــف
أولا : الانفاق على الطعام والشراب :								
الحبوب والنشويـــات	١٠٫٦٢	١١٫٣٠	١٢٫٥٩	١٣٫٠٦	١٣٫٩٣	١٤٫٨٧	١٢٫٣٨	١٣٫١
البقول الجافـــة	١٫٧٣	١٫٣٤	١٫٩٠	١٫٤٨	٢٫١٣	١٫٧٠		
الخضر الطازجـــة والمحفوظة والمجففه	٥٫٢٢	٢٫٥٨	٥٫٨٧	٢٫٩١	٦٫١٧	٣٫٤٠		
الفاكهة الطازجة والمحفوظـــة والمجففه	٢٫٨٦	١٫٢٥	٣٫٢٥	١٫٤٣	٣٫٧٢	١٫٦٨		
اللحوم والدواجـــن	١٢٫٣٦	٧٫٥٠	١٣٫٨٥	٨٫٤٥	١٥٫٧٣	٩٫٨٦		
الاسماك والقشـــريات	٢٫٤٨	١٫٢٣	٢٫٧٤	١٫٣٦	٣٫٠٤	١٫٥٦		
البيـــــض	١٫٣٥	٠٫٨٥	١٫٤٩	٠٫٩٤	١٫٦٧	١٫٠٧		
الألبان ومنتجاتهـــا	٥٫٨٥	٢٫٤٠	٦٫٤٥	٢٫٦٦	٧٫٢٠	٣٫٠٥		
الزيوت والدهـــون	٤٫٨١	٣٫٥٤	٥٫١٨	٣٫٨٣	٥٫٥٤	٤٫٢٢		
السكر والاغذية السكرية	٣٫٢٠	٢٫١٠	٣٫٥٦	٢٫٣٤	٤٫٠٠	٢٫٧١		
المواد الغذائية الاخرى	٣٫٧٩	١٫٦٦	٤٫٢٣	٢٫١٩	٤٫٧٢	٢٫٥١		
الشاى والبـــن	٢٫٤١	١٫٩٢	٢٫٥٤	٢٫٠٤	٢٫٦٧	٢٫١٩		
المشـــروبات	٣٫٠٦	٠٫٧٨	٣٫٤٢	٠٫٨٧	٣٫٨٢	١٫٠٠		
جملة الانفاق على الطعام والشراب	٥٩٫٧٠	٣٨٫٧٥	٦٧٫٠٧	٤٣٫٥٦	٧٤٫٨٤	٤٩٫٨٢	٦٧٫٢	٤٤
ثانيا : الانفاق على غير الطعام والشراب :								
الانمشة والملابـــس	٩٫٥٧	٤٫٥٧	١٠٫٥٦	٥٫٠٦	١١٫٥٧	٥٫٧١		
أغطيـــة النـــوم	٤٫٤٠	٢٫١١	٥٫٠٣	٢٫٤١	٥٫٦٩	٢٫٨٠		
الانفاق على المســكن	١١٫٣٧	٥٫٢٣	١٣٫٠٦	٦٫٠٣	١٤٫٦٧	٧٫٠٦		
الوقود والاضـــاءه	٤٫١٠	١٫٨٨	٥٫٦٠	٢٫١٦	٦٫٣٣	٢٫٥٠		
جملة المنفق على الاثاث والتجهيزات المنزليـة	٤٫٢٧	١٫٩٠	٥٫٥٦	٢٫٤٣	٦٫٧٨	٣٫٥٠		
أ ـ الاثاث والتجهيزات	١٫٧٣	٠٫٨٧	٢٫٤٦	١٫٢٤	٣٫٤٦	١٫٧٨		
ب ـ مواد النظافه المنزلية	٠٫٦٣	٠٫٣٠	٢٫٢٧	٠٫٨٨	٢٫٦٤	١٫٠٤		
جـ ـ مدفوعات الخدمات المنزليـــة	١٫٩٠	٠٫٧٣	٠٫٨٣	٠٫٣٢	٠٫٩٥	٠٫٤٥		
نفقات طبيه وعلاجيـــة	٣٫٠٠	٠٫٩٨	٣٫٤٥	١٫١٤	٣٫٩٨	١٫٣٥		
جملة الانتقال والمواصلات	٤٫٣٢	٢٫٠١	٤٫٩٧	٢٫٣١	٥٫٦٥	٢٫٧٠		
التعلـــــيم	٢٫٩٦	٠٫٨٥	٣٫١٩	٠٫٩٢	٣٫٣٩	١٫٠١		
جملة الانفاق على الثقافه والترفيـــة	١٫٦٣	٠٫٣١	١٫٨٨	٠٫٣٦	٢٫٢٤	٠٫٤٠		
جملة أوجه الانفاق الاخرى	١٣٫٢١	٦٫٤٨	١٥٫٢٠	٧٫٤٧	١٦٫٧٣	٨٫٤٦		
أ ـ دخان وسجاير وتوليفـــات	٧٫٢٧	٤٫١٥	٨٫٣١	٤٫٧٦	٩٫١٧	٥٫٤١		
ب ـ أدوات شخصيـــة	٠٫١٤	٠٫٠٥	٠٫١٥	٠٫٠٦	٠٫١٦	٠٫٠٦		
جـ ـ مواد نظافة وأدوات زينـــة	٢٫٨٦	١٫١٠	٣٫٢١	١٫١٧	٣٫٤٨	١٫٣٨		
د ـ خدمات غير ما سبق	٢٫٩٥	١٫١٨	٣٫٥٣	١٫٤١	٣٫٩٢	١٫٦٢		
جملة الانفاق على غير الطعام والشراب	٧٧٫١١	٣٤٫٧٠	٨٩٫٢٦	٤٠٫١٣	١٠١٫١١	٤٧٫٢٣		
اجمالى عام الانفـــاق	١٣٦٫٨١	٧٣٫٤٥	١٥٦٫٣٣	٨٣٫٦٩	١٧٥٫٩٥	٩٧٫٠٥	١٥٦٫٤	٨٤٫٧
الانفاق على الطعام والشراب ٪ مـــن الاجمالـــى	٤٣٫٦٤	٥٢٫٥٩	٤٢٫٩٠	٥٢٫٠٥	٤٢٫٥٣	٥١٫٣٣		
الرقم القياسى للانفاق على الطعام والشراب	١٠٠	١٠٠	١١٢٫٣٥	١١٢٫٤١	١٢٥٫٣٦	١٢٨٫٥٧		
الرقم القياسى للانفاق على غير الطعام والشراب	١٠٠	١٠٠	١١٥٫٧٦	١١٥٫٦٥	١٣١٫١٢	١٣٦٫١١		
الرقم القياسى لاجمالـى عام الانفـــاق	١٠٠	١٠٠	١١٤٫٢٧	١١٣٫٩٤	١٢٨٫٦١	١٣٢٫١٣		
الريف ٪ من الحضـــر								
الانفاق على الطعام والشراب	ـ	٦٤٫٩٠		٦٤٫٩٥		٦٦٫٥٧		
الانفاق على غير الطعام والشراب	ـ	٤٥٫٠٠		٤٤٫٩٥		٤٦٫٧١		
اجمالـــى الانفـــاق		٥٣٫٦٩		٥٣٫٥٣		٥٥٫١٦		

المصدر : وزارة التخطيط .

الفصل الثالث

الواقع الخدمي للريف المصري

تمهيد :

يهدف هذا الفصل الى اعطاء الملامح الاساسية لاهم أنواع الخدمات الاجتماعية ومدى توفرها فى قرى الريف المصرى • وسوف نركز بالتحديد على خمسة أنواع من هذه الخدمات وهى التعليم والصحة والرعاية الاجتماعيه والاسكان والنقل والمواصلات ، مستعينين فى العرض بالبيانات الرقمية المتاحه من جهة وما وفرته العينه من بيانات فى هذا الشأن ، من جهة أخرى •

١ — التعليم :

اتضح فيما سبق انخفاض نسبة المتعلمين بقرى الريف المصرى وانتشار الاميه على نطاق واسع ، مع استمرار ظاهرة التسرب من التعليم التى القت الدراسة الميدانية الضوء على أهم أسبابها • ولعل من الاسباب الرئيسية لهذه الظواهر جميعا عدم توفر الخدمات التعليمية فى الريف على نحو متناسب مع عدد سكانه •

لقد قدر عدد المدارس الابتدائية فى ١٩٧٧/٧٦ بنحو ٦٤٤٠ مدرسة تمثل نحو ٦١٪ من جملة عدد المدارس بالجمهورية وهو ما يزيد على نصيب الريف من جملة السكان فى تلك السنه (٥٦٫١٪) ، ولكن هذا المؤشر يخفى حقيقة أن نصيب الريف من جملة عدد الفصول كان ٥١٫٧٪ ونصيبه من جملة عدد التلاميذ ٤٩٫٨٪ وهو ما يقل عن نصيبه من جملة السكان فى تلك السنه • [1] وترجع زيادة نصيب الريف من جملة عدد المدارس بالمقارنة بنصيبه فى جملة السكان الى تناثر القرى فى الريف المصرى مما يؤدى الى انشاء مدارس صغيرة فى كل منها • وعموما يقدر عدد التلاميذ لكل الف من السكان بنحو ١٠٠ فى الريف مقابل حوالى ١١٣ على مستوى الجمهورية فى سنة ١٩٧٧/٧٦ ، مما يعنى انخفاض نسبة الاستيعاب فى الريف ، حيث بلغت ٦٠٫٤٪ من جملة الملزمين موزعة ما بين ٨١٫٣٪ للبنين و ٣٨٫٧٪ للبنات كما سبق ذكره • ويقدر عدد المدارس الاعداديه

(١) تقرير وتقييم الاداء فى المرحلة الابتدائية عن العام الدراسى ١٩٧٦/١٩٧٧ ، الادارة المركزيه لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الاداء فى القطاعات المختلفه بوزارة التربية والتعليم •

بقرى الجمهورية بنحو ٨٥٧ مدرسة مما يعنى أن هناك مدرسة لكل مجلس قروى[1]. وكما هو معروف فان المدارس الاعدادية لا توجد الى فى القرى الكبيرة . أما المدارس الثانوية فهى لا تتوافق لا مع عدد القرى ولا مع عدد السكان اذ يوجد فى المتوسط مدرسة ثانوية لكل ١٥ مجلس قروى ومن المعروف أنه يندر وجود مدارس ثانوية بالقرى المصرية . وعموما يقدر عدد المدارس الثانوية فى الريف المصرى بنحو ٥٩ مدرسة .

٢ ـ الصحة :

مازالت الفجوة بين متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحيه العلاجية فى كل من الريف والحضر على مستوى الجمهورية ضخمه كما توضحها بيانات عام ١٩٧٦ المدونه بالجدول (١) .

جدول (١) : بعض مؤشرات الخدمات الصحيه فى عام ١٩٧٦

البيان	ريف	حضر	جملة
عدد السكان [1]	٢٠٥٩١٠٠٠	١٦٠٣٦٠٠٠	٣٦٦٢٧٠٠٠
% من جملة عدد السكان	٥٦,١	٤٣,٩	١٠٠
عدد الاطباء [2]	٣٤٦٩	٩٢٠٨	١٢٦٧٧
% من جملة عدد الاطباء	٢٧,٤	٧٢,٦	١٠٠
متوسط عدد الافراد للطبيب	٥٩٣٦	١٧٤٢	٢٨٨٩,٢
عدد الاسرة	٨٨٥٩	٧٣٧٥٠	٨٢٦٠٩
% من جملة عدد الاسرة	١٠,٧	٨٩,٣	١٠٠
متوسط عدد الافراد للسرير	٢٣٢٤	٢١٧	٤٤٣

المصدر : (١) التعداد العام للسكان ١٩٧٦ .
(٢) الادارة العامة للاحصاء والتقييم بوزارة الصحه .

(١) يوجد بمصر ٨٠٨ مجلس قروى كما سبق ذكره .

ويتبين من جدول (١) أن حوالى ٥٦٪ من مجموع السكان وهم سكان الريف يتمتعون بخدمات نحو ٢٧٪ من مجموع عدد الاطباء ونحو ١١٪ من مجموع عدد الاسره فى موءسسات العلاج المختلفه • وفى المقابل يتمتع حوالى ٤٣٫٩٪ من مجموع السكان وهم سكان الحضر بحوالى ٧٣٪ وحوالى ٨٩٪ من مجموع عدد الاطباء ومجموع عدد الاسرة فى موءسسات العلاج المختلفه على التوالى •

ولقد كان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على متوسط نصيب الطبيب ومتوسط نصيب السرير من الافراد • فبلغ نصيب الطبيب من الافراد فى الريف حوالى ٣٤١٪ من نصيبه منهم فى المدينه أى أكثر من ثلاثة أمثاله • وبالنظر الى الاسرة بلغت نسبة متوسط عدد الافراد للسرير الواحد فى القرية حوالى ١٠٦٩٪ من متوسط عددهم فى المدينة ،أى أكثر من عشرة أمثاله •

لقد بدأت الدولة بتوفير الرعاية الصحية بالريف سنة ١٩٣٨ ، حيث أقامت عددا من الوحدات العلاجية البسيطة ، اطلق عليها أسم " المستشفيات القروية " تتكون من عيادات خارجية للعلاج وللاسعاف ، وكانت تتبع نظام الخدمة الطبيه العلاجية فقط دون الوقائية • ثم قامت الدولة بانشاء مكاتب الصحة الشاملة لتقديم الخدمات الصحية الوقائية للمواطنين بهدف مكافحة الامراض المعدية ، وكانت كل وحده تخدم مجموعة من القرى يقدر عدد سكانها بنحو ٣٠ الف نسمه • ثم اتجه التنفيذ فى هذا المجال الى انشاء المراكز الاجتماعية ويخدم كل مركز نحو ١٠ الاف نسمه وكان من مجالات نشاط هذه المراكز وجود طبيب ومساعد ممرض • وقامت وزارة الصحة فى عام ١٩٤٢ بتنفيذ مشروع المجموعه الصحية القروية لخدمة ١٥ ـ ٢٠ ألف مواطن وتتكون كل مجموعة من عيادة خارجية لعلاج الامراض المتوطنه ورعاية الامومة والطفولة والقيام بالاعمال الصحية الوقائية والصحة المدرسية ، كما تضم قسما داخليا به ٢٠ سريرا لعلاج الحالات البسيطة • وفى عام ١٩٥٤ بدا العمل فى مشروع آخر هو الوحدات المجمعة الريفية وتقوم فلسفتها على أساس التكامل بين الخدمات

الصحية والثقافيه والاجتماعيه والاقتصادية . الا أنه لوحظ أن هذه الوحدات المجمعة لا تخدم سوى أهل القرية المقامه بها على الرغم من أنها انشئت لخدمة مجموعة من القرى يقدر عدد سكانها بحوالى ١٥ الف نسمة .

وفى عام ١٩٦٢ وضع برنامج صحى جديد للريف المصرى على صورة ما تجمع من خبرات خلال السنوات السابقة ، وكانت نواة هذا الوحدة الصحية القروية التى تخدم ٥ آلاف فرد فقط ، وهى تشبه فى صورتها العامه ، المجموعه الصحية القديمة ولكن بدون القسم الداخلى ويعمل بكل وحدة طبيب واحد يساعده مساعد معمل وملاحظ صحى دائمون وعدد من مساعدات المولدات . وعموما فأن الوحده الصحية القروية منوطة بتقديم الخدمات العلاجية مع اعداد بطاقات صحية للمواطنين والخدمات الوقائية وخدمات رعاية الامومة والطفولة والصحة المدرسية . وترتكز واجبات الوحدات القروية على الاعتبارات التالية:

- أن تخدم الوحدة قرية واحدة أو مجمعا سكانيا فى حدود ٥ آلاف مواطن بشرط الا تزيد المسافة عن ٣ كم الى مقر الوحدة .
- أن تؤدى الوحدة خدمات على مستوى الطبيب الممارس العام .
- أن تقوم الوحدة بتدعيم امكانيات المجموعات الصحية بالوحدات المجمعة وبذا تحال الحالات التى تستدعى علاجا أكبر الى الوحدات المجمعة .

هكذا تعددت الخدمات الصحية الريفية وتعددت تهيئاتها حتى أصبح اجمالى الوحدات الصحية نحو ٢٢٩٥ وحدة فى سنة ١٩٧٨ موزعه ما بين مستشفى قروى ومجموعة صحية ووحدة ريفيه كما يتضح من جدول (٢) .

جدول (٢) : عدد المستشفيات والمجموعات والوحدات القروية والاسرة فى الريف المصرى فى عام ١٩٧٨

المحافظة	عدد الوحدات				عدد الاسره	
	مستشفيات قرويه	مجموعة صحية	وحدات ريفيه	جملة	مستشفيات قرويه	مجموعات صحيه
القاهره	—	٤	١	٥	—	١٤
الاسكندريه	—	٢	١٣	١٥	—	٢٥
بور سعيد	—	—	٢	٢	—	—
السويس	—	—	٦	٦	—	—
الاسماعيلية	—	٣	١٣	١٦	—	١٥
دمياط	٢	١٣	٢٨	٤٣	٣٤	١٥٢
الدقهليه	٢	٧٧	١٥٠	٢٢٩	٤٠	٨٠٤
الشرقيه	١	٥٩	١٥٦	٢١٦	٣٠	٧٢٠
القليوبيه	١	٢٥	٧٤	١٠٠	٢٠	٥٠٦
كفر الشيخ	١	٢٩	٩٥	١٢٥	٢٠	٢٩٢
الغربيه	٢	٣٨	١٢٠	١٦٠	٢٨	٥٩٠
المنوفيه	٢	٤٩	٩٦	١٤٧	٤٦	٦٠٦
البحيرة	١	٤٥	١٤٣	١٨٩	٢٤	٦٤٠
الجيزة	١	٢٦	٨٨	١١٥	٢٦	٤٣٥
بنى سويف	٢	٢٧	٧٦	١٠٥	٢١	٤٠٤
الفيوم	٣	٢٤	٦٦	٩٣	٦٦	٢٥٤
المنيا	٢	٣٩	١٤٤	١٨٥	٤٠	٦٤٣
أسيوط	١	٣٤	٨٢	١١٧	٢٠	٤٤٦
سوهاج	١	٤٣	١٠٤	١٤٨	٢٠	٥٧٣
قنا	١	٤٦	٩٧	١٤٤	٢٠	٥٦١
أسوان	—	٢٠	٥٨	٧٨	—	٧٦
البحر الاحمر	—	١	٦	٧	—	١٤
الوادى الجديد	—	٣	١٢	١٥	—	٢٨
مطروح	—	٢	١١	١٣	—	٣٠
التحرير	—	—	١٨	١٨	—	—
سيناء	—	٢	٢	٤	—	—
المجموع	٢٣	٦١٦	١٦٦١	٢٢٩٥	٤٥٥	٧٨١٨

المصدر : وزارة الصحة ، الادارة العامه للاحصاء والتقييم .

جدول (٣) : معدلات تغطية السكان وتغطية القرى بالخدمات الصحية في عام ١٩٧٨

المحافظة	جملة الوحدات الصحية	التغطية السكانية		تغطية القرى	
		عدد سكان القرية بالالف	عدد السكان بالالف لكل وحدة مواحده	عدد القرى	عدد القرى لكل وحدة مواحدة
القاهره	٥	—	—	—	—
الاسكندرية	١٥	—	—	—	—
بور سعيد	٢	—	—	—	—
السويس	٦	—	—	—	—
الاسماعيلية	١٦	١٩٤	١٢	٢٦	١٫٦
دمياط	٤٣	٤٣	١٠	٥٢	١٫٢
الدقهلية	٢٢٩	٢١٦٦	٩	٤٤٩	١٫٩
الشرقية	٢١٦	٢١٨٠	١٠	٤٦٧	٢٫٢
القليوبية	١٠٠	١٠٣١	١٠	١٩١	١٫٩
كفر الشيخ	١٢٥	١١٥٩	٩	٢١٥	١٫٧
الغربية	١٦٠	١٥٩٣	١٠	٣١٢	١٫٩
المنوفية	١٤٧	١٤٣٣	١٠	٣١٢	٢٫١
البحيرة	١٨٩	١٩٤٣	١٠	٤٦١	٢٫٤
الجيزة	١١٥	١٠٨٤	٩	١٦٦	١٫٤
بني سويف	١٠٥	٨٦٨	٨	٢٠٠	١٫٩
الفيوم	٩٣	٩٠٠	١٠	١٦١	١٫٧
المنيا	١٨٥	١٦٩٤	٩	٣٤١	١٫٨
اسيوط	١١٧	١٢٧٧	١١	٢٠٧	١٫٨
سوهاج	١٤٨	١٥٨٤	١١	٢٧١	١٫٨
قنا	١٤٤	١٣٧٠	١٠	١٩٦	١٫٣
أسوان	٧٨	٤٠٧	٥	٩٥	١٫٢
البحر الاحمر	٧	٩	١	١٥	٢٫١
الوادى الجديد	١٥	٤٦	٣	—	—
مطروح	١٣	٦٤	٥	١٩	١٫٤
التحرير	١٨	—	—	—	—

المصدر: وزارة الصحة ، الادارة العامه للاحصاء والتقييم .

كذلك يوضح جدول (٣) أن الوحدة الصحية الواحدة تخدم ما بين ألف نسمه (البحر الاحمر) و ١٢ ألف نسمه (الاسماعيلية) وتقدم خدماتها لما بين ٢ر١ قريه (أسوان ودمياط) و ٤ر٢ قرية (البحيرة) فى المتوسط. ومن الجدير بالذكر أن عدد الوحدات الصحية التى لا يوجد بها قسم داخلى أى لا يوجد بها اسرة تمثل نحو ٩٥٪ من الوحدات الصحيه التى انشئت خلال الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٦، كما أنه بينما انخفض عدد السكان لكل وحدة صحيه من ١١٦٠١ فرد فى ١٩٦٦ الى ٩١٩١ فرد فى ١٩٧٦، فان عدد السكان لكل سرير قد ارتفع من ٢٢١١ الى ٢٤٧١ خلال تلك الفترة مما يدل على تدهور الحالة الصحية فى الريف. (١)

٣ ـ الرعاية الاجتماعية :

توجد بالقرى المصرية أنواع مختلفه من الوحدات الاجتماعيه مثل مراكز تنظيم الاسرة وجمعيات تنمية المجتمع وجمعيات الرعاية الاجتماعية ودور الحضانة ومراكز الشباب. وكل تخدم فى مجالها وكثيرا ما تتشابك اعمالها جميعا دونما هدف واضح أو محدد. ولا يوجد فى الوقت الحاضر أية صورة رقمية لعدد تلك الوحدات أو مدى نشاطها. وآخر بيان متوفر فى هذا الشأن يعطى الصورة فى عام ١٩٧٣، وهى معروضة فى الجدول (٤).

(١) انظر : محمد صلاح بسيونى " مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر ـ دراسه نقدية " فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الاول، اكتوبر ١٩٨٠، دار المعارف، القاهرة ص ٥٩.

جدول (٤) : عدد الوحدات العاملة بالخدمة الاجتماعيه فى القرى المصرية وتوزيعها بين المحافظات فى عـــام ١٩٧٣

المحافظة	عـدد الوحدات	مراكـز تنظـيم الاسـره	جمعيات تنميـة المجتمع	جمعيات الرعايـة الاجتماعيه	دور الحضانه	مراكـز شـباب	جملـة
دمـيـاط	٢٢	٣	٣٤	٣	١٩	٤٤	١٢٥
الدقهليـة	٧٩	٥	٣٧٥	٨	٦٩	٣٠٤	٨٤٠
الشرقيـة	٧١	٢٨	١٠٩	٥٥	٧١	٢٠٢	٥٣٦
القليوبيـة	٤٠	١١	٦٥	٣٧	٣٦	١١١	٣٠٠
كفر الشـيخ	٤٣	١٦	٨٩	٣	٤٠	٦٢	٢٥٣
الغربيـة	٥٧	٨	٨٢	١٦	٢٢	غ٠م	١٨٥
المنوفيـة	٧٦	١٨	١١١	٧٠	٧١	١٢٧	٤٧٣
البحـيرة	٦٨	٥	٦٨	٤٣	٤٩	١٢٤	٣٥٧
الجـيزة	٣٨	١٢	٩٤	٢٣	٣٦	٥٥	٢٥٨
بنى سويـف	٣٣	١٦	٧٥	١٠	٣١	٨٨	٢٥٣
الفيـوم	٣٢	١٣	٥٧	٤	١٨	٣٧	١٦١
المنيـا	٥١	٢	٣٠٤	٤٦	٥٠	٧٤	٥٢٧
اسـيوط	٤٦	٨	٤٤	١٣٧	٤٠	غ٠م	٢٧٥
سوهـاج	٥٥	٦	٢٣	١٤	٣٤	٤٠	٢٢٢
قنـا	٥٣	٢	٦٤	٢٠	٣٢	٧٣	٢٤٤
أسـوان	٣٠	١١	٥١	١٨	٥٦	غ٠م	١٦٦
جملـة	٧٩٤	١٦٤	١٦٩٥	٥٠٧	٦٧٤	١٣٤١	٥١٧٥

المصدر : من بيانات الحصر الشامل للمحافظات الذى اجراه جهاز بناء وتنمية القرية فى عام ١٩٧٣ .

ملاحظات: غ٠م = غير متاح .

٤ ـ الاسكـــان :

يمكن تلخيص أهم سمات الوضع الاسكانى فى الريف على النحو التالى :

١ ـ مساكن الاسر الفقيرة هى صورة طبق الاصل للمسكن الريفى من الاف السنين ، حيث تستخدم امكانيات البيئة المحلية كاخشاب الاشجار والطوب اللبن .

٢ ـ مساكن من يمتلكون مساحات صغيرة تكاد تكفى حاجاتهم وتكون من الطوب اللبن مع استخدام الاخشاب الصنعه والقضبان الحديدية واقامة النوافذ .

٣ ـ مساكن القادرين من أبناء الريف وهم من يتكون لديهم فائض يتفاوت بتفاوت المساحات التى يمتلكونها ، حيث تقام المساكن بالطوب الاحمر والاسمنت والاخشاب .

٤ ـ المظهر الخارجى للمساكن يميل الى الخطوط المنحنيه أوالدائرية وأن كان الاتجاه حديثا الى الخطوط المستقيمة والمربعات والمستطيلات ، ويشمل التصميم وجود بابين احدهما لافراد الاسرة ويتكون من ضلفتين والاخر لدخول الماشية وهو من ضلفة واحدة واسعة .

٥ ـ التنظيم الداخلى للمساكن متشابه ، ففى كل مسكن مساحة خالية غير مسقوفه تتوسطه تسمى " وسط الدار " وتقع حولها الحجرات المختلفه وحظيرة الماشية و" الفرن " "والكانون" الذى يستخدم فى طهى الطعام ويوجد داخل الحظيرة أو بجوارها حجره لحفظ اللبن والبيض ، وغالبا ما يستخدم حجرات المسكن لتخزين التبن والقطن والحبوب أو توضع على السطح فى صوامع خاصة على هيئة مخروط له فتحه علوية وأخرى سفليه ، كما تستخدم الاسطح كمكان لتخزين الاحطاب التى تستخدم كوقود . وعموما فان ١٢٪ من المساكن يتكون من حجرة واحدة و ٣٧٪ يتكون من حجرتين و ٢٥٪ يتكون من ثلاث حجرات و ١٥٪ يتكون من أربع حجرات . كذلك فان ثلثى المساكن مكونه من دور واحد والثلث الاخر من دورين .

٦ ـ المسكن ليس هو مكان الايواء الوحيد ، فالحظيرة التى يبنيها القروى فى طرف أرضه تستخدم فى كثير من الاحيان للنوم ، وخصوصا فى أوقات رى المحاصيل ليلا أو لحراسه المحاصيل التى يخشى عليها من السرقة .

٧ ـ ظهرت فى السنوات الاخيرة مساكن حديثه تضارع مساكن المدن ، وقد قام ببنائهـا بعض سكان القرى ممن حققوا أرباحا من التجاره أو من غيرها .

٨ ـ أغلبية مساكن الريف لا يتوفر بها الحد الادنى من المتطلبات الصحية والامنيـة اذ ترتفع الاخطار الصحية والامنيه بمعظم المساكن الريفية نظرا لازدحامها بالافـراد وسوء الاضاءة والتهوية والافتقار الى مصدر للمياه النقية وانعدام المرافق الصحيـة ودورات المياه ووجود حظيرة للمواشى داخل المسكن وتخزين الوقود والحاصـلات الزراعية فوق الاسطح وما ينطوى عليه من اخطار الحريق .

٩ ـ أن نحو ٦٠٪ من المساكن الريفية يحتاج الى ازالة لعدم صلاحيتها ، ونحو ٢٧٪ يحتاج الى تعديل واصلاح شامل ونحو ١٣٪ يحتاج الى اصلاح جزئى .

١٠ ـ تشير الاحصاءات الى أن متوسط عدد الغرف فى المسكن الريفى تزيد قليلا عـن نظيرتها فى الحضر (٢ر٨ غرفة فى الريف مقابل ٢ر٥ غرفة فى الحضر) . وبرغم ارتفـاع متوسط عدد افراد الاسرة فى الريف عن الحضر (٢ر٥ و ١ر٥ على التوالى) فـان زيادة عدد الغرف لكل مسكن بالريف عن الحضر تؤدى الى انخفاض معدل التزاحـم فى الريف عن الحضر (١ر٨ فرد فى الريف مقابل فردين فى الحضر) (١) . غير أن هذه المتوسطات تخفى حقيقة أن معدل التزاحم فى مساكن فقراء الريف أعلى كثيرا عنه فـى مساكن اغنياء الريف ، اذ يبلغ المعدل ٢ر٥ للفقراء و ١ر٥ للاغنياء . (٢)

١١ ـ فيما يتعلق بتوفر المياه الصالحه للشرب لسكان الريف ، فانه طبقا لاحصاء الشـئون البلدية عام ١٩٧٤ والصادر فى سبتمبر ١٩٧٨ ، يقدر اجمالى عدد القرى التى بهـا عمليات لتنقية المياه بنحو ٣٢٣٧ قرية ، وقدرت كمية المياه المنتجه فيها بنحـو ٤ر٩٨ مليون م^3 . أى أن نصيب الفرد الريفى أقل من ٥م^3 سنويا وهى كمية صغـيره جدا اذا ما قورنت بالاحتياجات الضرورية للانسان من المياه . وطبقا لتعداد السكان والاسكان فى عام ١٩٧٦ اتضح أن اكثر من ثلث الريف لا يحصلون على المياه النقيـة

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية للاقاليم ١٩٧٨

(٢) انظر : محيا زيتون " مشكلة الاسكان فى مصر واتجاهات تطورها فى المستقبل" بحث مقدم للمؤتمـر الخامس للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٨٠ ص ٠١٧

(٣٦ر٣٪) ، بينما يحصل اكثر من نصف السكان فى الريف ٢ر٥٨٪ على حاجتهم من المياه النقيه من خارج المسكن بما ينطوى عليه ذلك من احتمال تلوثها اثناء النقل . وعموما لا تزيد نسبة من يحصلون على المياه النقية فى الريف من داخل المسكن أو المبنى عن ٥ر٥ ٪ . وقد اوضحت بيانات العينة أن ٧ر٩ ٪ من أسر العينه يحصلون على المياه النقية من حنفية داخلية سواء كانت داخل المسكن أو داخل المبنى وأن ٣ر٣٩٪ من الاسر تحصل على المياه النقية من حنفية عمومية ، بينما يحصل الباقى على المياه من مصادر مختلفه كالترع والابار والطلمبات .

١٢ ـ فيما يتعلق باضاءة المسكن الريفى ، تقدر الطاقة الكهربائية المستهلكة بالريف بنحو ٣ر١٥٥ مليون ك.و.س . منها ٤ر١٥٣ مليون ك.و.س. للانارة العامه بالشوارع و ٣ر١ مليون ك.و.س. فقط لانارة المنازل والمحلات . وتبلغ نسبه المنازل الريفية المضاءة بالكهرباء ٦ر١٨٪ من اجمالى المنازل الريفية مقابل ٧٧٪ فى الحضر وفقا لتعداد ١٩٧٦ . وقد بلغ عدد القرى التى تم امدادها بالتيار الكهربائى حتى عام ١٩٧٩ نحو ٣٦٢٣ قرية أى ما يقرب من ٧٠٪ من جملة عدد القرى . وقد أوضحت بيانات العينه أن نحو ٧٠٪ من أسر العينه تستخدم " لمبه الجاز " كمصدر للاضاءة وأن نحو ٢٨٪ تستخدم الكهرباء .

١٣ ـ فيما يتعلق بالوقود أوضحت بيانات العينه أن نحو ٥٢٪ من الاسر مازالت تعتمد على " الكانون "ونحو٨ر٤٥٪ يعتمد على " وابور الجاز " بينما لم تتعد نسبة الاسر التى تستخدم مواقد البوتاجاز ٢ر٢ ٪ من جملة الاسر الريفية .

١٤ ـ فيما يتعلق بنوع حيازة السكن ، أوضحت بيانات العينة أن نحو٨٧٪ من الاسر تسكن فى مساكن تمتلكها ، بينما يقطن نحو ٧٪ من الاسر فى مساكن مستأجره ، والباقى (٦٪) يعتمدون على نظام المشاركة فى المسكن . وعموما فان ظاهرة تملك المساكن اكثر شيوعا فى الريف عنها فى الحضر .

وبرغم تردى الاوضاع السكنيه فى الريف ، فان مشكلة الاسكان الريفى لا تحظى باهتمام ، اذ يغلب اعتبار مشكلة الاسكان فى مصر على انها مشكلة خاصة بالمناطق الحضرية .

٥ ـ النقل والمواصلات :

٥ ـ ١ الطـــرق :

يقدر اجمالى اطوال الطرق العامه فى مصر بنحو ٢٢٣٤٥ كيلو مـــــترا منها ٨٦٣١ كيلو مـــترا مرصوفا بنسـبة ٣٨ر٦٪ ، ١٣٧١٤ كيلو مـــــترا طرق ترابيه تمثل ٦١ر٤٪ من اجمالى اطوال الطرق . ونظرا لان الطرق المرصوفـه هى الطرق الرئيسية التى تربط بين المدن الهامه سواء كانت عواصم محافظات أو مراكز وتستفيد منها بعض القرى بحكم موقعها ، فان هذا يعنى أن شبكة الطرق الـــتى تربط القرى ببعضها أو التى تربط القرى بالمدن هى طرق ترابيه فى معظم الاحيـان ، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من خسائر فى الانتاج والتسويق ، بالاضافة الى تأخـــر اداء الخدمات فى القرية .

٥ ـ ٢ وسائل الانتقال :

اوضحت بيانات العينة أن نحو ١٦ ٪ من سكان الريف يذهبون الى " البندر " أما مشيا على الاقدام (٨٪) واما باستخدام الدواب (٧ر٧٪)وقد بلغت نسبة مـــن يستخدمون المواصلات العادية نحو ٦٠٪ ، فى حين لم يمكن تحديد وسيلة الانتقـال بالنسبة لنحو ٢٣٪ من افراد العينه . ويرجع ارتفاع نسبة من يستخدمون وسائل بدائيه فى الانتقال أما الى عدم توفر وسائل الانتقال الاخرى فى المنطقة أو الى ضعف امكاناتهم المادية أو الى سوء حالة الطرق أو الى هذه الاسباب مجتمعة . ومن الاهمية بمكـــان الاشارة الى ما أوضحته العينه من أن هناك اسبابا هامه تدعو أهل القرى للانتقـــال الى المدن . وعموما بلغت نسبة من يتردد من سكان الريف الى المدن نحو ٧٦٪ .

٥ ـ ٣ المواصلات :

تتمثل المواصلات فى خدمات البريد والبرق والتليفون ، وقد قدر اجمالى عدد وحدات الخدمات البريدية فى الريف المصرى فى سنة ١٩٧٤ بنحو ٥٤١٥ مكتب بريد ، موزعة على النحو المبين فى جدول (٥) .

جدول (٥) : الخدمات البريدية فى الريف

البيان	عدد	%
مكاتب حكومية :		
مكتب درجه أولى	ـ	ـ
مكتب درجة ثانية	٦	٠ر١
مكاتب درجة ثالثة	١٠٠٩	١٨ر٦
مكاتب بالانابة	٣٠	٠ر٦
خطوط طوافة	١٦٩٩	٣١ر٤
جملة المكاتب الحكومية	٢٧٤٤	٥٠ر٧
مكاتب أهلية :		
وكالات بريدية	٧٣	١ر٣
مكاتب أهلية	٢٥٩٨	٤٨ر٠
جملة المكاتب الأهلية	٢٦٧١	٤٩ر٣
اجمالى	٥٤١٥	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، احصاء الخدمات البريدية فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٤ ، يونيو ١٩٧٧ .

ويتضح من الجدول (٥) أن المكاتب الحكومية لا تمثل سوى نصف عدد المكاتب بينما يتمثل النصف الاخر فى المكاتب الاهلية . وبمقارنة عدد المكاتب البريدية بعدد القرى فى مصر ، يتضح أن كل قرية يخدمها فى المتوسط ٣ر١ مكتب بريد (حكومى أو اهلى) أما بالنسبة لمكاتب التليفونات والتلغراف فى قرى مصر ، فيقدر عددها بنحو ١٨٨٢ مكتبا موزعة ما بين ١٨٧٨ مكتبا مشتركا للتليفون والتلغراف ، ٢ مكتب تليفون ، ٧ مكتب تلغراف.(١) وهذا يعنى أن هناك نحو ٢٤٠٠ قرية فى مصر محرومة تماما من أية خدمة تليفونية أو تلغرافية(٢)

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية للاقاليم ١٩٧٨.

(٢) للمزيد من المعلومات حول وسائل الاتصال فى الريف يمكن الرجوع الى الدراسات الصادرة عن مشروع بحث الاحتياجات الاتصالية من أجل التنمية الريفية فى مصر ضمن برنامج التخطيط التكنولوجى الذى تشرف عليه جامعة القاهرة بالاشتراك مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا .

الفصل الرابع

الواقع التنظيمى والادارى والمالى للقرية المصرية

تمهيـــد :

يهدف هذا الفصل الى التعريف ببعض النواحى التنظيمية والادارية والماليه فى الريـــف المصرى • وسوف نبدأ بعرض موجز لما نص عليه قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بالمجالس الشعبيه والتنفيذية فى القرى • ثم نوضح اختصاصات الوحدات المحلية القروية • يلـــى ذلك عرض لعلاقة الوحدات المحلية القروية بالمستويات التنظيمية الاعلى ، ثم نبذة عن نظام العمـــد والمشايخ فى القرية المصرية • وأخيرا نختتم هذا الفصل بعرض للموارد المالية المتاحه للقرية المصرية•

١ ـ المجالس الشعبية والتنفيذية بالقرى

تعتبر القرية احدى وحدات الحكم المحلى التى يتم انشاؤها وتحديد نطاقهـــا والغاؤها بقرار من المحافظ ، وذلك بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظـــة المختصة ومجلس المحافظين • ويجوز أن يشمل نطاق الوحدة المحلية القروية مجموعة مـــن القرى المتجاورة •

نص قانون الحكم المحلى لعام ١٩٧٩ فى المادة ٦٦ من الباب السادس على أن يشكل فى كل قرية مجلس شعبى محلى من ستة عشر عضوا بالاضافة الى عضو عن المرأة • على أنـــه اذا كان نطاق الوحده المحلية يشمل مجموعه من القرى المتجاوره ، تمثل القرية التى فيها مقـــر المجلس باربعة أعضاء على الاقل وباقى القرى بعضو واحد على الاقل لكل منها • ولا يجـــوز فى جميع الاحوال أن يقل عدد أعضاء المجلس عن سته عشر عضوا ، وذلك طبقا للقواعد الـــتى تحددها اللائحه التنفيذية لقانون الحكم المحلى • وينتخب المجلس الشعبى المحلى مـــن بين أعضائه رئيسا ووكيلا له وذلك فى أول اجتماع لدور الانعقاد العادى على أن يكون احدهما على الاقل من العمال والفلاحين •

ويتولى المجلس الشعبى المحلى للقرية فى نطاق السياسة العامه للمركز الرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى نطاقه ويختص فى حدود القوانين واللوائح بما يأتى :ـ

- اقتراح خطة تنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا .
- اقتراح مشروع الموازنه ، واقرار مشروع الحساب الختامى .
- اقتراح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود والامكانيات الذاتيه فى نطاق القرية لرفع مستواها .
- العمل على نشر الوعى الزراعى بما يحقق تحسين وتنويع الانتاج الزراعى .
- العمل على محو الامية وتنظيم الاسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية .
- اقتراح انشاء مختلف المرافق العامه بالقريه .

وتخضع المجالس الشعبيه المحلية للقرى للاحكام العامه التاليـة :

- مدة المجلس الشعبى المحلى بالقرية أربع سنوات ميلادية ، تبدأ من تاريـخ أول اجتماع له ، ويجرى الانتخاب لتجديده خلال الستين يوما السابقه على انتهـاء مدته .
- يضع كل مجلس شعبى محلى قروى لائحة داخلية لتنظيم سير العمل به ، وكيفيـة ممارسته لوظائفه ، ويعتمد المجلس الشعبى المحلى للمحافظة اللوائح الداخليـة للمجالس الشعبية المحلية القروية فى نطاق المحافظة .
- لا يجوز لافراد القوات المسلحة أو الشرطة أو اعضاء الهيئات القضائية الترشيـح للعضوية بالمجالس الشعبية المحلية القروية قبل تقديم استقالتهم من وظائفهم . كما لا يجوز للعمد أو المشايخ أو رؤساء الوحدات المحلية القروية أو رؤساء الاجهـزة التنفيذية فى نطاق هذه الوحدات ، الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحليـة القروية التى تدخل فى نطاق اختصاص وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها .

- لاعضاء المجلس الشعبى القروى حق توجيه الاسئلة لرؤساء الوحدات المحلية المختصين ولرؤساء الاجهزة التنفيذية المحلية ورؤساء الهيئات العاملة فى نطاق الوحدة المحلية .

وبمقتضى المادة ٧٢ من هذا القانون فانه يكون لكل قرية رئيس تكون له سلطات رئيس المصلحه فى المسائل المالية والاداريه بالنسبة لاجهزة وموازنة القرية . كما تضمنت المادة ٧٣ من القانون قواعد تشكيل المجلس التنفيذى بالقرية بأن يشكل بكل قرية مجلس تنفيذى برئاسة رئيس القرية وعضوية كل من :

- رؤساء الاجهزة التنفيذية بدائرة القرية الذين تحددهم اللائحه التنفيذية وهم : التعليم ـ الشئون الاجتماعية ـ الصحه ـ الزراعه ـ الاسكان ـ الداخلية .
- سكرتير القرية ويكون أمينا للمجلس .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الاقل كل أسبوعين فى المكان الذى يحدده ، وفى حالة غياب الرئيس يحل محله اقدم رؤساء الاجهزة التنفيذية بالقرية .

ويختص المجلس التنفيذى بمعاونة رئيس القرية فى وضع الخطط الادارية والمالية اللازمة لشئون القرية ، ويقوم بتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الشعبى المحلى للقرية ، كما يقوم بدراسة وبحث ما يحيله اليه المجلس الشعبى أو رئيس القرية من موضوعات ، ويتولى المجلس التنفيذى للقرية بوجه خاص ما يأتى :

- مراقبة تحصيل موارد القرية أيا كان نوعها .
- مساعدة المرافق والمنشآت والاجهزة المحلية .
- وضع القواعد التى تكفل حسن سير العمل بالاجهزة الادارية والتنفيذية بالقرية .
- بحث احتياجات القرية من المرافق والخدمات والمشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعيه والعمرانيه للقرية .

٢ ـ اختصاصات الوحدات المحلية فى القرية :

نصت اللائحه التنفيذية لقانون الحكم المحلى لعام ١٩٧٩ على أن تتولى وحدات الحكم المحلى فى نطاق السياسه العامه للدولة ، ادارة جميع المرافق العامه الواقعة فى دائرتها وذلك فيما عدا ما يعتبر بقرار من رئيس مجلس الوزراء مرفقا قوميا . كما تتولى مباشرة جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح وفيما يلى المرافق التى تتولاها الوحدات المحلية القروية :

٢ ـ ١ التعليم :

تتولى الوحدات المحلية للقرى انشاء وتجهيز وادارة المدارس الاعدادية والابتدائية التى تخدم دائرة الوحدة ولكل وحدة فى سبيل ذلك مباشرة ما يلى :

- تحديد موقع المدارس وتوزيع وفتح الفصول اللازمه للتوسع فى التعليم فى اطار الخطة المقرره .
- الترخيص بانشاء مدارس وفصول خاصة وتحديد مسئوليتها فى ضوء السياسة العامه للتعليم ومنح الاعانات المستحقة لكل مرتبه منها . على أن تعتبر من المدارس الخاصة دور الحضانه التابعه والملحقة بالمدارس .
- الاشراف على تطبيق المناهج المقررة وتقديم الاقتراحات الخاصة بتعديلاتها وفقا لما يسفر عنه التطبيق وما تقتضيه البيئه المحليه .
- تحديد مواقيت الجدول المدرسى بما لا يتعارض مع الساعات المقررة فى الخطة الدراسية .
- انشاء وتجهيز وادارة المكتبات والاندية الرياضية المدرسية .
- تحديد مواعيد الاجازات المدرسية طبقا للظروف المحلية مع مراعاة مدة السنه الدراسية المقررة .
- دراسة واعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الامية وتعليم الكبار وتنفيذها .

- الاشراف على امتحانات النقل فى المدارس وفى المواعيد التى تحددها المحافظة على أن تشرف المحافظة على امتحانات الشهاده الابتدائية والشهاده الاعدادية ٠
- تدبير وتنظيم وسائل التغذية للتلاميذ ٠

٢ـ ٢ الشئون الصحيـة :

تباشر الوحدات المحلية للقرى الشئون الصحية والطبيه وانشاء وتجهيز وادارة الوحدات الطبيه ما عدا الوحدات النموذجية أو المعدة منها لاغراض البحث أو التدريب أو الانتاج التى تتبع وزارة الصحة مباشرة ٠ وتحدد دائرة اختصاصات القرى على النحو الاتى :ـ

- المجموعات الصحية والوحدات الريفية ٠
- وحدات علاج الامراض المتوطنه ٠
- وحدات رعاية الامومه والطفولة ٠
- وحدات رعاية تنظيم الاسرة ٠

٢ـ ٣ الاسكان والمرافق :

تباشر الوحدات المحلية للقرى فى مجال الاسكان والمرافق الامور الاتية :

- المحافظة على املاك الدولة العامه والخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعديات عليها ٠
- فحص ومواجهة واعتماد الاجراءات الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها وتكون القرارات الصادرة من الوحدات المحلية للقرى فى هذا الشأن نهائية اذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد أو الضوائع ٥٠٠٠ جنيه ٠
- تنفيذ قواعد الانتفاع المؤقت بالاراضى الفضاء المملوكه للحكومه ٠

٢ ـ ٤ الشئون الاجتماعية :

تباشر الوحدات المحلية للقرى بالنسبه للشئون الاجتماعية الاختصاصات التاليـــة :

- ابداء الرأى فى شهر الجمعيات واعانتها وحلها ودمجها ومنحها تراخيص جمع المال وابداء الملاحظات على اجتماعات مجلس الادارة والقيام بزيـــارة الجمعيات للتوجيه وحضور اجتماعات مجلس الادارة والجمعيات العموميـــة والاشراف على انشطة الجمعيات التى يقتصر نشاطها على نطاق الوحدة ، وتوجيه الجمعيات الى ما يحقق اهدافها فى ميدان تنمية المجتمع ورعايـــة افراده .
- بحث طلبات المعاشات والمساعدات ، ومساعدات المقاتلين والعاملـــين السابقين واقتراح الصرف وتقدير قيمته أوالرفض ، واجراءات التتبع واقـــتراح القطع أو التعديل واقتراح مشروعات الدفعة الواحدة وبحث المعاشـــات الاستثنائية وحالات الاسر المنتجه وحالات الاسر التى يراد اعادة توطينهـــا ، والاشتراك فى بحث حالات الاغاثه وحالات المعوقين وعقد الندوات لتوعيـــة المهجـــرين والاسر التى اعيد توطينها ، وتنفيذ البرامج الموضوعه لرعاية اصحاب المعاشات والمساعدات واسر المقاتلين والمهجرين والمعوقين واســـر الشهداء والصابين .
- تنفيذ خطة التوجيه الاسرية وتحويل الاحالات الى مكاتب التوجيه الاسريـــة ووضع خطة عمل الرائدة الريفية واقتراح الخدمات الجديدة اللازمة فى مجـــال الاسر ومتابعة اطفال الاسر البديلة وخريجى المؤسسات الايوائية .
- تسجيل نشاط المكلفين واعداد التقارير الدورية والنهائية عنهم .

- اجراء البحوث الميدانية والمسوح الاجتماعية التى تكلف بها أو الاشتراك فيها واعداد الاحصائيات عن نشاط الوحدة ٠
- اقتراح المشروعات الاجتماعية التى تحتاجها المجتمعات المحلية ٠

٢ ـ ٥ الشئون الزراعية :

تتولى الوحدات المحلية كل فى حدود اختصاصها طبقا للسياسة الزراعية والتركيب المحصولى الشئون الزراعية التالية :

- تنظيم الخدمات الزراعية والبيطرية وانشاء خدمات جديدة ٠
- تجميع الحيازات وتنفيذ نظام الدورة الزراعية وتنفيذ نظام البطاقة الزراعية واستخدامها ٠
- تنفيذ برامج مقاومة الآفات الزراعيه ٠
- العمل على توفير الالات الزراعيه للجمعيات التعاونيه وتنظيم تشغيل الالات الميكانيكية الزراعية ٠
- الارشاد الزراعى ومراقبة المشاتل المحلية ٠
- مراقبة الاتجار فى البذور وتنفيذ الحجر الزراعى الداخلى ٠
- تنمية الثروة الخشبية ٠
- جمع الاحصاءات الزراعية والحيوانية ٠
- توزيع كميات الاعلاف الحيوانيه ٠
- الاعمال الفنيه الخاصة بالمجازر والكشف على اللحوم ٠
- تنمية الثروة المائية فى الانتاج والتسويق ٠
- الاشراف على نشاط بنك القرية بدائرتها وعلى الجمعيات التعاونية الزراعية والثروة المائية ٠

٢ ـ ٦ الشئون الاقتصاديـة :

تباشر المحافظات بالاشتراك مع الوحدات المحلية الاخرى الشئون الاقتصاديه الاتيـة :

- اقتراح المشروعات الخاصة بتنمية المجتمع اقتصاديا واقتراح مصادر تمويلهـا الداخليه والخارجية ٠
- تشجيع استغلال مصادر الثروة المائيـة ٠
- اقامة المعارض المحلية وتنظيمها ٠

٢ ـ ٧ بناء وتنميـة القريـة :

تباشر المحافظات والمراكز والقرى كل فى حدود اختصاصها وطبقا لامكانيـات كل منهـا وعلى اساس السياسة التى يضعهـا جهاز بناء وتنمية القرية الامور الاتية :

- تقويم الامكانات المحلية فى القرى فى نطاق المحافظة وتحديد متطلبات دعمهـا
- تنفيذ ومتابعة مشروعات بناء وتنمية القرية المصرية ٠
- اقتراح الدراسات والبحوث المتعلقة بهذه المشروعات من النواحى الاقتصاديـة والاجتماعية والعمرانيـة ٠
- اقتراح البرامج التدريبية اللازمة للعاملين فى مجالات تنمية القريـة ٠

٣ ـ العلاقات بين المستويات التنظيمية المختلفـة :

يتحدد دور الاجهزة المركزية خارج القرية فى ممارسة عمليات المتابعة والرقابة علـى نتائج اعمال المجلس التنفيذى للوحدة المحلية للقرية ، ومدى نجاحه فى تنفيذ الخـطط والبرامج التى تدخل فى اختصاصه ، كما تقوم هذه الاجهزة المركزية بابلاغ المجلس التنفيـذى للقرية بالاستراتيجيات والسياسات والاهداف العامه التى تضعهـا الدولة والتى يتعين عليـه مراعاتها عند اعداد مقترح الخطط والبرامج الخاصه به ٠

ولعل من المفيد فى هذا المجال أن نتعرض بشىء من التفصيل لما تضمنه قانون الحكم المحلى الجديد بشأن اختصاصات المحافظين وهيئات التخطيط الاقليمى باعتبارها جميعا تمثل مستويات عليا بالنسبة للوحدة المحلية للقرية .

٣ - ١ اختصاصات المحافظين :

نص القانون على أن يتولى المحافظ بالنسبه لجميع المرافق العامه التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء طبقا للوائح ، بالاضافة الى سلطة وزير المالية المنصوص عليها فى اللوائح ، وبذلك فقد اصبحت للمحافظين فى هذا الشأن اختصاصات اصليه لكفالة تمكينهم من حل المشاكل جميعا محليا . كما نص القانون على مسئولية المحافظ عن كفالة الامن الغذائى بالمحافظة كما كفل له أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة العامه والخاصه وازالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الادارى .

كما نص القانون على اختصاص المحافظ بعديد من الاختصاصات التى كان يتولاها وزير الحكم المحلى ومنها تحديد سعر الضريبه الاضافيه على ضريبة القيم المنقولة والضريبة الاضافية على ضريبة الاطيان فى المحافظة ، وتنظيم حساب الخدمات والتنمية بالمحافظة والمراكز والمدن والقرى وتحديد نطاق المناطق الصناعية بالمحافظة وانشاء لجان للخدمات بها وتشكيل هذه اللجان والموافقه على تصرف المجالس الشعبيه المحلية للمراكز والمدن وبالمجان فى اموالها أوتأجيرها بايجار اسمى .

٣ ـ ٢ مجلس المحافظين :

الغيت اللجنه الوزارية للحكم المحلى ، واستبدل بها مجلس المحافظين ، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء وجميع المحافظين بما يسمح لهم جميعا مناقشة الامور الهامه المتعلقة بنظام الحكم المحلى . وتناول القانون اختصاصات مجلس المحافظين على وجه التفصيل ومنها تقييم آداء المحافظات لاعمالها ، ومدى تحقيقها للاهداف المقررة والتنسيق بين المحافظات والوزارات ، وكذلك الموافقة على مشروعات موازنات الاقاليم الاقتصادية والمحافظات ، والموافقة على اقتراح فرض الضرائب المحلية وتعديلها أوتقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أوالغائها ، والموافقة على التصرف بالمجان فى اموال الوحدات المحلية فيما يجاوز اختصاصها ، وتجاوز النسبة المقررة قانونا لحدود المديونية والقروض التى تجريها ، وتحديد سعر الضريبة الاضافيه على ضريبة القيم المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية فيما يزيد على النسبة المقررة قانونا للوحدات المحلية .

٣ ـ ٣ الاقاليم الاقتصادية وهيئات التخطيط الاقليمى :

وتضمن القانون النصوص الخاصة بالاقاليم الاقتصادية التى سبق أن صدر بها قرار جمهورى بحيثتصبح ضمن قانون الحكم المحلى الجديد ، مع توضيح مسئوليات الاقاليم الاقتصادية للتخطيط واختصاصها وعلاقاتها بالمحافظات ومجلس المحافظين ووزارة التخطيط .

نظام العمد والمشايخ :

يعتبر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن العمد والمشايخ ، هو احدث التشريعات التى صدرت فى هذا الخصوص ، وقد نص فى مادته الاولى على أن يكون لكل قرية عمدة ، ولوزير الداخلية الغاء وظيفة العمدة من أية قريةبها نقطة شرطة ، وله أن يعيدها

بقرار يصدره . ولمدير الامن بالمحافظة أن يحيل بصفة مؤقته أعمال وظيفة عمدة قريـــة مـا الى عمدة قرية أخرى . كما نصت مادته الثانية على أنه يجوز تقسيم القرية الى حصـــص ، وتنشأ الحصة أوتلغى أوتضاف الى حصة أخرى فى القرية ذاتها بقرار من لجنة العمـــــد والمشايخ بعد اعتماد وزير الداخلية ، وللجنه المشار اليها أن تعتبر القرية أوالكفـــر أو النزله أو النجع حصة أو حصصا فى القرية . ويكون لكل حصة شيخ منها ، كما يكون لهـــا قائمة تقيد بها سنويا اسماء سكانها المقيدين بجداول انتخاب القرية .

وحددت المادة ٢٠ من القانون اختصاصات وظيفة العمد والمشايخ فنصت علـــى " عمدة القرية ومشايخها مكلفين بالمحافظة على الامن فيها وعليهم فى دائرة عملهم مراعـــاة احكام القوانين واللوائح ، واتباع الاوامر التى تبلغ اليهم من جهات الادارة . كما نـــص القانون على أنه يجب على كل من العمدة والشيخ أن يقيم فى القرية المعين بها ، واذا كانـــت القرية مكونه من عدة عزب أوكفور أو نجوع فعلية أن يقيم فى العزبه أوالكفر أو النجع المعتبر مقر للعمودية ما لم يقرر مدير الامـــن غير ذلك مراعاة لصالح الامن أو سهولة المواصلات .

وهكذا يتضح أن وظيفة العمدة أوالشيخ تعتبر من الوجهة العملية احدى عناصـــر السلطة الادارية داخل القريه ، وهى وأن كانت تقلصت بعض الشىء بعد ظهور قانـــون الحكم المحلى الا أنها مازالت تمارس دورها فى القرى والنجوع بالذات فى مجال المحافظـــة على الامن وتنفيذ تعليمات الادارة .

٥ - الموارد المالية للقرية المصرية والمعاملات المالية مع المؤسسات المصرفية :

٥ - ١ الموارد الماليـة :

تتمثل الموارد المالية للقرية فى ٧٥٪ من حصيلة الضريبة الاصلية والاضافيـة المقررة على الاطيان ، وضريبة الملاهى وايرادات أموال القرية التى تقوم بادارتهـا ، وما يخصصه المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من موارد ، لصالح القرية بالاضافة الى

الاعانات والقروض والتبرعات ٠

كما نص قانون الحكم المحلى على أن ينشأ بكل قرية حساب خاص للخدمات والتنمية الاجتماعية تتكون موارده من حصيلة الرسوم المفروضة فى نطاق القرية وأموال المشروعات التى تدار فى القرية ومقابل تملك المبانى وتأجيرها وحصة الخدمات الاجتماعيه من أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية بالاضافة الى التبرعات والاعانات والهبات والوصايا على أن تستخدم موارد هذا الحساب فى تمويل المشروعات الانتاجيه ومشروعات الجهود الذاتيه واستكمال المشروعات الوارده فى الخطه العامه ورفع مستوى اداء الخدمات المحليـة ٠

٥ ـ ٢ المعاملات الماليـة :

لم يعتمد الفلاح وهو العنصر الغالب على سكان القرية المصرية على التعامل مع البنوك الا منذ ما يقرب من حوالى خمسين عاما عندما أنشىء بنك التسليف الزراعى فى بداية الثلاثينات من هذا القرن لاقراض الزراع بما يحتاجون اليه من قروض نقديـة وعينية لزراعة أراضيهم ٠ وبسبب شروط الرهن العقارى التى كان يفرضها هذا البنك ضمانا لاسترداد القروض التى يقدمها للزراع فقد ظل التعامل مع هذا البنك حتى بداية الخمسينات محصورا فى ملاك الاراضى الزراعية الذين يستطيعون تقديم الرهن العقارى المطلوب لضمان القروض التى يحصلون عليها ٠ وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن توسيع نطاق تعامل الفلاحين مع البنوك عن طريق تعاملهم مع البنوك التجاريـة نظرا لعدم ممارسة هذه البنوك للاقراض المتعلق بالانتاج الزراعى وهو المجال الوحيد لتعامل الزراع مع البنوك بصفة عامة ٠ ومن ناحية أخرى فان نظام التأمين فى مصر لا يسمح بالتأمين على الانتاج الزراعى ومن ثم فانه لا مجال لتعامل الزراع مع هذه الشركات ٠

ولعله من الجدير بالملاحظة هنا أن تعامل الزراع مع بنوك القرى وهى الوحدات القاعدية لبنوك التنمية والائتمان الزراعى لا يعنى تمتعهم بوعى مصرفى بقدر ما يعنى اضطرارهم الى اللجوء الى هذه البنوك للحصول على احتياجاتهم من الاسمدة الكيماوئية بصفة خاصة نظرا لاحتكار هذه البنوك لتوريدها . وفى هذا الصدد فان دور بنك القرية لا يخرج عن كونه امتدادا لدور الجمعية التعاونية الزراعية التى حل محلها كمؤسسة للتعامل مع الزراع فى مجال القروض الزراعية بصفة أساسية وهذه الحقيقة تعكس ارتفاع نسبة من يتعاملون مع بنوك القرى من الحائزين لاراضى زراعية اذ تبلغ نحو ٩٧ر٧٪ كما ظهرت من نتائج العينة . أما الذين لا يتعاملون مع هذه البنوك بمعنى انهم لا يقترضون منها فهم ينتمون الى احد فريقين فريق لا يرغب الاقتراض بفوائد لبواعث دينية ويفضلون الحصول منه على احتياجاتهم من مستلزمات الانتاج الزراعى بشرائها نقدا ، وفريق أوقف البنك نفسه التعامل معه لتأخره فى سداد القروض التى سبق حصوله عليها منه وعدم التزامه بمواعيد الدفع .

ونظرا لتداخل زمامات القرى المختلفه من الاراضى الزراعية ولربط التعامل مع بنوك القرى بالزمام الذى تقع فيه أرض الحائز فانه كثيرا ما يلاحظ تعامل الحائزين مع بنوك قرى خارج القرى التى يعيشون فيها وتزداد هذه الظاهرة كلما ازدادت درجة تداخل الزمامات .

ولما كان المشتغلون بالزراعه هم غالبية سكان القرية المصرية ولكنهم ليسوا جميع سكانها فانه لا ينبغى النظر الى تعامل سكان القرية مع البنوك والمؤسسات المصرفيه من خلال المشتغلين بالزراعه وحدهم فمن الامور التى لا شك فيها أن اصحاب الاعمال فى القرية من غير المشتغلين بالزراعه يميلون الى التعامل مع البنوك بحكم طبيعة اعمالهم اكثر من الزراع ، كما أنه يعتقد أيضا بوجود وعى ادخارى مصحوب بميل للتعامل مع البنوك أو صناديق التوفير لدى المشتغلين بالانشطة غير الزراعية

فى القرية وخاصة المشتغلين منهم بالخدمات ، ولعل هذا يفسر تعامل حوالى ٣ر٤ ٪ من أرباب الاسر فى القرية مع البنوك وصناديق التوفير كما يتضح من نتائج العينه . ومن المعتقد انه لا يكاد يوجد بين هؤلاء أحد ممن يعملون بالزراعة نظرا للانخفاض الشديد فى المتوسط السنوى لدخل القسم الاعظم منهم ، من ناحية ، ولميل من تزيد دخولهم عن انفاقهم الاستهلاكى الى استثمار فوائض دخولهم فى شراء أراضى زراعيه أو ماشيه أو آلات زراعية أو حتى الى اكتناز هذه الفوائض.

الفصل الخامس

الاعتبارات الاساسية لتطوير وتنمية القرية المصرية

تمهيـــد :

لم تصبح تنمية القرية مسألة ضرورية وحيوية لدفع عجلة التنمية للاقتصاد القومـــى لاستغلال طاقة انتاجية معطلة ـ القرية ـ فقط ولكن لكونها عملية اجتماعية من الطـــراز الاول على الاقل لسد فجوة التخلف التى أخذت فى الاتساع بين ريف وحضر مصـــــر • فتنمية القرية بأى مقياس من المقاييس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسيـــــة عملية تحدى لواقع صعب معقد ومتعدد الجوانب والاتجاهات • فهى معقدة ، لانـــه لايوجد عنصر واحد أو اثنين من عوامل التنمية يمكن أن يقال انه تم تجاهله أو تجاهلهمـا ومن ثم وجودهما سيدفع عملية التنمية ، كما أنه ليس هناك جهة أو مؤسسة واحدة قـادرة أو تستطيع تحمل أعباء عملية التنمية بالقرية المصرية •

وهى أيضا متعددة الجوانب لان المشكلة ليست مرتبطة بالنواحى الاجتماعيـــــة أو الاقتصادية أو السياسية كل على حده ، ولكنها مشكلة مرتبطة بكل هذه المشاكـــل بالاضافة الى مايكتنفها من عنصر نفسى واتجاهات متوارثه نابعة من أعماق الشعب وتاريخه •

ولهذا فانه نتيجة للخوف من الخوض فى متاهات هذا الموضوع الصعب خصص هـــذا الفصل من الدراسة لوضع بعض الاعتبارات والمبادىء الاساسية لتنمية القرية المصرية لتكـــون احدى المؤشرات الضرورية عند وضع بعض السياسات التى نرى أهميتها لتنميتها • ويفيـــد وضع هذه الاعتبارات أيضا عند وضع التوازن بين الاهداف بالامكانيات المتاحة حتى لايكـــون هناك اسراف فى التفاؤل والامل وحتى لايحدث احباط فى المراحل التالية من عمليـــات التنمية ، ويمكن تقسيم تلك الاعتبارات والمبادىء الى مجموعتـــين :

المجموعة الاولى : مرتبطة بطبيعة تنمية القرية وتحديد الوحدة التى تجرى عليها عملية التنمية ويطلق عليها " الاعتبارات المتعلقة بتنمية القرية كوحدة اقتصادية واجتماعية " .

المجموعة الثانية : تتعلق بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية وارتباطها بطبيعة العنصر البشرى .

ومن نافلة القول بأن الدخول فى كل الاعتبارات والمبادىء موضوع واسع يجب أن يفرد له دراسة خاصة ومستقلة ، لذلك رؤى ان نختار بعضا من هذه الاعتبارات والمبادىء ممثلة على النحو التالى :

١ ـ مفاهيم ترتبط بتنمية القرية :

لاشك أن تنمية القرية باعتبارها وحدة انتاجية خدمية يتطلب الوقوف عند بعض المفاهيم يأتى اولها فى أن الواقع والظروف المحيطة بالقرية المصرية وماتتطلبه من تغيرات هيكلية فى جميع المجالات يتطلب فترة زمنية طويلة ، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها :

ـ المقدرة الاستيعابية للقرية المصرية من عمليات التنمية والذى يتطلب ضرورة وجود فترة زمنية طويلة الاجل .

ـ ظاهرة عدم انقسام عملية التنمية والتى تعنى باختصار أن عملية التنمية بجانب كونها نوعا من التفاعل بين المكونات الموجودة داخل المجتمع فهى أيضا عملية مركبة تتطلب مراحل زمنية أو خطوات لابد من نضجها قبل بلوغ الخطوات التالية وهكذا .

ـ ان عملية التنمية ليست عملية وقتية ولكنها بالضرورة عملية مستمـــرة •

وثانيا هذه المفاهيم أن مانعنيه هنا هو عملية تنمية القرية وليس نمو القرية المصرية اذ أن الفرق بين الاثنين شاسع وبعيد • ولذلك فان التركيز هنا فى هـذا البحث على تنمية القرية وليس نموها • ذلك أن الهدف ليس زيادة الانتـــــاج الزراعى أو حتى مضاعفة دخل أفراد القرية سواء عن طريق النشاط الزراعى أو أى انشطة اخرى اضافية • ولكن الامر يتعلق بتغيير سلوك الانسان ذاته ومن ثـــم حياته المادية •

لذلك فان عملية التنمية المقترحة للقرية لايجب أن تعتمد فقط على عمليـات فوقية تأتى من السلطة المركزية بالقرارات السياسية والتنفيذية من العاصمة فقـط • ولكنها عملية تنمية تدخل فى اطارات متعددة منها :

ـ اطار الدفعات الذاتية من المجتمع الريفى ذاته Autonomous

ـ اطار التخطيط الاقليمى والمحلى Regional and local

ـ اطار التخطيط للقومى الشامل بما يحوى من الاطار الحيزى Spatial

على هذا فان تنمية القرية يجب أن تبدأ من داخلها معتمدة على مواردهـا البشرية والاقتصادية ودوافعها الاجتماعية وحركة التطور داخلها اكثر من الاعتمـــاد على خارجها • وينظر الى المساعدات من خارج القرية على أنها عوامل لتدعـــيم التنمية وليست بالضرورة هى الاساس لعملية التنمية • وترجع اهمية هذه النقطـــة

بالذات الى أن امكانيات مصر الحالية لاتسمح بعمل مخططات استثمارية لاكثر من اربعة آلاف قرية وليس هناك جهاز قائم بذاته يمكنه عمل ذلك منفردا كما سبقت الاشارة •

وثالث هذه المفاهيم يرتكز على أن عملية تنمية القرية المصرية لايمكن أن تتم فى فراغ اذ انها مرتبطة بعلاقات اخرى خارجية عنها اهمها ارتباطها بالتفاعلات والتشابكات الموجودة داخل المجتمع ككل • وذلك يعنى مباشرة وبوضوح ان تنمية القرية مرتبط فى أحد وجوهه بتغير هيكل الحيز المكانى للمجتمع المصرى ككل • وهذه المشكلة الاخيرة بالذات قد تكون أحد المعوقات فى الاجل القصير التى تواجه تنمية القرية اذ انه يتضح من دراسات اقليمية متعددة أن - الهيكل الحيزى لمصر يجب اعادة النظر فيه مع وضع اسس جديدة لمعايير تحديد الحدود الادارية والسياسية والاقتصادية لتقسيمات هذا الحيز •

وعموما فانه من الوجهة الاقتصادية فان هناك عوامل اربعة للتنمية هى :

- الموارد الطبيعية •
- الموارد البشرية •
- رأس المال (او الاصول الثابتة والمتغيرة) •
- التنظيم •

الا أن العوامل الاجتماعية لابد من اخذها فى الحسبان • وفى هذا المجال نجد أنه من المفيد التركيز على عوامل اجتماعية ثلاث يجب اضافتها على عوامل التنمية الاقتصادية وهى :

- المؤشرات الثقافية والاجتماعية داخل المجتمع وتطورها .
- العوامل السوسيولوجية .
- الارث الحضارى داخل المجتمع ذاته .

كما أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية ايضا لايمكن أن يتم تفاعلهما سويا بمفردهما بل اذا وجدت هذه العوامل منفردة قد لاتتحقق عملية التنمية . اذ أن الامر يتطلب بعض العوامل المساعدة بل والضرورية لاتمام تفاعل العوامل السابقة للاسراع من عملية التنمية ذاتها ، وهذه العوامل يمكن أن نطلق عليها العوامل الحديثة أوالعوامل المعاصرة التى تتكون من :

- التكنولوجيا والتطور العلمى (١)
- العمل على تغير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى بما يشمله تغير الهيكل الحيزى .
- التخصص فى العمل والمكان بالتعاون مع العالم الخارجى (٢) .

---

(١) لايعنى هنا التكنولوجيا ان تكون بالضرورة المستوردة بل يمكن تطوير التكنولوجيا داخل المجتمع بما يتلائم وعملية التنمية ذاتها والامكانيات المادية والبشرية . اذ أن التكنولوجيا فى حد ذاتها تمثل ثقافة مجتمعات أخرى قد تكون أكثر تحضرا وليست بالضرورة أكثر حضارة وبالتالى فخلط الثقافات وهضمها قد تكون عملية صعبة وأحيانا متعذرة وبالذات فى الدول المتخلفة .

(٢) العالم الخارجى للقرية قد يكون المدينة ، المركز ، المحافظة ، العاصمة أو فى خارج البلاد .

ورابع هذه المفاهيم ، أن تنمية القرية تعنى تنمية الوحدة المحلية القروية ، فلقد اكد القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين والقرارات الجمهورية المعدلة له وآخرها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الشخصية الاعتبارية للوحدة المحلية والتى اصبح عليها مسئوليات ولها بعض السلطات . ولقد استفادت هذه القوانين جميعها من أوضاع كانت موجودة وهى وجود الوحدات المجمعة التى كان قد تقرر انشاؤها فى بداية عهد الثورة . هذا وقد حددت الوحدة المحلية القروية بما تعنى مجموعة القرى التابعة لوحدة مجمعة . أو بمعنى آخر الوحدة المحلية القروية قد تكون قرية واحدة كبيرة ذات وحدة مجمعة أو قرية ذات وحدة مجمعة يتبع لها عدة قرى أخرى . وفى هذا الخصوص تنص المادة رقم ٦٦ من الباب السادس الفصل الاول من القانون (الاخير) ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن " تشكل فى كل قرية مجلس شعبى محلى من ١٦ عضوا بالاضافة الى عضوين المرأة على انه اذا كان نطاق الوحدة المحلية للقرية يشمل مجموعة من القرى ، تمثل القرية التى فيها مقر المجلس بأربعة أعضاء على الاقل ... الخ [1] .

مما سبق يتضح أن المشرع قد خلق اوضاع تنظيم سليمة بما اصدره من قوانين وبالذات فيما يتعلق بامكانيات ترتيب الهيكل الحيزى الادارى للدولة . ولاشك أن هذه الاوضاع لها اهميتها من الناحية التخطيطية السليمة حتى لو كانت هناك ظروف اجتماعية واقتصادية سادت أحدثت بعض مشاكل عند تطبيق هذا النظام .

ومن النص السابق يتضح ، على وجه العموم ، أن المشرع قد استحدث اوضاعا جديدة وقومية تخدم عملية التنمية عن طريق خلق مركز تنموى تتجمع داخله مجموعة الخدمات تدور حوله باقى القرى الاخرى .

---

(١) انظر قانون نظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية ١٩٧٩ ، الامانه العامة للحكم المحلى ١٩٧٩ .

وحسب التعريفات السابقة نجد أن عملية التنمية غير قابلة للتجزؤ • فنمو قرية هو بالضرورة مرتبط بالقرى الاخرى وبالمدينة وبالمحافظة وبالمجتمع ككل • ومن هنا فان الاخذ بفكرة تنمية القرية الواحدة كوحدة على مستوى الجمهورية يتطلب على الاقل حوالى ٤٢٠٠ خطة تنموية نظرا لاختلاف ظروف كل قرية عن الاخرى سواء بعدا أو قربا عن المناطق الحضرية وتأثيرها أو حتى هيكلها •

ولضرورة تكامل العمليات الانتاجية والخدمية أو حتى تكامل الخدمات مع بعضها فان تركيز بعض الخدمات فى منطقة مركزية يعقد فعلا فى عملية التنمية • واذا ما اعتبرنا ان عملية التنمية هى كل متكامل فان مجهودات التنمية وتركزها فى مركز يؤدى خدمات لما حوله يساعد على خفض تكلفة التنمية على اعتبار أن تكلفة مشروعات البنية الاساسية لابد أن تواكب مراحل التنمية فى الوقت وبالكفاءة المطلوبة كما تؤدى الى الوفر فى المجهودات المبذولة • ومن المعروف أن عملية التخطيط السليم ليست عملية سهلة أو هينة يزيد من صعوبتها من جهة أخرى وبالذات عند النزول على مستوى القرية العجز الواضح فى الكوادر القادرة على ادارة التنمية بالوحدة المحلية الآن • ولذلك فان مايؤكد اهمية أخذ الوحدة القروية كوحدة تنمية يرتبط بمن أين يمكن أن نوفر العدد الكافى من الفنيين والمخططين الذين يمكن أن ينزلوا على مستوى الوحدة الواحدة او القرية الواحدة لاجراء عملية التخطيط والتنفيذ •

ومن هذا المنطلق فان المطلوب هو تنمية القرية المصرية فى اطار وجود نظام الوحدات المحلية • ولذا فان مانطلق عليه تنمية القرية المصرية لاينطلق على القرية المفردة ولكن ينطبق على مانص عليه القانون وهو الوحدة المحلية • ومانود أن نؤكد عليه بشدة فى هذا المجال أن الوحدة المحلية بجانب كونها وحدة اقتصادية يمكن اعتبارها أيضا وحدة تخطيطية ويمكن أن تدخل فى التكوين الهرمى لتقسيمات الحيز المكانى الاقليمى •

وخامس هذه المفاهيم أن القرية المصرية جزء من الوطن المصرى ، ومن البديهى أنه لايمكن للكل أن يكون متقدما أو أن يتقدم الا اذا كانت أجزاؤه متقدمه ، لهذا فان نمو مصر وتقدمها بالصورة المرجوة يتوقف على تنمية جميع الحيز المكانى بما فيه القرية المصرية ، ومن هنا تأتى اهمية الترابط بين تنمية القرية المصرية والتنمية القومية الشاملة لمصر ، وأن نجاح الاولى يدفع الثانية على طريق النجاح والعكس صحيح ، ويرجع ذلك ببساطة الى أن القرية لاتعيش فى عزلة عن بقية أجزاء الوطن المصرى وانما تعيش فى علاقات تبادلية معها ومن ثم كانت تنمية القرية تتوقف على حجم وطبيعة هذه العلاقات ،

لذلك ينبغى أن تكون خطة تنمية القرية المصرية ركنا أساسيا لخطة التنمية القومية الشاملة ، ولكن السؤال المطروح هل سلطات التخطيط القومى الشامل على المستوى المركزى قادرة على تحقيق أو وضع خطط بديلة لعمليات التنمية على مستوى الحيز المكانى لكافة اجزاء الوطن ومن بينها القرية المصرية ؟ والاجابة على هذا بكل وضوح لا ولعدة أسباب أهمها :

- ان طبيعة المؤشرات القومية التى تعتمد على الحسابات الكلية مثل اجمالى الدخل ، الادخار ، اجمالى الاستثمار وتوزيعه ، اجمالى الانتاج ، اجمالى العمالة .. الخ يتم قياسها على مايطلق عليه المستوى الجمعى Macro level

- ان الحسابات الاجمالية تعتمد أساسا على خلق الدخل بصرف النظر عن المكان أى بمعنى آخر خلق الدخل خلال الزمن بينما هناك حسابات أخرى وهى خلق الدخل عبر المكان وتوزيعه ايضا وهذا دور نوع آخر من التخطيط لايحققه التخطيط القومى الشامل ولكن التخطيط الحيزى للمكان الجغرافى والاقتصادى ،

- ان خلق الدخل ذاته يعتمد أساسا على المكان الذى يتم عليه النشاط الاقتصادى واختيار المكان فى حد ذاته عملية استاتيكية بينما معرفة الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والبيئية التى يحدثها هذا التوطن ليست مسألة اقتصادية بحتة ولكن يحسمهـــا دراسات المكان التى تجعل من اختيار الموقع عملية ديناميكية لها أبعاد زمنيـــة أخرى •

كذلك من المتعارف عليه أن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى أصبح أحد السمات العالمية سواء فى دول الشرق أو دول الغرب وبالذات بعد الازمة الاقتصادية العالمية الكبرى فى الثلاثينات وظهور المبادىء الكنزية • ومع تطور الزمن اتضـــح أن دور السياسة العامة ومؤسساتها القومية على المستوى المحلى أصبح متزايـــدا فى اسهاماتها فى عملية التنمية • اذ أن الدولة ليست مركزيا قادرة على أن تتعـــرف على عوامل ومشاكل التنمية على كل رقعة الحيز المكانى للدولة • نتج عن ذلك ظهـــور أهمية موضوع تقسيم السلطات والاختصاصات والسياسات الادارية بين العاصمـــة والمؤسسات المحلية • هذا بطبيعة الحال يخلق نوع من الوعى السياسى للمواطنـــين ويعمق الكثير من أشكال الديمقراطية داخل المجتمع •

٢ ـ ظواهر اقتصادية اجتماعية تحكم تنمية القرية :

٢ ـ ١ القرية وحدة انتاجية اجتماعية

تعتبر القرية بجانب كونها وحدة ادارية ووحدة انتاجية بأنها مستوطنة بشرية يتعايش فيها الانسان بجانب انتاجه وذلك بحكم ظروف الانتاج ذاته وهى الانتاج الزراعى . فاذا علم أن المشروع الصناعى الانتاجى هو وحدة اقتصادية تؤدى دورا انتاجيا محددا بمبانى وآلات ومعدات ، يتطلب باستمرار اجراء البحوث والدراسات للاستفادة من الوفورات الخارجية والداخلية ، ويبحث دائما أيضا العلاقات التشابكية لمثل تلك المشروعات ، بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من عائد ، فان القرية بالقياس المباشر لكونها وحدة انتاجية يمكن النظر اليها من وجهة النظر المجردة كالمصنع . فالقرية بما تنتجه من المنتجات الزراعية التى تستخدم مباشرة فى الانتاج أوعن طريق استخدامها كموارد أولية فى الصناعات التحويلية تلعب دورا بارزا فى تحقيق الآتى :

- زيادة الانتاج داخل المجتمع القومى وبالتالى زيادة الدخل .
- زيادة التشابك الصناعى بين الزراعة والصناعة وهذا بدوره يساعد فى تطوير العملية الانتاجية وتقوية الاقتصاد القومى .

ونتيجة لذلك فان ترشيد عمليات هذه الوحدات الاقتصادية ـ القرى ـ يساعد على نمو الانتاج داخل المجتمع ومن ثم يصبح على مستوى مساوى ومتوازى من الاهمية لعمليات التصنيع فى الصانع المختلفة بل فى كثير من المراحل يتفوق عليها .

ومن ناحية أخرى اذا كانت القوانين والتشريعات وقوانين العمل ترتب حقوقا للعمال فى الصانع وتحاول أن تحدد مستوى معيشة معين وخدمات معينة ورعاية صحية بمستوى جيد بل نجد أن بعض الصانع تقوم باداء خدمات الاسكان للعاملين بها ، فانه من العدل أن يتساوى العاملين فى القطاعات الانتاجية

للدولة الواحدة • ومعنى آخر على الاقل لابد من التساوى بين العاملين فى مجال الزراعة على أرض القرية بمثيلهم من عمال الصناعة •

ذلك أنه من منطق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع الواحد على الاقل يجب أن لاتكون هناك تفرقة أو فجوة بين العاملين فى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفه • ومنها تظهر أهمية تنمية القرية وتطويرها لصالح العاملين فيها • ومبدأ التساوى هنا لا يعنى التساوى المطلق على الاقل فى مراحل التنمية الاولى •

٢ ـ ٢ <u>الهجرة من القرية الى المدينة :</u>

نتيجة لما يحيط القرية المصرية من مشاكل التخلف ، ظهرت مشكلة الهجرة الداخلية كمشكلة قومية تؤثر على اقتصاديات كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية • وفى هذا المجال اثبتت العديد من الدراسات التى اجريت على هذه الظاهرة بعض النقاط الهامة منها ما يلى :

- أن المناطق الريفية هى مناطق طرد •
- محافظات الوجه البحرى أضعف فى تيار الهجرة عنها فى محافظات الوجه القبلى •
- أن هناك علاقة عكسية بين الهجرة والمشتغلين فى الصناعة ، اذ أنه كلما قل عدد المشتغلين بالصناعة فى منطقة ازدادت الهجرة الى الخارج وبالعكس •
- أن هناك علاقة عكسية بين الهجرة ونصيب الفرد من الارض الزراعية بالنسبه لسكان الريف ، كما اتضح أيضا أن نسبة المهجرين تقل فى مناطق الاستصلاح لاحتياجها لايدى عاملة •
- وجود علاقة طردية بين عدد العمال الزراعيين والهجرة ، بمعنى أنه كلما كثرت العمالة الزراعية فى منطقة ازدادت الهجرة الى خارجها •

- أن نصيب الفرد من الارض الزراعية وسيادة النشاط غير الصناعى يمثلون نسبة كبيرة كدافع من دوافع الهجرة . (١)
- زيادة نسبة المهاجرين من هم فى سن العمالة .
- ارتفاع نسبة المهجرين المهنيين من الريف الى الحضر . (٢)
- تقل نسبة الامية بين المهاجرين عن نسبتها على مستوى الجمهورية . (٣)

٢ ـ ٣ انخفاض معدلات الدخل فى القرية :

يتضح من دراسة الفجوة الاقتصادية بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى داخل مصر انخفاض مستوى المعيشة فى المجتمع الاول عنه فى الثانى بالرغم من أن الاول يمثل ٥٦٪ من مجموع السكان . وقد اتضح من تلك الدراسات أن متوسط دخل الفرد فى القرية لا يتجاوز ٣٦٪ من دخل الفرد فى المدينة . كما أن معدلات زيادة الدخل فى القرية خلال السبعينات لا يزيد عن ١٪ مقابل ٤ر٥ ٪فى المدينة (٤) . وقد يرجع ذلك الى العديد من الاسباب منها ما يلى :

- سيادة النشاط الزراعى مع محدودية الموارد وضيق الرقعة الزراعية الذى يصاحبه ارتفاع فى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان .

(١) محمد شفيع عبد الصادق سلام (رسالة ماجستير) كلية الزراعة جامعة القاهرة (١٩٦٩) .
(٢) مرزوق عارف (رسالة دكتوراه) ١٩٦٩ كلية الزراعة جامعة القاهرة .
(٣) محمد عودة (دكتور) وآخرين ، الهجرة الى مدينة القاهرة ودوافعها وأنماطها وآثارها ، وحدة بحوث الريف بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية يناير ١٩٧٤ أنظر أيضا قائمة مراجع مختاره حول الاتصال والتنمية برنامج التخطيط التكنولوجى جامعة القاهرة ١٩٧٩ . تقرير رقم (٥) .
(٤) بيانات العينه .

- ضعف الهياكل التنظيمية والمؤسسية داخل القرية .
- انخفاض معدلات التحديث داخل القرية .

٢ ـ ٤ سيادة مواصفات الانسان المتخلف :

بدراسة سلوك الانسان المتخلف فى مجتمع متخلف يمكن أن نسجل العديد من السمات هى فى حلقة من الحلقات المغلقة تدور حول نفسها . ويمكن ايجاز أهم الصفات المميزة للانسان المتخلف كما يلى :

- عدم الالمام الكافى بماهية وطبيعة العمل ومكوناته أو أسبابه ومتطلباته وأن العمل فى نظره ما هو الا تكرار لاجراءات وعمليات متوارثة ، تأخذ فى نهاية الأمر ابعادا لا يجوز المساس بها ذلك لانعدام الصلة بين مؤسسات التعليم والتدريب المتخلفة ومتطلبات الحياة المتقدمة .

- مقاومة تطوير العمل وتحسينه وهى نتيجة طبيعة ومنطقية لعدم الالمام الكافى بماهية وطبيعة العمل . وترجع المقاومة أساسا لعدم اكتساب قدرات الاستيعاب الجديدة وتقبل التطوير والتحديث .

- اللامبالاة والتسيب فى العمل وعدم احترام الزمن أو المواعيد وما ينشأ عن ذلك من اهمال وتكاسل وعدم العناية بالعمل أو اتمامه . وما يرتبط بكل ذلك من تفكك وتدهور السلسلة الانتاجية وما يعتريها من تراكمات التخلف .

- تمييع المسئوليات ، وهى نتيجة طبيعية للاعتبارات السابقة ، وحتى يظل هيكل التخلف قائما غير مفهوم وحتى لا يبذل أى مجهود لعلاجه .

— النفاق والمداهنة وهى قد تبرز فى مثل هذا المجتمع المختلف ، حيث لا يمكن أن يكون العمل واتقانه وتحسينه والتفانى فيه هو سبب تقدم المرء وبالتالى مركزه الاجتماعى . ونظرا لان فرص التقدم والارتقاء ضئيلة يضطر انسان المجتمع المتخلف أن يسير فى مسارات متخلفة لكى يصل ويرتقى . ويصبح النفاق والمداهنه قيمة اجتماعية يكتسبها الانسان المتخلف .

— ويصاحب ظاهرة النفاق والمداهنة ومساراتها غالبا الرشوة واستغلال النفوذ وهما فى الواقع وجهان لذات العملة الواحدة ، ما دامت ضوابط المجتمع — التى هى من وضع الانسان وعمله — لا تسمح لمن يعمل على التقدم فانه يجد نفسه مضطرا فى كثير من الاحيان فى مثل هذا المجتمع الذى تتمتع فيه الاقلية بكل خدمات الاغلبية أن يمارس هذه السمات .

وفى حقيقة الامر فان المجتمع المصرى — الذى هو فلاح فى الاصل — نتيجة لظروف تاريخية عصيبه مرت بها وهى وجود الاستعمار الذى مكث اكثر من ٢٥٠٠ عاما على أرض الوطن ، ظهرت فيه العديد من الصفات التى أشير اليها . هذا بالرغم من توافر ملكات الشعب التى آن الاوان لاطلاقها من عقالها فى خدمة تنمية المجتمع .

٢ — ٥ تزايد الاعتماد على السلطة وأهمية المشاركه الشعبية :

لا غرو أن نقول بأنه فى شخصية الانسان المصرى يعيش فلاح . ذلك أن شخصية الفلاح هى أصل تكوين شخصية الانسان المصرى سواء كان فى الريف أو الحضر . ومن استقراء التاريخ يتضح أن الانسان المصرى تعلم من الطبيعة الكثير ومن الزراعة أكثر ، ومن النهر الاكثر (١) . ولا عجب أن نقول أن مصر ليست هبة النيل وحده ولكنها

(١) نعمات فؤاد (دكتوره) شخصيه مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ص١٧ـ٤٠

أيضا هبة الانسان المصرى الذى كون المجتمع المصرى فى ظل ظروف طبيعية[1] صعبة . ولقد ظهر انعكاس آثار الطبيعة والزراعة والنهر على خطوط الحضارة المصرية الراسخة من آلاف السنين . وبفضل النشاط الزراعى المعتمد على النهر بالاضافة الى بعض الفترات التاريخية التى أثرت على تكوين المجتمع المصرى ظهرت المركزية الشديدة بل تعمقت فى المجتمع المصرى . وبتعمق المركزية ظهرت هناك علاقة يمكن أن يطلق عليها " علاقة أبوية " بين الحاكم والمحكومين أى بين السلطات المركزية ومؤسساتها وبين الفلاح المصرى . ولقد خلقت العلاقات الابوية بين الحاكم والمحكومين نوعين من العلاقات الفرعية هى :

- علاقة الخوف والاحترام ، وهى تعنى احترام الفلاح لكل ما هو سلطة وكل ما هو كبير .
- علاقة الطمع ، بمعنى طمع الابن فيما يملكه الاب وهى علاقة شرعية ، وفيها يعتمد الابن على مركزية الاب فى اطار أوامره بالمنح أو بالمنع .

ولكن لظروف تاريخية عديدة لم يكن الحاكم أب من هذا الشعب ولكن كان حاكم أجنبى جاء ليستنزف الشعب والارض ويصدر خيرات المجتمع الى المجتمع . لهذا ظهر نوع من الخوف من السلطة أيا كانت ، وأن كان فى كثير من الاحيان لا يثق فيها الا اذا اثبتت حسن النوايا وعملت على تحقيق مصالحه . وهذه العلاقة بالذات هى التى يمكن أن تفسر كثير من تصرفات الفلاح التى تجعله يتخذ مواقف سلبية تماما بعيدا عن صراعات السلطة .

وهذه المواقف السلبية التى يتخذها الانسان المصرى ـ الفلاح ـ يمكن فهمها حقيقة فى العصور الاستعمارية ، ولكن فى عصر الحكومات الوطنية يجب الوقوف أمام هذه الظاهرة لنزع السلبية من داخل الفلاح والعمل على تحفيز ايجابياته لصالح التنمية . وقد يمكن نزع تلك السلبية من نفسية الانسان المصرى ـ الفلاح ـ

(١) المرجع السابق .

بالرغم من صعوبتها لصالح عملية التنمية اذا تحقق الآتى :

- خلق الثقة بين الحاكم والمحكوم (ايا كانت مستوى السلطة) .
- تجانس الوعود مع مقدرة التنفيذ ، أى محاولة تحقيق الاهداف المعلنة .
- أن يشعر الانسان بأن هناك عائد حقيقى من العمليات التنموية التى تتخذ من أجله .
- أن يساهم الانسان ويشارك فى اتخاذ القرار وتنفيذه .
- أن يتواءم الهدف مع الاحتياجات .
- زيادة اتصال السلطة واندماجها وانصهارها مع المحكومين .

أما العلاقة الثانية ، وهى علاقة الطمع فالمقصود بها هنا هو طمع الابن فيما يملكه الاب من خيرات وجاه وسلطان . وهذه العلاقة تعنى اعتماد الابن دائما على ما يملكه الاب من خيرات معتمدا على ارادته منتظرا لمبادراته . وبالتالى فان الابن دائما فى انتظار ما يعطيه الاب بل ويطمع فى المزيد دون أن يكلف نفسه مجرد عناء المبادرة .

وبطبيعة الحال فان العلاقات التى أشرنا اليها لها آثارها على العلاقات الادارية داخل القرية بل ويتوقف عليها قدرة تلك الادارة على دفع عجلة التنمية داخلها . وعلى العموم فان هذه المفاهيم تدعونا أساسا وفى المراحل الاولى لعملية التنمية على الاقل الى التركيز على ضرورة " اعادة الثقة " أولا بين السلطات المحلية والتى تمثل سلطة الدولة والمجتمع الريفى . كما أنه يلزم التأكيد هنا أنه لا يمكن أن تثمر تنمية القرية المصرية وتتحقق الأهداف المرجوه منها الا بالمشاركة الشعبية الحقيقية لانسان القرية ايا كان موقعها أو طبيعتها فقد ثبت بالتجربة عدم امكانية اصدار القرارات المتعلقة بعملية التنمية من العاصمة لنحو ٤٢٠٠ قرية تتباين فيما بينها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ، والمشاركة الشعبية

المطلوبة ليست امتدادا لما يجرى الآن من مجهودات متفرقة لجموع المواطنين فى مواقع مختلفه ولكنها يجب أن تكون منظمه ومستمرة لتكون انعكاسا لاحساس الانسان بالانتماء الى القرية التى يعيش فيها وأن كل عمل يتم فى القرية انما يتم لمصلحته الذاتية وبما ينعكس أثره على المجتمع ككل وأن كل ما يتخذ من قرارات ليس لمصلحة فردية أو مفروضا من شخص ذى سلطة ولكنها محصلة لآراء وأفكار جموع الأفراد بما يؤدى الى مشاركة انسان القرية المصرية بصورة فعالة فى ادارة شئون القرية والنهوض بها .

وينبغى الاشاره هنا بأن المشاركه الشعبيه لابد وأن تتم فى تحديد أهداف التنمية ومجالاتها وفى تحديد أساليب ووسائل تحقيق هذه الأهداف ، وفى حشد الامكانيات ووضع الخطط والبرامج الزمنية اللازمه لذلك ، ثم فى ادارة ومتابعة تنفيذ هذه الخطط وتقييم نتائجها ولن يتم ذلك دون اعادة صياغة العلاقات الانسانية والاجتماعية من أفراد القرية حتى يمكن أن تتحقق المشاركه الشعبية بسماتها المتميزه والتى يمكن ايجازها على النحو التالى :

- هى شعبيه أولا ، وتعبير صادق عن ارادة شعبيه ، وتقوم على أساس تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات ، وهى بهذا جزء لا يتجزأ من العمل التنموى الجماعى .

- وهى تعبير ديمقراطى لممارسة العمل التنموى ، مفهوما وعملا مما يجعله أكثر صدقا فى التعبير عن احتياجات المجتمع وأقوى تأثيرا فى تحقيق أهدافه .

- ديناميكية تتحرك بروح العصر وآمال المستقبل ، لا تنفصل عن الماضى ، ولكنها امتداد له ، وصولا الى المستوى الاعلى والغد الافضل .

- ايجابية فى طبيعتها ، لانها تترجم الى أعمال منهجية تطبيقية وثيقة الصلة بحياة الجماهير ، فهى ليست مجرد فكرة تحلق فى الاجواء ولا تهبط الى مستوى التنفيذ .

- وهى انسانية فى قيمتها وأهدافها وبواعثها ومنهج تنفيذها ، تخضع لحكم العقل وقواعد العلم ، وتمتد أيضا للضمير الانسانى ، فترقى بذلك الى مستوى الواجب الذاتى الذى يحرك الجهود تلقائيا لاداءه مع الشعور العام بالرضى عند اتمام هذا الاداء .

الفصل السادس

أهداف ومقومات تطوير وتنمية القوية المصرية

تمهيد :

قبل مناقشة السياسات المقترحة لتنمية القرية المصرية من الاجدر تحديد المقصود من السياسة الانمائيه الاقتصادية والاجتماعية • ورغم تعدد مفاهيم السياسات الانمائية فان أقربها للواقع المصرى هو ذلك المفهوم الذى يرى أن السياسة الانمائية هى مجموعة القرارات والتصرفات الواعية التى تتخذها الحكومة بهدف تطبيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الادوات المتاحة لديها أو الادوات التى تخلقها من أجل هذه الاهداف •[1] من هذا التعريف يتضح أن هناك اتجاهات ثلاثه أساسية تحتويها أى سياسة من السياسات الانمائية :

- سلطة الدولة •
- الاهداف الاقتصادية والاجتماعية •
- وجود الادوات المتمثلة فى وضع سياسات محددة من أجل تحقيق الاهداف المنشودة •

ويفترض هنا أن اتجاه الدولة سوف يستمر أخذا فى الاعتبار أسلوب التخطيط القومى الشامل والتخطيط الاقليمى بما يشمل استمرار ملكية الدولة لبعض أدوات الانتاج (عن طريق القطاع العام والحكومى)التى يمكن عن طريقها التدخل فى توجيه العملية الانتاجية والخدمية •

وبالتالى فان الدراسة تركز على :

- وضع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحديدها
- وضع الادوات التى تتمثل فى الاساليب التى يمكن عن طريقها تحقيق الاهداف المنشودة •

---

(١) أنظر :

J . Bognar: Economic Policies in the three groups of countries Integration in the World Economy; East - West and Inter-state Relations(ed). Nyilas, Academiai Kiado, Budapest, 1976 .

١ ـ أهداف تنمية القرية المصرية :

وتجدر الاشارة هنا الى أنه عند وضع أى سياسة من السياسات التنموية يجب أن نضع فى الاعتبار أن طبيعة الاهداف تختلف باختلاف مداها الزمنى . فهناك أهداف نهائية وأهداف وسيطة وأهداف أخرى قصيرة الاجل يجب أن تتحدد بكل دقة ووضوح . وفى ضوء هذه الحقيقة فان مجموعة الاهداف يمكن أن تأخذ شكلا هرميا قمته الهدف النهائى أو الاهداف النهائية التى تبغى السياسات الوصول اليها . وهناك أهداف أقل فى الرتبة وليست بالضرورة أقل فى الاهمية يتطلب تحقيقها أولا حتى يمكن أن تحقق الهدف النهائى أو الاهداف التى يبغى المخطط الوصول اليها . بمعنى ذلك مبدئيا أنه عند وضع السياسات يجب أن تحدد بدقة وبكل حرص الاهداف وترتيبها الزمنى . وذلك بحكم أن عملية التنمية بناء متكامل له قوائم يقف عليها والقصور فى تحقيق هدف من الاهداف الفرعية أو تجاهلة يمكن أن يؤدى الى فشل السياسة أو على الاقل يزيد البعد عن الهدف المنشود .

كما يعتبر تجاهل هدف وسيط أو عدم تحقيقه زيادة أو اسرافا فى تكاليف التنمية لا ضرورة لها . وفى ضوء ذلك يلزم للمخطط أن يحدد بعناية فائقة كلا من الاهداف الوسيطة سواء كانت قصيرة أو متوسطة وكذلك الاهداف النهائية وتوقيتاتها الزمنية عند وضع المنهج التنموى للقرية فى اطار الامكانيات المتاحة .

والامر لا يتعلق بعدد الاهداف أو طموح التفكير والاسراف فى التفاؤل ولكن بتوقف الامر أولا وأخيرا على امكانية تحقيق هذا الهدف . ومن هنا لا يجب عند وضع السياسات أن يغرى المخطط حجم الهدف وآثاره الاعلانيه على جماهير الشعب بقدر ما يهتم بتوقيت الهدف وضرورته لخدمة الاهداف الاخرى وكذلك امكانية تحقيقه فى ظل الظروف المتاحة أو التى يكون احتمال حدوثها كبيرا .

والتركيز على تحديد وترتيب الاهداف هنا يرجع الى أن الكثير من الآمال الطموحة وبالذات فى الدول النامية تبدأ فى مراحلها الاولى بدفعات قوية ورعاية واسعة وعناية كبيرة وتوفير كل الامكانيات لها معضدة بالسلطات السياسية والاعلامية ، ولكن بعد فترة وجيزة تتراخى الهمم ، بل وتتلاشى الآمال ، ويبدأ البحث من جديد على أهداف جديدة ، وقد يرجع ذلك الى العديد من الاسباب يأتى فى مقدمتها ما يلى :

- عدم تناسق وترتيب الاهداف مع بعضها فى شكل متدرج وبحيث يكون تحقيق هدف ما خطوة فى تحقيق الهدف الذى يليه .
- عدم تناسب الاهداف مع الامكانيات ايا كانت هذه الامكانيات بشرية ، مالية ، فنية وتكنيكية أو تكنولوجية ... الخ .
- عدم قدرة المجتمع الاستيعابية لتقبل تلك الاهداف اجتماعيا .
- مرحلة النمو ذاتها وما تفرضه من قيود على البيئة العامة للمجتمع وبالتالى على نوع الاهداف .

وفيما يتعلق بالاهداف طويلة الأجل ، فليس المقصود بوضع هذه الأهداف تحويل القرية الى مدينة ، فهذا لا يمكن تصوره فى أى مجتمع من المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة . ناهيك عن أن ذلك غير ممكن أصلا على الاقل فى المدى الزمنى المتطور بالاضافة الى أن طبيعة الامور ومنطقها تستدعى وجود هيكل هرمى معين للاقتصاد القومى واجب الحفاظ عليه . ويفرض أنه يمكن هدم هذا الهيكل الاقتصادى والاجتماعى داخل المجتمع فان الامر يتطلب ايجاد بديل له وهذا أيضا غير موجود على الاقل فى المدى الزمنى المتطور . ولا نقصد بعملية التنمية هنا تصنيع الريف بما تعنيه كلمة صناعى من معنى ضيق . ذلك الامر يجب أن نقف أمامه طويلا بالرغم من بريق كلمة التصنيع . فعملية تصنيع الريف المطلقة لا يجب أن تطرح

جزافا ، ذلك أن لكل شيء ثمنه ولكل عمل جوانبه السلبية والايجابيـة • فتصنيع الريـف بالمعنى المطلق يعنى ببساطه القضاء على الشكل التقليدى المتعارف عليه من نمط انتاجـى فى الريف وهو الزراعة ، وهذا طبعا مرفوض • وبالرغم ما للصناعة من دور فى عملية التنمية الا أنـه لا يجب أن يغيب عن البال أن أهم ما يميز عمليات التنمية السليمة والصحيحة هو التوازن فـى الهيكل الانتاجى داخل المجتمع • اذ أن القضاء على الزراعة مقابل الصناعة أو حتى القضاء على جزء منها لصالح الصناعة يعنى أشياء كثيرة ضارة جدا بالمجتمع وبالتالى يتطلب الامـر بحث العديد من المؤشرات المختلفة أهمها :

- أثر عملية سيادة النشاط الصناعى على الزراعى وعلى النواحى الاجتماعية •
- مدى قبول المجتمع الريفى للتغير من نمط أنتاجى لآخر •
- الاثر على النواحى الاقتصادية المتعلقة بالدولة وبالذات الميزان التجارى فى الامـد المتوسط على الاقل •
- الاثر على محصلة العملية الانتاجية داخل المجتمع •
- الاثار السياسية الناجمة عن ربط غذاء الشعب بالعالم الخارجى وأثر ذلك على العلاقـة الاقتصادية للمجتمع مع العالم الخارجى •

ومهما تكن المشاكل وتنوعها فان السياسات طويلة الاجل لعملية تنمية القرية المصريـة تستهدف الجوانب التاليـة :

- رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لسكان الريف •
- احداث تغيرات هيكلية فى المجتمع الريفى •
- ايجاد التوازن العادل بين الريف والحضر (على الاقل من النواحى الاجتماعية) •
- ايجاد التوازن الانتاجى داخل المجتمع (بين الزراعة والصناعة) •
- المساهمة فى تنمية المجتمع المصرى ككل اقتصاديا واجتماعيا •
- خلق علاقات التشابك بين الانشطة المختلفة فى الريف والحضر •

الا أنه يلزم هنا الاشارة الى أن التمييز بين الأهداف وفقا لمداها الزمنى كطويل ومتوسط وقصير المدى يعتبر أمرا فى غايه الصعوبه ، متداخلا ومتشابكا ، وعموما يمكن ابراز الاهداف الرئيسية التاليـة :

١ ـ ١ تطوير بيئة القرية المصرية :

يتطلب اعادة بناء القرية اقتصاديا واجتماعيا اعادة بنائها وتطويرها عمرانيا ، فكما قدمت الدراسة الميدانية القرية وكما نعرفها جميعا لا يمكن أن تتناسب ومتطلبات الحياة الدنيا للانسان فى كثير من جوانبها . فمن الملاحظ ونحن فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين هناك داخل القرية مازالت القاذورات بأكوامها وما يعيش فيها من ذباب وناموس قائمة . والمنازل بجدرانها المتهدمة وبحوانيتها والطرق بطينها ورؤشها ومتعرجاتها مازالت أيضا قائمة من آلاف السنين . وقد آن الأوان فعلا أن تختفى تلك الظواهر من القرية .

وفى هذا المجال يجب التركيز على أن اعادة بناء القرية ليست عملية هندسية بحتة . حقيقة أن عملية التنفيذ هى عملية هندسية فى مرحلتها الاخيرة ، ولكن يجب النظر الى عملية اعادة بناء القرية المصرية على أنها برنامج تنموى للقرية المصرية والموارد المحلية بداخلها من أجل تحسين معيشة الانسان بالقرية ومن أجل أيضا الاسراع بعملية التنمية للمجتمع ككل . وهناك بعض المقومات الرئيسية من الضرورى عدم تجاهلها عند اعادة بناء القرية المصرية يمكن ايجازها على النحو التالى :

ـ أن تطوير القرية المصرية بمرافقها الخدمية والانتاجيه ومساكنها وحتى أثاث المنزل يجب أن يتناسب مع مراحل تطوير القرية ، كما يجب أن ينبع الاختيار من داخل القرية ذاتها أى حسب ما يفرضه الذوق العام لسكان القرية . ذلك أنه مهما

كانت القيمة الحقيقية أو ارتفاع تكلفة المبانى أو التوغل فى التحديث بما لا يتماهى مع ذوق القرية نفسها فان ذلك يصبح استثمارا بدون عائد .

- بالرغم من أهمية الرأى الفنى أو الرأى الهندسى يبقى أيضا رأى ومجهودات أصحاب الصلحة ذاتها هذا بالطبع لا يمنع من مشاركة العلماء من جميع التخصصات مثل الاجتماع ومخططى المدن وعلماء النفس والتكاليف والزراعيين وعلماء البيئة ... الخ .

- أن مساهمة الافراد تصبح مشتتة اذا جاءت فرادى . فلتحقيق المساهمة الحقيقية من أهل القرية يتطلب الامر انشاء جمعيات تعاونية للاسكان لتجميع الجهود الذاتية لسكان القرية فى مجال بناء المساكن على أن تكون فى وسعها الحصول على مساعدات من المستويات المحلية الاعلى بل والمركزية أيضا كلما كان ممكنا ولازما .

- يتطلب الامر حشد الموارد البشرية المتواجدة فى القرية فهى كفيلة بالقيام بكل أنواع عمليات البناء هذا بالاضافة الى عمل تدريب مكثف للمهنيين منهم ، بما يغنى القرية عن استيراد أى تخصصات خارجها ، الا تلك التخصصات الدقيقة التى لا يمكن أن تتوافر باستمرار فى محيط القرية .

- الاعتماد بالقدر المستطاع على موارد البناء المحلية فى عمليات البناء والتأثيث وأن تكون المواد الاولية ومستلزمات البناء من انتاج محلى (مستوى القرية ـ المركز ـ المحافظة) أولا ومن الانتاج القومى ثانيا .

- أن تغيير نمط الاسكان السائد حاليا فى القرية المصرية لا يجب أن يتم على الارض الزراعية الخصبة المحدودة . اذ أن هناك توسعات فى الارض المستصلحة خلال العشرين عاما القادمة ، يجب أن يتجه اليها فائض العمل بالقرية مع استحداث التوسع فى الاسكان الرأسى وبما يتلائم وحياة انسان الريف .

ـ لا نعنى بأبناء القرية من يعيشون فى داخلها فقط ولكن يصبح واجب وطنى على أبناء القرية من المتعلمين والنازحين منها المساهمة فى اعادة بنائها فكريا وهندسيا وبيئيا ٠٠٠الخ وأن أمكن أيضا ماديا ٠

١ ـ٢ تطوير انسان القرية المصرية :

لاشك فى أن عملية التنمية لها محصلة نهائية هى تحسين سلوك الانسان وهذا فى حد ذاته يعتبر اقصى ما تهدف اليه عملية التنمية وهو تنمية الانسان وبعث ملكاته للدخول بنشاط فى تطوير مجتمعه ٠ وبطبيعة الحال يتطلب تحقيق هذا الهدف تغييرا فى الظروف المادية وغير المادية لمستوى المعيشة الى الافضل بالاضافة الى اشباع الرغبات والمتطلبات الاجتماعية والفيزيقية ٠ ولهذا السبب بالذات يستدعى الامر التركيز على دور قوى الانتاج وبالذات البشرية وبحث أثرها فى زيادة القدرة على تحقيق هذه المتطلبات ٠

ومن هذا المنطلق فعملية التنمية يجب أن يشترك فيها كل فرد من أفراد المجتمع ، وبهذا المفهوم فان التنمية تعنى عائدا لكل مساهم فى تطويرها ٠ لهذا يتطلب الامر وجود العمل الجماعى الذى يعنى مشاركة الافراد الذين يجب أن يتفاعلوا سويا ويرتبط كل منهم بالآخر عن طريق قواعد معينة وبحيث تحدد السلطات والواجبات بطريقة رشيدة ٠

وترجع أهمية ذلك فى أن الطفل يمكن أن ينمو ويصير رجلا ولكن تختلف شخصيته من مجتمع لآخر طبقا للظروف البيئية التى ينشأ فيها ٠ اذ أن شخصية الانسان تنمو مع مجتمعه وهذا ما يؤكد القول أن الانسان ابن المجتمع الذى نشأ فيه ولذلك فان تطوير انسان القرية المصرية يصبح مهمة حيوية ضمن الاهداف المحددة لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القرية ٠

ولا شك أن جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما ، هو اطلاق القوى والطاقات الخلاقة المبدعة لانسان ذلك المجتمع ، فى شتى مجالات الحياه دون ما قيد على تلك القوى الخلاقة . فالسلع والخدمات والقوانين والتشريعات والمؤسسات والعلاقات تختلف وتتغير وتتطور وتتعقد نتيجة فكر ودأب وجهد الانسان .

لهذا فان سياسة تطوير الانسان فى مجتمع متخلف لابد لها أن تستهدف تحقيق مواصفات الانسان المتقدم والتى يمكن ايجازها فيما يلى :

- معرفة وادراك طبيعة العمل الذى يؤديه هذا الانسان .
- الدأب على تحسين وتطوير العمل .
- الالتزام والانضباط واحترام الامن فى العمل .
- قبول وتحمل المسئولية والتصدى لها .
- الشجاعة فى ابداء الرأى .
- التفانى فى العمل وايثار المصلحة العامة .

هذه المواصفات تتوفر فى انسان المجتمع المتقدم الذى تعمل قوانينه وضوابطه ومؤسساته على ترسيخ قيم التقدم . وتأسيسا على ذلك فان سياسة تنمية وتطوير الانسان المصرى فى القرية المصرية يجب أن تأخذ على مسارات متكاملة معا :

المسار الاول : اكسابه قيم ومواصفات التقدم :

المسار الثانى : اكسابه المهارات المهنية والعلمية التى تتطلبها تنمية القرية المصرية .

المسار الثالث : تحديد الاعداد البشرية اللازمة لتنمية القرية المصرية فى ظل الموارد الارضية المحدودة .

ويجب التنويه أنه لا يمكن عزل تلك السياسات عن السياسة القومية العامة ، بمعنى أنه لا يمكن اكساب انسان القرية المصرية قيم ومواصفات التقدم والمهارات المهنية والفنية التى تتطلبها تنمية القرية المصرية مع اهمال الانسان المصرى فى المدينة المصرية فهى فى الواقع سياسة واحدة مختلفة الاسلوب . واختلاف الاسلوب يرجع الى اختلاف نمط المعيشة والنمط فى العلاقات الانتاجية داخل المجتمع الريفى ومجتمع المدينة وبالتالى اختلاف بعض العادات والتقاليد بل النظرة للامور .

وعلى وجه العموم فانه لتحقيق مواصفات الانسان فى القرية المصرية ، يجب أن تهدف سياسات التنمية الريفية فى بعض جوانبها الى تحقيق الجوانب التالية :

- تغيير نمط الانتاج الزراعى التقليدى الى نمط حديث يأخذ فى الاعتبار امكانيات الفلاح ودراسة أثر ذلك التحديث على البطالة داخل القرية .
- خلق القيادات الريفية التى تقود العمل وهى متفهمة للظروف المحيطة ومتطلبات التغيير وبحيث تتعايش هذه القيادات بدون استعلاء أوترفع على سكان القرية كما يحدث الآن من الاشكال البيروقراطية التى تدير عملية التنمية فى القرية .
- احساس الفلاح بأن عائد الانتاج والتنمية له وليس للمدينة يجعله يدافع عن مصالحه ويتحمل المسئولية .
- زيادة الديمقراطية فى اتخاذ القرارات التى تعمل فى صالح القرية مما يدفع الفلاح الى ابداء الرأى بشجاعة وبدون خوف وبالتالى يظهر كل ما يملك من ملكات متوارثه عبر التاريخ .
- جعل العمل الزراعى عملا جماعيا قريبا من علاقات الانتاج فى المصانع مما يجعل الفرد جزءا فى الجماعة يعمل على تحقيق مصلحته من خلالها .

ـ تعليم الفلاح فن الانتاج الزراعى الحديث وزيادة ثقافته الاجتماعية وربطه بالحضارات الخارجية ٠

لذلك فان سياسة تطوير انسان القرية تقوم على تنفيذ عدد كبير من السياسات الاخرى تمثل مقومات أساسية وهى :

* تحديد تفصيلى لمواصفات الانسان المصرى : من الضرورى اعداد قائمة تفصيلية بما يجب أن تكون عليه مواصفات الانسان المصرى المتقدم ٠ ولهذا فانه يجب أن يشترك الاقتصاديون والاجتماعيون ورجال الادارة وعلماء الاجتماع وعلماء النفس والفقه الاسلامى والمسيحى وكل من يهتم بهذا الموضوع فى تحديد تلك المواصفات وصياغتها ٠

* غرس القيم والمواصفات المتقدمة فى الانسان المصرى : وغرس القيم عملية مستمرة فى المكان والزمان ، يجب أن تتم فى المنزل والشارع والطريق والعمل والمدرسة وفى أى مكان ٠ وهى مستمرة فى الزمان ابتداء من سن الطفل الصغير الى سن الكهولة فهى لا ترتبط بالسن ولا بالمكانه الوظيفية وهى أيضا تتم من القاعدة حتى القمة فى القيادة داخل المجتمع ٠ وعموما هذه هى المسئولية الاولى والاساسية للمؤسسات التعليمية بجميع مستوياتها ومراحلها وكذلك المهمة الاساسية للمؤسسات الثقافية والاعلامية والجوامع والكنائس ٠

* اعادة صياغة القوانين التى ترتبط بالسلوك الانسانى وتؤثر فيه : أن القوانين التى تؤثر فى انتاجية وسلوك الانسان يجب مراعاة صياغتها لتحقيق هذه الاهداف فى ضوء القائمة التفصيلية لمواصفات الانسان المتقدم ، ويجدر هنا مناقشة بعض هذه القوانين على الوجه التالى :ـ

ـ تسجيل عام للثروات للاسرة الفردية وللأسرة المركبة : الاسرة الفردية هي الأب والام والاولاد القصر ، والاسرة المركبة تشمل بالاضافة الى الاسرة الفردية الاولاد غير المتزوجين والاولاد المتزوجين وأزواجهم ، الاخوة غير المتزوجين والاخوة المتزوجين وأزواجهم . ويجب اعداد سجلات عامه ، يسجل فيها كل ما يمتلكه الفرد من أراضى زراعية أو اراضى فضاء ، أو مبانى أو مصانع أو محلات ، الخ .. أو أية اصول مالية كأسهم وسندات وودائع أو بوالص تأمين ، أو أصول منقولة كسيارات وتحف فى أى صورة من صورها ...الخ .

يسجل كل ذلك عينيا وماليا وهذه السجلات يجب تحديثها دوريا وبانتظام ، كلما حدث تغيير فى تلك الاصول بالاضافة أو الحذف وكذلك باعادة التقييم . والتسجيل يتم على أساس الاسرة الفردية والاسرة المركبة . وكون هذه سجلات عامة ، فان ذلك يعنى أن لاى انسان الحق فى الاطلاع على أى منها ما دام يدفع الرسوم الرمزية المقررة لحق الاطلاع عليها .

ـ نشر سجل الثروة والقرارات الضريبية للأسرة الفردية للسياسيين قبل وبعد تولى المناصب السياسية : أن من يتولى منصبا سياسيا منتخبا أو معينا يجب عليه قبل أن يرشح نفسه أو يتولى أمرا لقيادة سياسية أن ينشر ثروته ، واقراراته الضريبية عن الخمس سنوات الاخيرة ، وأن ينشر ذات الشىء بعد انتهاء الفترة التى انتخب عنها أو عين عليها .

ـ اعادة صياغة قوانين العمل وسياسة التوظف وسياسة الاجور : اذ أن قوانين الموظفين والعمل والعمال فى جوهرها وأن اختلفت فى بنودها ليست الا امتدادا لذات القوانين التى كانت مطبقة قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، والتى لم تكن تساعد على تطوير وتنمية الانسان المصرى بقدر ما كانت تعمل على تعميق تخلفه .

أن قوانين العمل - للموظفين والعمال - والتى تعتمد أساسا على اسلوب الدرجات وعلى اسلوب الاقدمية المطلقة ، والترقية المطلقة الى قمة السلم الادارى حتى لو كان الموظف أو العامل لا يعمل وغير مؤهل للعمل ، بل يرقى الانسان سنة بعد اخرى، وهو يعمل أو وهو معار فى خارج الدولة ..

هذه القوانين قوانين معوقة للتخلف ومرسيه لدعائمه، ومن ثم فانها فى ذات الوقت قوانين معوقه للتقدم . أن قوانين العمل يجب فى المقام الاول والاخير، أن تكون محفزة للعمل والانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية الى اقصى حدودها . أن قوانين العمل ولوائحه وتنظيماته، وأسلوب العمل ومساراته، يجب اعادة صياغتها وتسجيلها تفصيليا ، بحيث تكون الوظيفه هى وحدة قوانين العمل والعاملين التى تتناول كل وظيفة بالتحليل والتفصيل لمسئوليات العمل والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغل هذه الوظيفة، والحد الادنى والاقصى لاجر تلك الوظيفه، لا يتعداها شاغلها حتى لو قضى طيلة عمره فى شغل تلك الوظيفة . ان الانتقال من وظيفة الى اخرى ، اى من مسئولية معينة الى مسئولية اخرى مختلفه، لا يجوز أن يتم تلقائيا ، بل بعد أن يجتاز من توافرت فيهم شروط شغل الوظيفة الجديده الاختبارات والامتحانات الواجب أن يجتازوها للاختيار من بين أفضلهم .

اعادة صياغة قوانين الاحوال الشخصية لوضع ضوابط على زواج الأقارب واذا كان العقل السليم فى الجسم السليم، فان القانون المصرى، شأنه فى ذلك شأن كل دول العالم المتقدم، يجب أن يحرص على حماية الانسان من الامراض الوراثية والمعوقات الخلقية، وبالتالى فان عليه أن يحذو حذو معظم قوانين دول العالم المتقدم التى تمنع زواج الأقارب (أولاد العمومه والخؤولة) . أن علماء الوراثة يمكنهم أن يوضحوا الآثار السيئة الطويلة والقصيرة المدى التى

تنشأ عن زواج الاقارب ، والتى تعانى منها العائلة المصرية أشد المعانـــاة حاليا . وعلى ذلك ، فان قانون الاحوال الشخصيه ، يجب أن يتضمـــن مواد تضع شروطا لزواج الاقارب .

اكساب انسان القرية المصرية المهارات المهنية والعلمية والثقافية :ومن أجـــل اكساب انسان القرية المصرية للمهارات المهنية والعلمية يجب أولا تطوير التعليم والتدريب فى مصر . اذ أن الوضع يتطلب حلولا غير تقليدية من جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية . ذلك أن المؤسسات التعليمية والتدريبية على اختـــلاف مستوياتها الموجودة الآن فى مصر تمثل نفس المؤسسات التى كانت فى مصر فـــى أوائل القرن العشرين دون تطوير حقيقى ، مع أن أحد المقاييس الحقيقية للتقدم فى مجتمع ما هو مدى فعالية المؤسسات التعليمية والتدريبية والثقافية فى دفـــع التقدم فى ذلك المجتمع . ولايتسنى ذلك الا بتحويل هذه المؤسسات مـــن مؤسسات تلقينية الى مؤسسات تخرج انسانا يفكر ويعرف كيف يواجه الحـــل بالمشكلات التى تصادفه . أى بمعنى آخر ربط العلم بالواقع وهذا أيضا لايعـــنى أن تكون عملية التعليم والتدريب مستوردة أو على النمط الاجنبى ولكن نابعـــة من واقع المجتمع المصرى والريفى ذاته .

وفى الحقيقة فان عملية استيراد التجارب الثقافية والتعليمية والتدريبيـــة أمر فى غاية الخطورة . اذ أن المجتمعات المتقدمة التى يستورد منها هـــذه الافكار قد صممت أفكارها ونظمها تبعا لنظمها الاقتصادية والاجتماعية ومرحلـــة التقدم وعلاقات الانتاج بل والمرحلة الانمائية بها بالاضافة الى شخصية شعوبهـــا التى لها سمات خاصة بالتأكيد عن باقى العالـــم .

ومن هنا تظهر أهمية التعمق والاستفادة من تراث مصر وتاريخها وقيمهـــا ودينها وعقيدتها لتحديد ملامح وثقافة المجتمع • ويتطلب هذا حقيقة البحث بجدية وعمق أيضا لتحديد ملامح شخصية الانسان المصرى وهى ليست عملية سهلة •

١ ـ٣ تصنيع الريف :

نظرا لطبيعة الانتاج فى الريف الذى يعتمد على الزراعة فان عملية الصناعـــة هناك يجب أن تكون عملية تكميلية وبالصورة التى لا يمكن أن تؤثر على كفاءة الارض أو تلوث المياه والهواء حتى لا يؤثر ذلك على الكفاءة الاقتصادية لانتاجية الريف • ولهذا فان عملية التصنيع فى الريف يجب أن تكون داخل نظام متشابك من العلاقات مكون مـــن ثلاث حلقات :

ـ على المستوى القومى •
ـ على المستوى الاقليمى أو مستوى المحافظات •
ـ على المستوى المحلى الريفى •

فالصناعات على المستوى القومى تعتبر نوعا من الصناعات الثقيلة التى تخدم اكثـــر من مكان على المستوى الحيزى للمجتمع الا أن جزءا منها يجب أن يكون مخططا لخدمـــة عملية التنمية فى القرية • يعنى ذلك أن صناعة الالات الزراعية الثقيلة ـ صناعة المخصبات والاسمدة ••• الخ توزع بحيث يمكن أن تخدم الزراعة والعمليات الزراعية على مســـتوى الجمهورية (الوجه البحرى والقبلى) بأقل تكلفة ممكنة من حيث الزمن والتكاليف •

والصناعات الاقليمية هى صناعات قد تكون أكثر تخصصا تخدم أهداف الاقلـــيم وتعمل على سد احتياجاته تبعا لنوع النشاط السائد فمثلا متطلبات زراعة السكر فى الوجه القبلى تختلف عن عمليات الاعداد للتصدير للقطن فى الوجه البحرى • ووقوع مناطـــق

عديدة فى شمال البلاد على الساحل تتطلب عمليات صناعية مختلفة عن المناطق الموجودة فى الدلتا وهكذا ٠

أما فيما يتعلق بالصناعات المحلية على المستوى الريفى فانها من المفروض أن تخدم الحاجات المحلية وتساعد على سرعة تنفيذ المشروعات القائمة بعيدا عن الالتجاء الى المدن والمحافظات والعاصمة فى كل صغيرة وكبيرة ٠ وفى هذا المجال يمكن أن تنشأ بجانب الصناعات التى تقوم على النشاط الزراعى مباشرة مثل عمليات التعليب وفرز الفاكهة أو عمليات تربية الدواجن والنحل صناعات أخرى تخدم عملية التنمية الزراعية والاجتماعية فى القرية مثل :

- صناعات اصلاح المعدات الزراعية الحديثة بدلا من اللجوء الى المدن ٠
- اصلاح السيارات والجرارات التى تعمل فى حدود القرى ٠
- الصناعات التى تخدم المستشفيات والوحدات الصحية والمدارس مثل عمليات النجارة وبعض عمليات الحدادة ، صناعات السروجاج ، الطباعة ، التجليد ، التجميع وعمل الكراسات ، الكى والغسل ٠
- صناعات عصر الزيوت وبالذات فى المناطق التى تقوم بزراعة السمسم والقطن والزيتون وفول الصويا والخروع ٠
- صناعات الغزل والنسيج باستخدام الالات الميكانيكية وليست اليدوية وهذا يمكن من استخدام الكهرباء فى عمليات التصنيع بدلا من استخدامها للاغراض المنزلية فقط ٠

وقد يواجه هذه العمليات بعض الصعاب أهمها :

- نقص الايدى العاملة المدربة ٠
- عدم وجود روح المبادرة ٠
- نقص الاستثمارات أو الموارد المالية لدى الافراد ٠
- الخوف من عدم وجود سوق للمنتجات ٠

ـ الخوف من نقص المواد الخام .

وفى هذه الحالة فان الامر يستدعى من السلطات المحلية التدخل أما باقامة المشروعات التى من هذا النوع عن طريق المساهمة أو تتحمل تنفيذ المشروعات التجريبية وتعمل جاهدة على تلافى المشاكل السابقة . وبمقدار نجاح تلك الشروعات التجريبية تزداد مساهمة الافراد فى خلق مثل تلك المشروعات بشرط أن تكون من النوع الذى يمكن أن يدر عائد يفوق الاستثمارات فيها .

ولا شك أن مثل تلك المشروعات تساهم فى تحقيق الايجابيات التالية :

ـ خلق الفكر الصناعى والتجارى لدى العاملين فى الزراعة .
ـ استخدام موارد متاحة وغير مستغلة بالقرية .
ـ خلق الكوادر المدربة على الصناعة داخل القرية .
ـ زيادة الدخل عن طريق الصناعة بجانب دخل الزراعة .
ـ خلق نوع من العلاقات التشابكية بين الزراعة والصناعة .
ـ تقليل الفاقد من الوقت الذى يمكن أن يهدر بالذهاب الى البندر أو المحافظة للشراء أو اصلاح بعض المعدات .
ـ خلق نوع من التعارف والعمل الجماعى أكثر مما هو قائم حاليا بالزراعة .
ـ خلق نوع من احترام الوقت الذى تفرضه العمليات الصناعية .
ـ خلق فرص عمل جديدة أمام ابناء القرية من غير العاملين فى الزراعة (مما يقلل من عملية الهجرة) .
ـ يمكن أن تعكس العمليات الصناعية أثرها على شكل بيت اسكان القرية فيظهر نوع من التوسع الرأسى بدلا من التوسع الافقى لمواجهة الطلب الجديد على المسكن من فئة لاتحتاج الى حظائر للماشية .

٢ ـ مقومات تحقيق اهداف تنمية القرية المصرية

يلزم التأكيد هنا على أن هذه الاهداف المقترحة تتطلب بعض المقومات يأتى فى مقدمتها مشروعات البنيه الاساسية ومراكز النمو الريفى وتنمية وتطوير موارد القرية وتغيير الهيكل التنظيمى للقرية ٠

٢ ـ ١ مشروعات البنيه الاساسية

مشروعات البنية الاساسية تحدد الى حد كبير امكانية تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعيه داخل المجتمع ٠ ويمكن النظر الى تلك المشروعات على اعتبار انها ليست فقط الشرط الاساسى لاداء الاقتصاد لوظائفه ولكن ايضا للمحافظة وزيادة ديناميكيته ٠

ونظرا للقصور فى المتاح من الاستثمارات المخصصه لمثل تلك المشروعات فى الدول النامية يلاحظ قصور مقابل فى هيكلها مما يدفع بدوره الى زيادة المشاكل داخل المجتمع ٠ وقد يرجع عدم الاهتمام بمشروعات البنية الاساسية وبالذات فى الاجل القصير الى أن عوائد مشروعات البنية الاساسية والتى هى بالضرورة من مصروفات الميزانية العامه للدولة تعتبر عبئا فى حساب المصروفات ولكن لا تظهر عوائدها دائما فى حساب الايرادات داخل ميزانية الدولة ٠ ولكن فى الواقع وحقيقة الامر يظهر هذا العائد فى حسابات المشروعات الفرديه أو الجماعيه وفى زيادة انتاجية الافراد والذى لا يظهر بشكل رقمى خاص بهذه الاستثمارات ولكن فى شكل غير مباشر يتمثل فى زيادة العائد الناتج عن زيادة النشاط الاقتصادى ٠

ونظرا لان المصروفات على مشروعات البنية الاساسية غالبا ما تكون مرتفعه فان انشائها بدون استخدام يمثل عبئا اقتصاديا غير مستغل او استثمارا

مهملا كان يمكن استخدامه فى مشروعات انمائية اخرى • كما أن القصور فى انشاء تلك المشروعات يؤدى الى خلل فى العمليات الاقتصاديه والاجتماعيه داخل المجتمع • من هذا نخرج بأن عملية التوازن بين الجوانب المختلفه للاحتياجات الحقيقيه لمشروعات البنية الاساسية وبالذات فى الدول النامية من الاهميه بمكان وعموما فان هناك العديد من العوامل والظواهر تتأثر وتؤثر فى متطلبات مشروعات البنية الاساسيه ومنها ما يلى : ـ

أ ـ <u>الظواهر الديموجرافية أو الاجتماعيه</u> : ويجب أخذها فى الحسبان عند تحديد نوع تلك المشروعات ويمكن تحديدها فيما يلى :

ـ هيكل الجنس والعمر (ذكور اناث ـ شيخ ـ اطفال ـ شباب ـ رجال) وعدد السكان •

ـ التغيرات التى تحدث داخل المجتمع نتيجة للتحضر •

ـ حركة السكان من الريف للحضر والانتقال اليومى من والى الريف والحضر • (القرب أو البعد من المراكز الحضرية) •

ـ التغير فى الهيكل الوظيفى للسكان •

ـ الارتفاع المعنوى فى مستوى التعليم وما يتبعه من زيادة فى الثقافه التى يترتب عليها تغير فى الطلب على نوعية مشروعات البنية الاساسيه الاجتماعيه •

ب ـ <u>العوامل الاقتصادية</u> : ويمكن التركيز على ما ياتى :

ـ الزيادة فى الدخل القومى موزعا على الحيز الجغرافى ريف وحضر •

ـ الزيادة فى انتاجية العمالة وبالتالى دخلهم وامكانية مواجهة الطلب مع العرض •

ـ نوع الاستهلاك الذى ينتج عن زيادة الدخول والانتاجية •

ـ التوسع فى التصنيع والتوسع فى تحديث الزراعـــه .
ـ الاتجاه نحو زيادة التحضر مع الزيادة الملحوظة فى عدد السكان وبالذات فى مناطـق التكتـــلات .
ـ التحسن فى طرق النقل والمواصلات والاتصال .

جـ ـ نمط العرض من الخدمات والمرتبط بانشاء مشروعات البنية الاساســـه المتعلقـــه أساسا بالاتـــى :

ـ مواقع المشروعات الفعلية وامكانيات التمويـــل .
ـ التقدم التكنيكى والتحديث فى انشاء مشروعات البنية الاساسية ، آخذيـــن فى الاعتبار العوامل التى تشجع أو تعوق تصميم الطرق الحديثة التى تواجه الطلب على الخدمات .
ـ أثر التقدم التكنيكى على اختيار المواقع لمواجهة الطلب فيما يتعلق بتوطين مشروعات البنيـة الاساسيـة .
ـ مع تحسين خدمات النقل فان الاتجاه نحو التركيز على مشروعات البنية الاساسيه يظهر جليـا ويصاحب هذا الاتجاه ميل نحو تركيز المؤسسات الاكثـــر تخصصـــا .
ـ المراكز الحضرية والريف معتمدين على ضرورة تركيز عديد من الخدمات فـى مهـنى واحد .
ـ التغير فى الطلب على خدمات مشروعات البنية الاساسيـــــــة يظهر الطلب على خدمات ليست موجودة ويتم العمل على اكتسابها بفضـل التقدم العلمى والتكنولوجى .

وعلى كل حال لا يعنى التقدم الواضح فى مشروعات البنية الاساسيـــــــة ان كل المشاكل المرتبطة بتنمية المجتمع قد امكن حلها (مثال دول البترول) ، فـــلا يمكن القول أو الجزم بذلك ، فالميل لطلب بعض الخدمات قد يستمر ويتزايد او قد يختفى

طبقا للمتغيرات المحيطة بالمجتمع سواء كانت اقتصادية ، اجتماعيه أو سياسية ، كما أن الامر من ناحية أخرى مرتبط بمدى كفاءة العلاقة بين مشروعات البنية والعمليات الاقتصادية ومدى تفاعلهما .

٢ ـ ٢ خلق مراكز النمو الريفي (الزراعي)

من المؤشرات السابقة لتوزيع مشروعات البنية الاساسية ، ومن فرضيه أن تنمية القرية تعنى تنمية الوحدة المحلية القروية (قرية ام قرى حولها) ، نجد أنه من الافضل استخدام اسلوب مراكز التنمية عند وضع السياسات لتنمية القرية المصرية . ونعنى بهذا الاسلوب أن تركيز بعض مشروعات البنية الاساسية فى مراكز معينة قد يكون أفضل من تشتتها وتوزيعها على نطاق واسع ، مما لا يحقق عمليات التكامل والتشابك بين المشروعات الذى يهدف الى احداث نوع من التوازن على مستوى المجتمع . وعن طريق استخدام اسلوب التخطيط الاقليمى يمكن أن تحقق هذه المراكز العديد من الميزات أهمها :

ـ ترابط الاقاليم الريفية مع مراكز النمو الصناعيه بالطريقة التى يمكن ان تكون مؤثرة ومتأثرة بتطورها (أى وجود علاقات تبادلية بينهم) .

ـ ايجاد شكل هرمى متدرج Hierarchy يحقق التوازن المنطقى لتوزيع عمليات التنمية .

ـ خلق مناطق ذات صفات حضرية ـ وليست بالضرورة حضرية ـ داخل المناطق الريفية مما يؤثر على السلوك الفردى فى صالح عملية التنمية ذاتها .

ومفهوم مراكز النمو الريفية قد يبدو قريبا جدا من المفهوم التقليدى لاقطاب النمو Growth Poles ، الا أن مفهوم مراكز النمو الريفى يأخذ فى اعتباره المكان الجغرافى اكثر منه المكان الاقتصادى ، وبالتالى تنصب معظم أثار المشروع لتنمية المجتمع الداخلى

للمركز ويعتبر فى ذات الوقت عاملا غير مباشر فى تنمية المجتمعات المحلية الاخرى، والتى تكون من أهم الادوار التى تلعبها مراكز التكتلات الصناعيه على المستوى الاعلى (القومى ـ أو الاقليمى) مثل تلك التكتلات الموجودة فى القاهره والاسكندرية والسويس .

ويرجع تقديم هذا المفهوم فى النظام الاقتصادى المصرى فى مجالات التنمية الريفية الى اهمية تحقيق الاهداف الاساسية التاليـــة :

ـ مد الخدمات الضرورية واللازمه فى التوقيت الزمنى والحجم المناسب للمناطـق الزراعية بيســـــر وسهولة وتكلفة أقـل .

ـ تحفيز النمو الاقتصادى والاجتماعى ، اذ أن خلق المركز الريفى التنمـــوى المرتبـــط بعدة قرى تابعة مع خلق هيكل متدرج من الخدمات يؤدى الى :

* خلق شبكة العلاقات داخل المجتمع التى غالبا ما تكون غير جيدة داخـــل المجتمع المصـــرى .
* الاقلال من تكاليف الانشـــاء .

وتعتبر مصر أكثر حظا من الدول النامية الاخرى اذ توجد بها القاعدة الاساسية لذلك وهى المتمثلة فى الوحدات المحلية وما تشملها من وحدات مجمعـــة .

وهناك العديد من المعايير والاساليب التى يمكن على اساسها اختيار مركز النمو الريفى ، وفى هذا المجال يمكن التركيز على المعايـير والمتطلبات التالية :

ـ اجراء المسح الشامل والمكثف للمراكز المختاره وتحديد الخدمات التى تحدد وظيفة كل مركـز .

ـ جمـع البيانات للوظائف التالية

* الخدمات الادارية نوعها وحجمهـا .
* الخدمات المرتبطة بالنواحى المدنيه مثل المجارى ومياه الشرب .
* النقل والمواصلات المتاحة والطرق ونوعها .
* التجاره والعلاقات التجارية بين المناطق المختلفه من حيث الاسواق والبضائع .

* تغطية احتياجات الافراد من الخدمات المختلفه .
* الموارد الكامنه داخل الوحدة ودرجة تركزها وكثافتها .
* الامكانيات المحتملة لزيادة عملية النقل .
* الكثافة السكانيـة .
* طبوغرافيـة المنطقة وامكانيات التوسـع .
* النشاط الاقتصادى السائد بعد الزراعه والموارد المتاحة لتنميته .
* العلاقة بين الانشطة الزراعيـة والانشطة الصناعيه .
* امكانيات المياه المحتملة وامكانيات الصرف .

وعلى كل حال يمكن الاستفادة من هذه المراكز فى عملية التنمية علـى الاقل باعتبارها نقـاط حقن لادخال التحديث سواء كان فى النواحى الاقتصاديـة أو الخدمات الاجتماعية . لذلك فان خلق الطرق ومد المياه وصرفها ومد شبكات الكهرباء والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات الصحية .. الخ كل هذه الانشطة مع غيرهـا من المشروعات الاقتصادية الانتاجية والخدميـة تعتبر ذات اهمية قصوى للمناطق الريفيـة لامكان ربطها وتكاملها أولا مع بعضها البعض وثانيا مع المناطق الحضرية لامكانية اجـراء تفاعلات يمكن أن تحدث عملية التنمية .

٢ ـ ٣ تنميـة وتطوير موارد القرية المالية

حدد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الحكم المحلى ومذكرتـه الايضاحية فى الفصل الثانى من الباب السادس الموارد المالية للقرية . وقد حـددت المادة رقم ٦٩ من الباب المشار اليه تلك الموارد فيما يلى :

ـ ٧٥٪ من حصيلة الضريبة الاصلية المقررة على الاطيان الكائنة فى نطاق القريه و ٧٥٪ من حصيلة الضريبة الاضافية المقررة على هذه الاطيان .

ـ الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى للقرية طبقا للقواعد والاجراءات المقررة لمجالس المدن .

ـ حصيلة ضريبتى الملاهى والمراهنات المفروضتين فى نطاق القرية .
ـ موارد أموال القرية والمرافق التى تقوم بادارتها .
ـ ما يخص المجلس الشعبى المحلى للمحافظات من موارد المحافظة لصالح القرية .
ـ الاعانات الحكومية .
ـ التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة مجلس المحافظين على قبول ما يرد منها من هيئات او اشخاص اجنبية .
ـ القروض التى يعقدها المجلس .

وفيما يتعلق بادارة عملية التنمية فقد حددت المادة ٧٠ من القانون المشار اليه بانه " ينشأ بكل قرية حساب خاص للخدمات والتنمية المحلية بها تتكون موارده من :

ـ ٧٥٪ من حصيلة الرسوم المقررة طبقا لاحكام المادة ٣٧ المحصلة فى نطاق القريه والتى تحددت فى الاتى :

* الرسوم التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى لصالح هذا الحساب .
* ارباح المشروعات الانتاجية التى يمولها الحساب المذكور .
* التبرعات والهبات والوصايا التى يوافق المجلس الشعبى .. على تخصيصها لهذا الحساب .
* ٥٠٪ من الزيادة التى تتحقق فى الموارد المحلية عن الربط المقدر فى الموازنه .

ـ أموال المشروعات التى تدار على اساس راس المال الدائر فى نطاق القرية .
ـ مقابل تمليك المبانى فى نطاق القرية التى يتولى حساب الخدمات انشاءها .
ـ ايجارات المبانى السكنية والمرافق والتى يتولى حساب الخدمات انشاءها .
ـ حصة الخدمات الاجتماعيه من ارباح الجمعيات التعاونية الزراعيه فى نطاق القرية .
ـ الاعانات والتبرعات والوصايا التى يوافق على تخصيصها المجلس الشعبى المحلى بالقريه .

من هذه الموارد يتضح انه فى ظل تخلف القرية تعتبرهذه الموارد محدودة جدا لاتتناسب مع امكانيات التطوير، كما أن هناك بنـودا قد لا تتحقق على الاطلاق فى كل القرى مثـل :

- حصيلة ضريبتى الملاهى والمراهنـات .
- ما يخص المجلس الشعبى للمحافظات من موارد المحافظة لصالح القرية .
- التبرعات والهبات والوصايا من هيئات او اشخاص اجنبيه .
- ٥٠٪ من الزيادة التى تتحقق فى الموارد المحلية عن الربط المقدر فـى الموازنـه ناهيـك عن حجم البنود الاخرى ونصيب الفرد منها .

ولكن اذا علم ان انتاج القرية يساهم بحوالى ٦١٪ من اجمالـــى صادرات مصر للعالم الخارجى بما فيها الصناعه والبترول [١] . هذا طبعا بالاضافة لما كان مخططا لها من مساهمة بحوالى ٢٦٪ من اجمالى الناتـج المحلى فى عام ١٩٧٦ وفى نفس الوقت كان ينتظر أن يحقق قطاع الصناعـه حوالى ٢٥٪ من اجمالى الناتج المحلى فى نفس العام [٢] .

واذا علم أيضا أن مصر تستورد من العالم الخارجى احتياجاتهـــا الغذائية لمقابلة الطلب المحلى المتزايد على النحو التالى : [٣]

٦٧٪ من الاحتياجات من القمح
١٨٪ " " " الذره
١٨٪ " " " الفول
٧٢٪ " " " العدس
٢٦٪ " " " السكر
٢٢٪ " " " منتجات الالبان

---

(١) تقرير البنك الدولى عن الاقتصاد القومى ١٩٧٤ .
(٢) المرجع السابق
(٣) نحو نظام قومى متكامل للتنمية الريفية ـ المجلس القومى للخدمات والتنميـه الاجتماعيه ، شعبتى الحكم المحلى والتنمية الاقليمية والاسكان والتعمير، ١٩٨١ .

يتضح اذا أن هناك اعباء ضخمة جدا على ميزان المدفوعات مما يؤثر على عمليات التصنيع بل ويؤخر عمليات التنمية القومية الشاملة . وهذا يستلزم بالضرورة تطوير القرية حتى تحقق اساسا ما يلى :

- المساهمة فى عملية تمويل التنمية .
- الحد من استيراد المواد الغذائية من الخارج وبالتالى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات .

لذلك فان الامر يتطلب اضافة نسبة من صافى ناتج القرية المنتجة لاعادة بنائها من الناحية الاقتصادية والاجتماعيه من اجل زيادة كفائتها الانتاجية والمساهمة فى عملية التنمية الشاملة .

٢ - ٤ اعادة النظر فى الهيكل التنظيمى للقرية

لقد تمت العديد من الدراسات التى اثبتت أن حجم السكان فى كل وحدة من الوحدات المحلية الخمس الحالية (المحافظة - المركز - المدينه - الحى - القرية) مختلف فهناك محافظات ومدن وقرى تضيق بسكانها . وهناك مستويات تتميز باقتصاد ريفى متخلف - كما أن عدد القرى داخل نطاق المحافظات الريفية وعدد المراكز يتفاوت وحتى مساحات المحافظات ذاتها تتفاوت كثيرا . كما يتضح من هذه الدراسات ان زمام القرى ذاتها لا يتناسب وتعداد السكان فى كثير من الحالات ويختلف ايضا من محافظة لاخرى .

من هذا يتضح أن العبء الادارى يختلف طبقا لنطاق الوحدة المحلية وهذا يتطلب بلا شك اعادة النظر فى حجم ونطاق الوحدات من اجل تحقيق الكفاءة الادارية .

وبالاضافة للمشاكل السابقة صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ موضحا فى بابه الثانى (الفصل الثانى وحتى الفصل الرابع والعشرين) اختصاصات

الوحدات المحلية بها • وما يهمنا هنا هو اختصاصات الوحدات المحلية القروية الموضحة فيما يلى :

ـ المدارس خاصة الابتدائية والاعدادية •
ـ الشئون الصحية والمجموعات الصحية والوحدات الريفية ووحدات رعاية الامومة والطفولة ووحدات رعاية تنظيم الاسرة •
ـ شئون الاسكان والشئون العمرانية والمرافق البلدية •
ـ الشئون الاجتماعيه •
ـ شئون التموين والتجاره الداخلية •
ـ الشئون الزراعيه •
ـ القوى العاملة والتدريب المهنى •
ـ شئون الثقافة والاعلام •
ـ الشباب والرياضة •
ـ السياحه •
ـ شئون المواصلات •
ـ الكهرباء •
ـ الشئون الاقتصادية •
ـ التعاون •
ـ بناء وتنمية القرية
ـ الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى •
ـ شئون الاوقاف •
ـ شئون الازهر •
ـ شئون الامن •

وبالنظر الى اختصاصات الوحدات المحلية القروية يلاحظ انها متعددة بـــل انها ايضا متداخلة مع المستويات التنظيمية الاخرى • وعلى العموم فان الخلل فـــى الهيكل التنظيمى ناتج عن العديد من الاسباب منها : (١)

ـ جمود واختلال وتناقض العلاقات التنظيمية •
ـ تكرار وازدواج الاختصاصات •
ـ عدم التكافؤ بين السلطات والمسئوليات •
ـ تعدد المستويات التنظيميـة •
ـ تركيز السلطات فى المستويات الادارية العليا •
ـ تقسيم النشاط الى وحدات تنظيمية لا تتناسب مع نوعية الخدمات التى تؤدى •

يضاف الى كل هذا ان الهيكل الوظيفى ذاته بمؤسساته داخل الوحـــدة المحلية الفردية لا يمكن أن يتحمل كل هذه الاختصاصات فى ظل وجود العديد مـن الظروف والمشاكل التى تواجه القائمين على العمل داخل هذه الوحدات• فقد اتضح من مقابلات عديدة ومناقشات مع اكثر من مائتين من المسئولين على ادارة الوحدات المحليه القروية سواء فى الوجه البحرى او القبلى أن هناك مشاكل عديدة لا يستطيع القائمون على الوحدة المحلية التغلب عليها وهى تواجه بالتأكيد تنمية القرية ، ويمكن حصر تلك المشاكل فيما يلى :

<u>النواحى الماليـــــة</u> :

ـ ضعف الموارد المالية للوحدة وبالذات فى الموازنة العامه •
ـ تعقيد اللوائح المالية والادارية •
ـ عدم قيام المحافظ بتمويل صندوق الخدمات (فى كثير من الحالات) بالقريـة طبقا للقانـون •

---

(١) انظر : تنظيم اجهزة القرية المصرية ـ دراسة نظرية ميدانية ـ المعهد القومى للتنمية الادارية ، القاهره ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ، ص١٥٧ •

ـ عدم انشاء وحدات حسابية مستقلة بالقرية .

ـ قصور اداء بنوك القرية .

ـ ضعف المشاركة الشعبية فى تمويل الخطط .

ـ قلة الاعتماد المخصص للصرف على المساعدات الاجتماعيه .

ـ عدم استغلال ارباح المشروعات الانتاجية فى تنمية القرية .

النواحى الادارية :

ـ ضعف السلطات الممنوحه لرئيس الوحدة المحلية فى الاشراف والمتابعة على اجهزة الخدمات بالوحدات المحلية .

ـ كثرة الاعباء الملقاه على عاتق رئيس القرية مع نقص الكوادر المدربه للمعاونه .

ـ عدم وجود الحوافز لاستمرار العمل للموظفين داخل القرية .

ـ عدم توافر او وجود نظام للبيانات الاحصائية الدقيقة التى تخدم عمليات التنمية .

ـ عدم استخدام التخطيط العلمى السليم فى عمل الوحدات المحلية .

نواحى انتاجيه

ـ مشكلة المواصلات وصعوبة اتصال القرية بالقرى التوابع مع عدم تمهيد الطرق .

ـ عدم مطابقة كشوف الحصر الزراعى للارض المنزرعه فعلا .

ـ ضعف المشاركة الشعبية فى تنفيذ خطط التنمية .

ـ عدم الاهتمام بالميكنه الزراعيه .

ـ ضعف مقررات الاسمدة والتقاوى .

ـ نقص الاعلاف والوحدات البيطرية اللازمه لتنمية الثروة الحيوانية .

ـ عدم جدية الارشاد الزراعى فى تنفيذ برامجه مع عدم الاخذ برأى الفلاح والاعتبارات الطبيعية .

ـ فى كثير من الاحيان لا تتوافر مياه الرى مع عدم انتظام النوبات .

ـ قلة الفرص لتشغيل المرأة .

ـ بعد اقامة السد العالى لم يوضع البديل لصناعة الطوب وبالتالى ظهرت مشكلة تجريف التربـــه .

ـ الارتباط باصلاح المعدات والالات بوحدات الصيانة بالمحافظة ومحلات القطاع العام .

النواحى المتعلقة بالخدمات الاجتماعيـه :

ـ عدم وجود فصول ثابته لاستيعاب جميع الملزمين فى التعليم الاولى مـــع انخفاض مستوى التعليم .

ـ عدم جدية برامج محو الامية وبالتالى فشل هذا الهدف .

ـ عدم وجود المدربين لتعليم الحرف المختلفه وكذلك تدريب القائمين علـــى عملية التنميـة .

ـ عدم كفاءة الخدمة الصحية بالقرية وعدم اقامة الاطباء مع قلة الادوية الممنوحـة للوحدة وترابطهـا .

ـ عدم توصيل مياه الشرب الى جميع انحاء الوحدة المحلية وتوابعها (كثـــير من القـرى) .

ـ قصور امكانيات الصرف الصحى بالقرية وقلة اعتمادات النظافة ووسائل الكنس .

ـ ضعف التنمية الدينيـــه .

ـ صعوبة توفير الاخصائيات الاجتماعية والرائدات الريفيات .

ـ استمرار وجود عصبيات مما جعل مشكلة الثأر قائمة حتى الان .

ـ عدم توافر الخبرة لدى الاعضاء المنتخبين .

قضايا التخطيط والتنمية فى مصـــــر

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية.
ديسمبر ١٩٧٧ .

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978

(غير منشور)

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر .
ابريل ١٩٧٨ .

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر .
يونية ١٩٧٨ .

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيـــة حتى عام ١٩٨٥ .
ابريل ١٩٧٨ .

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية.
اكتوبر ١٩٧٨ .

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياســـــات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) .
اكتوبر ١٩٧٨ .

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (٧٠ ـ ١٩٧٦).
اغسطس ١٩٧٩.

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين ٠
فبراير ١٩٨٠ ٠

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية ٠
مارس ١٩٨٠ ٠

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ ــ ١٩٧٨)٠
مارس ١٩٨٠ ٠

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها ٠
يوليو ١٩٨٠ ٠

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء)
يوليو ١٩٨٠

(١٥) A study on Development of the Egyptian National Fleet, July 1980 .

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩ ٠
ابريل ١٩٨١ ٠